
١٤c

٦٠٣٨

١ الفوائد الضيائية

٥٢٢٦ — النحو، اللغة العربية

٧٥	٤٥
٨٠	٤٥
١٥٥	٤٥
٨٠	٤٥
٨٥	١٨٠
١٦٥	

٠١٩	١١٥
١٧٧	١١٥
٠٢٤	١١٥
٠٥٣	١١٥
٠٠٤	٤٦٠
٠٠٤	
٠٠٢	
٢٨٣	

صاحب ومالك
[illegible]

ما دلّ على معنى في نفسها غ



ملا صاحب وسالك

صاحب وسالك

ملا محمد

ملا ملا

ملا

صاحب

صاحب

صاحب وسالك

صاحب وسالك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه
اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر
في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير
للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن
موجبات التلهيف والتأسف وسميتها
بالفوائد الضيائية لانه الباعث على الجمع والتأليف كالعلة الغائية
نفع الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل
وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله
لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما للنفس بتخييل

ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى
يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به
مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بحمد الله من غير ان
يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه
يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث
عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا
من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح
لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن
بعض تأثيراتها بالجرح حيث قال جراحات السنان
لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام
جنس لا جمع لكثرة ونحوه بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا وتذكير
الطيب باعتبار بعض الكلم والتاء فيها للجنس والتي للوحدة
ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة
بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ولكن
حملها على الوحدة ظاهر بارادة الكلمة المذكورة على السنة

النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة
ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او
بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان
حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا
واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب
واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع
له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له نحو هو
وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا لا حقيقة وكذا الحذوف
لفظ حقيقة لا حكما لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى
هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة
الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة
والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر
وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء
الاول فهم منه الشيء الثاني قيل خرج عنه وضع الحرف حيث
لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد

متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد
ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان
في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد
زايد لمعنى المعنى ما يقصد فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي
ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه
فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها
وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها
لغرض التركيب لا بازائه المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
بازاء لفظ آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت
قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظة
الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس
الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن
الاشكال بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ مفرد

كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ
الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما تمييز او على انه صفة
لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه نظر لانه
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما يكون بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما
يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه
ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة
في بيان ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفرد
وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث
اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم
يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى
فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان

متقدما

متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان
وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج
المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فخرج بغير
حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء
اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا
فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من
علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال لفظة واحدة وبقي
مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولم يخرجه بتركه لكان انسب كما
عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء
بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد
ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من
وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح

على وجه القصد فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في
المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى
هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت
موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان صفتها ان
تدل على معنى كاين في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في
نفسها ان تدل عليه بنفسها بغير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها كالمستقلة لها بالمفهومية اولم صفتها ان لا تدل عليه في
نفسها بل هي تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها
لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء التحقيق ذلك في بيان حد الاسم
ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف
كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة على معنيهما اي الابتداء
والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة
الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف
وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان
عمدة في الكلام وهو لا يقع كالمستعرف والقسم الاول وهو ما
يدل على معنى في نفسها اما ان صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول
عليه بنفسها اي المفهوم عنها باحد الازمنة الثلثة ايضا

مقارنا له اولم صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى المفهوم عنها
احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو
لاستعلائه على اخويه حيث تتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل
من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو
ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه
الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في
الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه
قد علم به اي بوجه حصر الكلمة ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج
الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه
مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام
الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه الفعل والاسم بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل
ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن
الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها معرف
جامع بافراده مانع عن دخول غيره كما عرف وليس المراد بالحد
الا المعرف الجامع المانع [illegible]

ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد
ثم صرح بهما فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام
هو في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن
اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في
ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة
من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب
اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى
الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة
تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية
وغير الكلامية وبقيد التضمن للكلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل
فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد
وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظ والاخرى منوية
وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان
اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه
قائم او قام ابوه فان الاخبار فيهما مع انها مركبات في حكم

الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق
مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة
فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في نحو ضربت
زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف كلام المفصل حيث قال الكلام هو
المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان
الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل
وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا
ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فيصدق
الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام
وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته
ح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا
يحصل ذلك الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان
التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلث يرتقي الى ستة اقسام
ثلثة منها متجانس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة
منها متخالف اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل

بدون الكلام الاسناد والاسناد لابد له من مسند ومسند اليه وهما
لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففي حرف وحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل
والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف
احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان
كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا
فلم يكن من تركب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو
المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في
اي في نفس ما دل اي نفس الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال
المص في ايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه
يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على
معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في
نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان
في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه
ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما

منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان
معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول
لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة
اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان
الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه
العقل من حيث هو حالة بين سير الكوفة والبصرة مثلا وجعله
آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يعقل
الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة
على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من
موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها
حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي
يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح
ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح
ان تكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا
ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو

المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا
علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في
نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية
ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى الموصولة
التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
في وجه حصر كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى
تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لتقدمه سبو قيتها بما يدل على
اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هنا كرجعه
الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد
الحرف منعا بالاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام
وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومة كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكرها لكن جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة
الى متعلقات مخصوصة لانه الوضع وضعها لزم ذكرها لفهم معناها

بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة

وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر في المعنى الاول

اي ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا لما سبق

اي ليكون عبارة المفصل غير مسبوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة

الخصوصيات لا الاصل فهم الاصل المعنى فهي دالة على معانيها
المعتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف
ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة في الفهم
عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي
غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو
صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع
الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر
الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل
مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت
في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك
زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة
بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو
عسى وكاد لاقتران معناها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمان

على لغة حمير في جواب سائل من تلك القبيلة
لان الميم في مقام حرف التعريف كاللام حيث
قال ليس من امبر امصيام في امسفر وقيل على لغة
طي فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم محرم

لانه في حرف التعريف ثلاثة مذاهب والمختار
منها عند المصنف مذهب سيبويه لانه مقتدى
في هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب

محرم

معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها
اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح
في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما
فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة
به فقال ومن خواصه بينها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن
التبعيضية على انه ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة
بالحقيقة ولا يوجد في غيره وهي ايضا مميزة لافراد ما هي خاصة له
كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له
فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عم ليس من امبر امصيام
في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى
ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام
وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما
الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة
وحدها زيدت عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية
يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه خاصة ليست شاملة لجميع

بالمفهومية يدل على اللفظ مطابقة والحرف
لا يدل على معنى مستقل

افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل المضمر واسماء الاشارات
وغيرها كالموصولات وكذلك غيرها من الخواص المذكورة ههنا
ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر
المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول
حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى
الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة
اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل بان
يختص بما يخالف يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم
والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وقد عرفت
في اواخر الكتاب تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم ومنها
الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله
لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او اللحوق بالاخر وهما منتفيان
في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه
وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا
مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها
الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا

ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص
والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافاً لان
الفعل او الجملة قد يقع مضافاً اليه كما في يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا بناء على المصدر اي يوم نفع الصادقين
فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً يختص بالاسم وانما قيدناه
بكونه بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان
مررت مضاف بواسطة حرف الجر لفظاً وهو اي الاسم قسمان معرب
ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركباً مع غيره اولا والاول اما ان
يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه
الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي
الاسم الذي ركب مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله فيدخل فيه
زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء
بخلاف ما لم يركب اصلاً كالاسماء المعدودة نحو الف با تا
زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيباً
يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل
المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة

ثمرة في منع الاعراب سمى

ثمرة

ثمرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل
في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف
وبهذا القيد خرج هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه شبيهاً
لمبني الاصل كما سيجئ في بابه اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء
المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع
في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك
لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في
المعرب اصطلاحاً فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر
واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا
اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في
كون الاسم معرباً فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة
وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان
المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من
علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب
من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان
العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو لا فائدة له يعتد بها

في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم
فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتوقف عليه وجب ان
يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم
تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرف به الجمهور
ويجعل ما عرفوه من جملة احكامه كما فعله المصنف وحكمه اي من جملة احكام
المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره
اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف آخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض
منها خلاف ما يعمل بعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه
في العمل لئلا ينتقض بمثل قولك ان زيدا مضروب واني ضربت
زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور
مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب
لم يختلف آخره باختلافها لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي

اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف
لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى
ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا وبفتيٍ انقلبت الياء الفا
فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم
من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولك
رأيت احمد ومررت باحمد وقولك رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في
آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب
وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور
يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قيل لا يتحقق الاختلاف
لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
الغير المركبة لمبني الاصل مع عامل ابتداء ويترتب عليه الاعراب
بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا احكام
من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر
لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فيمكن ان يكون هذا
الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص

التسمية الإعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي
آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتاً او صفةً به اي بتلك الحركة او الحرف
وحينئذ ادعا الموصول الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي ولو
ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من
السبب السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد
الحيثية خرجت حركة غلامي لانه معرب على اختيارهم لكن اختلاف
الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء
المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعاً ومنعاً لكنه اراد ان ينبه
على فائدة اختلاف الوضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني
المعتورة عليه وكأنه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام
الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع
اعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام
في ليدل يتعلق بقوله اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم
الفاعل عليه اي على المعرب على تضمين معنى الورود والاستيلاء
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا اخذوه اي اخذوه بعضهم
واحداً اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة

والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا اتوا اولت المعاني المقتضية
للاعراب على المعرب متعاقبة غير مجتمعة تضايقها فينبغي ان يكون
علاماتها ايضاً كذلك فوقع بسببها الاختلاف في آخر المعرب فوضع
اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب
لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس
الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة
عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضاً متأخراً عن الدال
عليه وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني
المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة
للسلب فيكون معناه ازالة الفساد ... لانه يزيل فساد
التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم
رفع ونصب وجر وهذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف
الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية الا على القلة فالرفع حركة
كان او حرفاً علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة
او حكماً ليشمل الملحقات بالفاعل ايضاً كالمبتدأ والخبر وغيرهما
والنصب حركة كان او حرفاً علم المفعولية اي علامة كون
الشيء مفعولاً حقيقة او حكماً ليشمل الملحقات به والجر حركة كان

او فاعلم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كان
الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية
كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي
الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي
يحصل المعنى المقتضي اي موجب المعاني المعتورة على المعرب
المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى
الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا
رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها
وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد
فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي
لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع
المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما
ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين
القسمين جرى الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في

الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالضمة رفعا
اي حالة الرفع والفتح نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا
اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير
مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول
مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل
جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم
وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم حكمه بالضمة
رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع
على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع
للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما
سيذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها
لا اليها وهنوك اي الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربع
منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله
فوه وذو مال وهو لفيف مقرون الواوين اذ اصله ذوو

وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى
الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها
مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت
اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب
التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها
اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة الى ياء المتكلم فالكل
الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم
اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف بالواو رفعا والالف نصبا
والياء جرا وانما جعل هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع
المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا
لئلا يكون بينها وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا
ستة لان اعراب كل من المثنى والجمع ثلثة في مقابلة كل اعراب اسما
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منسبة
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب
بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانها لم يسمع
اعادة حروفها المحذوفة عند الاعراب المثنى والملحق به وهو كلا

وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كونه كلا وكلتا مضافا
الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي في كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان
آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى مضمر الذي
هو الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا
اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة
صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها
بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما تجئ
جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو جمع بالواو
والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو مسلمين واضين
مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون والملحق به و
هو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها التسع

واقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس العشرون كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد فيمتنع ان يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير الواحد صح

وهي ثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع
ثلث والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلث مقادير العشرة
والطلاق ثلثين على تسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا
القياس في البواقي ايضا هذه الالفاظ تدل على معنية ولا
تعين في الجمع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي
اواخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب
ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعراب الواحد
كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة
ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل الاعراب لكل واحد منهما
بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي الجمع بلا
اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى
لانه ضمير مرفوع للتثنية في الفعل نحو ضربا ويضربان والواو علامة الرفع
في الجموع لانه ضمير مرفوع للجمع في الفعل نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما
بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في
التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجموع لثقل الكسرة

وقلة

وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر
لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى
الحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان موضع
الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشار الى تقسيمه اليهما فيما
سبق ولما كان التقدير اقل اشار اليه اولا لانه يعلم بيان ان اللفظ
ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم
الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في اللفظ وذلك اذا
لم يكن حرف هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب
بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ
كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة و
كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه
حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها في مذهب البعض
من ان اعراب مثل هذا الاسم في حال الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في
الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين
من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او تقل

عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي
استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان
كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة
لالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في
حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء
دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب
لاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب بالحركة للتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة
رفعا يعني على تقدير الاعراب في مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط
دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء
فادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو
في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديرا بخلاف حالتي النصب والجر
فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلاثة في مثل جاءني
ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط

حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق للاعراب لفظا
بل تقديرا والّا لفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما
تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر تفصيل المعرب بين المنصرف
وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته يعرف المنصرف عطف على
قياس الاعراب التقديري واللفظي تعريف غير المنصرف فاكتفى بتعريفه فقال
غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما او اجتماع
شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من
تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام علتين
بان يوجد تعددها تأثيرها التسعة لا لكل واحدة يقال لا يصح لكم
على العلل التسع بكل واحدة من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف و
ومعرفة وعجمة ثم جمع العدل اي عطف هاتين العلتين من الواو الى الجمع
لجردها فقط على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن
الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى
وقع النون حرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف
اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من
هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا المعنى عبّر
عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله

زائدة والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة الالف فاعلا قبل
النون لاشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا
الوصف فيهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جائني زيد راكبا
من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه
عليه في هذا الوصف وقوله هذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل
بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في التحقيق
اثنان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب
لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم
هو الصواب من المذاهب اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول
بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم ذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيبها في البيتين فقال امثل عمر مثال للعدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي
ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي
والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال
للتركيب وعمران للالف والنون واحمد مثال للوزن الفعل وحكمه
اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او وا

او واحدة تقوم مقامها ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان كل علة
فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل حيث
ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما
اشتقاقه عن المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين
الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان كل علة فرعية لان العدل فرع
المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك
تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل
والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كلام ان لا يخالطه
لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزائدتان فرع لما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان
الاصل لكل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان
ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة
والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المحققين ما فيه
علتان او واحدة تقوم مقامهما بادخال الكسر والتنوين لا يخرج
الاسم منها وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي وحكم
في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية

قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع في منع صرفه
انكسار يخرج عن الوزن او انزحاف يخرج عن السلاسة اما الاول فكقول
فاطمة الزهراء رضي الله عنها صبت على مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير
تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع في زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة
الطبع فان قلت فالاحتراز عن بعض الزحافات ليس بضروري فكيف يسمى قوله
للضرورة قلنا الاحتراز عن هذه الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه
ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في
قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي
مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن
ولكنه يخل بالقافية فان حرف الردف في ساير الابيات الدال
المكسورة او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب بينه وبين
المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل
الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا
المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لجمع
غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي هو غير المنصرف لتناسبه

اي ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما

الا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم

ما لفظه مذكر

وما يقوم مقامها اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من
العلل التسع علتان تكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين
لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه
الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة
لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث
لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه الف التانيث المقصورة والممدودة
اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا
لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء احمر فجعل لزومها
للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء
فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة
بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية لم يقو قوة
اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
اي خروج الاسم اي كونه خارجا عن صيغته الاصلية اي صورته
التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى
عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة
الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته
الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما يقع في الصورة

جمع الكلب وهي جمع كلب
جمع الاورة وهي جمع سوار
جمع النعام وهي جمع نعم

عطف على الصيغة

الامثلة بجعلها غير المنصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد من اعتبار

اخراجها عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج

ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه

فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض

له اصل لتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل

الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا

او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل

فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا

كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث

والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل

اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة

ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد

وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع وفيما وراءها الى عشار ومعشر

خلاف والصواب مجيئها والسبب الثاني منع الصرف في ثلث ومثلث واخواتهما

بعد انضمام العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في

ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها في وضعهما

واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في

فقط فلا ينتقض بما حذف منه بعض حروفه كالاسماء المحذوفة الاعجاز

مثل يد ودم فان الزيادة ليست باقية فيها وان خروج صيغة

الاصلية يستلزم دخولها في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا بعد

ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما

كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية والتغيرات

الشاذة فلانها خارجة عن الصيغة الاصلية فان الظاهر ان اصل اقوس

وانيب جمع الشاذة ليست خارجة عما هو القياس فيهما اعني اقوا

وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف

القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج

اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين فيجوز بعضهم تعريف

الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال

المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر التعليلات لا عن كل ما عداه فحيث

حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا

التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا

ثلث ومثلث واخر وجمع غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا

غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار

الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا آخر نحوه

نحاة

الاصل لشدة تناصر اثمه نقل الى منع غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل
باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
عن واحد منها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء والاضافة اخرى مثلها حينئذ وقيل وبانهم
يتم عرفي وليس في اخرى شي من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن الآخر
وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس
فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما
ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها
جمع او جماعى او جمعاوات واذا اعتبر في اخر وجمع واحدة منها تحقق العدل
فاحد السببين منها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي جمع واخواته احد السببين وزن الفعل
والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد جمع الشاذ كانيب
واقوس فانه لم يعتبر في اخواتها ما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس
كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انيبة واقواس فلا شذوذ في صدد طعنه
ولا في عدة لا اسم لخروج ليلزم خروجها لفقتها الشذوذ فمن اين يحكم فيها بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول ونظرا الى اخر وما كانا

على اصل مقدر نحو وعمر يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير
وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر
الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل
ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر
وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومن باب قطام المعدول عن قاطمة
ارادوا بابها كلها هو على فعال علما للاعيان المؤنثة [illegible]
الا في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على
ذوات الراء من الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانها مبنية
وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان
البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر العدل لتحصيل
سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا
حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف
العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا
لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا قيل ذكر باب قطام ههنا ليس
في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه وقوله
من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء منه

بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب الثاني
وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات
مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع
مثل احمر فانه موضوع لذات مأخوذة مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او
بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية
كما في المثال المذكور فانه لما اجري على النسوة التي هي من قبيل المعدود لا
لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية فصار
بمعنى وصف عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر
في سببيته منع الصرف هو الوصفية الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته
فلذلك قال المص شرطه اي شرط الوصف في سببيته منع الصرف
ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية
لان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية
الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرج عن سببيته منع الصرف الغلبة
اي غلبة الاسمية على الوصف الاصلية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض
افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود
موضوع لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث

والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما عدم صرف
ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة
فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف
الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها
فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسية اذا سمي به رجل فهو
منصرف لان التانيث المعنوي الاصلي قد زال بالعلمية للمذكر غير ان المعلوم
شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل يمتنع صرفه لانه وان زال
التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر
عدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه
اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامها
اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث لكلي المعرفة اي التعريف
لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها
اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون هذا النوع من
التعريف على ان تكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة
في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان
تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام

الموانع والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما يجيء
فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما لم يجعل
المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له **والعجمة** وهو كون اللفظ
مما وضعه غير العرب ولا تعتبر في منع الصرف الا بشرطين اشار الى الاول منهما بقوله **شرطها**
ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم **في اللغة العجمية** بان تكون متحققة في
ضمن العلم في العجمية حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية
من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد
رواة القرآن لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكان علما في العجمية
وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها بمثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف
العجمية فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوضع مثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم
علميته في العجمية **وشرطها الثاني** احد الامرين **تحرك الاوسط او زيادة**
على الثلاثة اي بلا تاء لئلا يعارض خفته احد السببين **فنوح منصرف**
هذا التفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط
وهذا اختيار البعض لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها
مع سكون الاوسط واما التأنيث فانه لفظي لعلامة مقدرة تظهر في بعض التصاريف
فيكون قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت

قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فانهما غير منصرفين قلنا
اعتبارها فيهما انما هو لتقوية سببين آخرين للعلمية ومع سكون الاوسط
احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارها بالاستقلال
وشتر وهو اسم حصن بديار بكر **وابراهيم ممتنع** صرفهما لوجود الشرط الثاني
فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلث وانما اخر
التفريع بالشرط لان غرضه التنبيه على الحكم عنده من انصراف نحو نوح ولذا
قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو
متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف
الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط
لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما قاله الحاكم
ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل
فيما يذكر فكان كنوح **والجمع** وهو سبب قائم مقام سببين **شرطه** اي شرط
قيامه مقام سببين **صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة التي كان اولها وثانيها
مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلث اوسطها
ساكن وانما سميت لانه جمع جمع المكسرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع
لانها جمعت في بعض الصور مرتين بالتكسير كما انتهى تكسيرها تغيرا للصيغة فاما
جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما جمع ايامن

اي جمع السلامة اعني جمع بالواو والياء والنون

جمع ابن على ابانين وصواحب جمع صاحبة على صواحب وانما اعتبر
لكون صيغة مصونة عن قبول التغيير بتغيرها منقلبة عن التاء الثانية حالة الوقف
او حرا دنها تاء التأنيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة
جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على
المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة
فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مخرج بقيد
لا هاء لها ولا في آخرها وانما جمع مدائن وهو لفظ آخر خلاف فرازنة فانها جمع فرزان
او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما بعد
الف جمعها ثلاثة وثانيهما ما يكون ثانيا ما كان بعد الفها ممتنع صرفه لوجود شرط تأثير
نظيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلاثة احرف
اوسطها ساكن واما نحو فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
فتنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير
كما ان اسامة علم للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من
اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير
الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن ثم سمي الضبع مبالغة

في عظيم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه
هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية
فان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع مؤنث بدليل الضبعان قلت العلمية غير معتبرة
والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لان علم جنس الضبع مذكرا كان
او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول
ولم يقل للجمع شرطا ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر
كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر
تقديره ان لنا نقضا عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع لحضاجر
يجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير فلا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب
بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر وهو وارد الاشكال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي
جمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما
يوازنه من الجموع العربية كانعام ومصابيح فانه في حكمه من حيث الوزن فهو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون
حقيقة او حكمية فقد حمل الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر

على الاسباب التسعة وهو حمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع
تحقيقاً لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديراً
وفرضاً فانه لما وجد غير منصرف وعرفوا انهم ان هذا الوزن بدون
بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظاً لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل
واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقاً والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالتصغير على قاعدة من لم يحتج الى التصغير ونحو جوار اي
كل جمع منقوص على فواعل يائياً كان او واوياً كالجواري والدواعي رفعاً
وجراً اي في حالة الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف
الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول
جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة
نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف لكونه
صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى انه
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم
على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك
جاءني جوار جواريٌ بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف
الاعلال على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين

فصار

فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد
الاعلال ايضاً منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
وذهب بعضهم بعد الاعلال الى انه غير منصرف لانه في حكم صيغة منتهى الجموع
لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين في جوار
تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض عن يائه المحذوفة او عن حركتها هذا
التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات
الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت
جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حكم بكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والفتحة خفيفة فلم يقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع
فاصل جوار جواريُ بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال
الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين
كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية
جزء فلا يرد النجم وبصري علماً بشرط العلمية ليحفظه عن الزوال فيحصل له قوة
فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج
المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده
اعني منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام المستعملة على الاسناد من

قوله لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه يعني ان غير المنصرف اذا كان مضافاً ينصرف فكون الاضافة مؤثرة لمنع الصرف فلو جعل التركيب الاضافي علة المنع يلزم ان تؤثر في المضاف اليه المنع فيكون ... [illegible]

قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حال العلمية على بنائها التي كانت
عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة
فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من
المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان
قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون جزؤه الثاني صوتا ولا
متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة
عشر عليهما قلت كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد في بحث المبنيات
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها لندرتها اصلا فلذلك
احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم للبلدة مركب من بعل هو اسم صنم
وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما
نسبة اضافية واسنادية او غير مزيدتا الالف والنون المعدودتان
من اسباب منع الصرف يسميان مزيدتين لانهما من حروف الزوائد ويسميان مضارعتين
لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما
وللنحاة خلاف في ان سببيتهما في منع الصرف اما لكونهما مزيدتين او لمشابهتهما
للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني
ثم انهما ان كانا في اسم نعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل
للصفة والمراد فيه اما ان لا يدل على ذات ما ملحوظة معها صفة من الصفات كرجل

وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة
فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى المذكور لا الاسم الشامل
للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما الصرف وا
فراد الضمير باعتبار سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه عن الصرف
العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما
بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان
الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء
التانيث عليه ليبقى شبههما بالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف
عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه
متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على
حالها ومن ثم اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن فانه غير
منصرف لانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة
لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط
انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون
سكران فانه لا اختلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى
لا سكرانة ودون ندمان فانه لا اختلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان
مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان

يعني لان المركب بالتركيب الاسنادي اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف ومبنيا حكما عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لا يكون الا في المعرب ع

اي بالجملة المشتملة على الاسناد

اي التركيب الذي الجزء الثاني صوتا ع

لان الشيء المخصوص بنوع لا يجري في نوع آخر ولا يوجد كاللام في الاسم وقد في الفعل لان التعريب نوع من الاسم والبناء نوع آخر

اي في عدم اخذه في بحث المبنيات

اي بعد المعربات في بحث المبنيات مح

اي ما لا يدل على ذات ملحوظ معها صفة منها يسمى اسما ع

اي ان كان في الاسم

اي الاسم المقابل للصفة

اي دخول التاء

اي يكون انتفاء دخول التاء التانيث شرطا مح

لانه لا يكون للمؤنث تانيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والآخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة ع

من الندم من باب ضرب ... ندمان اي نادم على ما فعل ... يفعل مح

يعني النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لانه مؤنث ندمى لا ندمانة
ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا
القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان
يختص في اللغة العربية بالفعل يعني انه لا يوجد في اسم العربي الا منقولا
من الفعل كشمر على صيغة فعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة
وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت
الى الاسمية واما نحو بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع
فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضرب على البناء المفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء المفعول فانه على البناء للفاعل
غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون
في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي
زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادة اي مثل زيادة حرف
او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على
وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي
امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء

به للمذكر فلا مذكر قياسا ولا اسود فان يجي التاء اي اسودة للحية الا انه
ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة
الاسمية العارضة ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع
احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف
يعمل لقبول التاء اي مجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة
اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة
او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما تجامع الجمع اي الجمع الاقصى او
صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه
للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من جماعة المسماة به نحو هذا زيد
ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما
اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع
مؤثرة الا فيما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في
التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل
ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غيرها مما هي شرط فيه
الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد

وليس يضر طرفيهما كما في ثلث واحر وهما اي العدل ووزن
الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان
مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يوجد
اي لا يوجد شيء من الاسم الذي يكون مجموع هذين السببين وبين احدهما
الا احدهما فقط مع العلمية فاذا نكر الغير المنصرف الذي احد اسبابه
العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب لتحقق
شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي
هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته
فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه
من العدل ووزن الفعل جزما وقد قيل على قوله وهما متضادان ان
اصمت بكسرتين علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه
فانه امر من يصمت وقياسه ان يكون بالضمتين فلما جاء بكسرتين علم
انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق فيها العدل التحقيقي ان تجد
او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد
وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف
اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا تقتضيه

لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث
ثم انه اشار الى الاستثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول
سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن جدا
على ذلك في انصراف نحو احمر علما وعدمه اذا نكر نحو احمر مما كان معنى الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه
افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى الفعل كل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف
الوصفية فيه قبل العلمية ايضا وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية
انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية بعد التنكير فانه
لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف
والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية
لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف

الاصل اعني منع الصرف قبل البحث على اعتبارها امتناع اسود وارقم

مع زوال الوصف عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تنزل عنهما بالكلية

بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم

اسم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار

الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما

الاخفش فذهب الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية

بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن

الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر وما اعتبر سيبويه الاخفش

الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزم ان يعتبر في حالة العلمية ايضا

فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه بقوله

فلا يلزم اي سيبويه من اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير في مثل احمر علما

باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية ان يعتبر فيه

الوصف الاصلي ويحكم بمنع الصرف للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في

حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية والعلمية

فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع الصرف لفظا او

تقديرا بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم

فان قلت النقض وانما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية

لا بأن الوصف الاصلي الزائل والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية

والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقديرا

احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع

متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب

غير المنصرف باللام اي بدخول اللام المعرف عليه او الاضافة اي اضافته

الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما

لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان

الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في

هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان

عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول

ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع

الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام

او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من

غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين

وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون

تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لاشتاته من

ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة

فان قيل المرفوعات جمع مؤنث وضميره مذكر فكيف يجوز به ان يكون عايدا
اليها قلت اذ كان خبر المبتدا مذكرا يجوز هكذا كما في قوله تع حكاية عن ابراهيم فلما رأى الشمس
بازغة قال هذا ولم يقل هذه مع انه اشارة الى الشمس فجاز بهذا الاصل قال الفاضل
المرفوعات هو ما اشتمل ولم يقل هي لان خبره مذكر وهو ما اشتمل هكذا في شرح المفصل

كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية
شرطا بسبب آخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد
زال احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احجر بقيت العلتان على حالهما
وهذا القول انسب بما عرف به غير المنصرف **المرفوعات**
جمع مرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا
يجمع مطردا صيغة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات لمذكور مجمل وجمال
سبحلات اى سجلات وانما لم تقل باب هو المرفوع الدال عليه المرفوعات
لان التعريف انما يكون للماهيات لا للافراد هو ما اشتمل اى الاسم المشتمل على علم
الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي
انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا او كيف تحققه
الرفع بلا علم الرفع المحلي وهو بحث [illegible] احوال الفاعل اذ كان مضمرا
مستترا كما في [illegible] منه [illegible] مرفوع او ما اشتمل على علم الفاعل الفاعل
وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي
الاصل [illegible] ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا

لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه نحو
اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عنه توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات و
المنصوبات والمجرورات عن التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها وشبهه
اى ما يشابه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم
الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم
واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه ما اسند اليه الفعل الان
الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه يؤخر عنه والمراد
تقديمه عليه تقديما وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم
حر بكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا
نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب
تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه اى اسند اليه
على طريقة قيام الفعل او شبهه به اى بالفاعل وطريقة قيامه به ان يكون
على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز

بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
فان الاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل
كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا
القيد بل يجب ان لا يتقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال ما اسند اليه
الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل
والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي
الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه اخر من معمولاته لانه
كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في
ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
فلذلك اي للاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار
قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني وتمسكا في ذلك
بقول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وقد اجيب عنه بان هذا الضمير راجع الى العدي بل الى المصدر الذي
يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل

ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره
صريحا وفي ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لم
يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء المعنى انه قرينة دالة عليه فلا
يرد ان ذكر الاعراب يستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما
لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان
الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب
غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضرب
او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او وقع بعد
معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقدمه اي تقديم الفاعل على
المفعول في جميع هذه الصور اما في الصورة انتفاء الاعراب
فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا
متصلا فلمنافاة الاتصال للانفصال واما في صورة وقوع المفعول
بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا
انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية

٨

عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو ينقلب المطلوب

وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانه

لو قدم المفعول على الفاعل مع الانفصال نحو ما ضرب الا عمرا زيد

فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الظاهر انما هو

فيما بعد الا فلا ينقلب المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يجوزه

بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه

كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد

انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب

تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان حكمه هنا في جوازه

الآخر فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل

ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط

بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرو الا زيد او في

بيذه صورة القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها

اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول

ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب

تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في

صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا

لان تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب نوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الاولى والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية لئلا ينقلب المعنى المطلوب في كل واحد منهما

يعني انحصار صفة الفاعل في المفعول

اي معنى هذا القول

٧

ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر

المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير

متصل فلمنافاة الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين

الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح

تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة

دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي

فيما كان جوابا بالسؤال المحقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به

القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد و

يجوز ان يقال قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان

تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل

في الحذف اولى وكذا الحذف الفعل جوازا فيما اذا كان جوابا

بالسؤال المقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل وليبك

على بناء المفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي

عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة

السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على بناء

الفاعل ونصب يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه

لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه ذليل وعاجز لخصومة ومنه قوله الخ

اي اتصال المفعول بالفعل وقوله تحكم

يشير الى ان اللام في قوله الفعل للعهد الخارجي واللام في قوله للتوقيت لا التعليل اي وقت قيام قرينة لان قيام القرينة شرط لا علة كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي وقت طلوعها

اى الذى يأتيه المعروف من غير سبب يقال
اختبطنى فلان اذا اخذ منك شيئا بلا
وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها
بالعصا ليسقط ورقها

كان ظهير الملجأ للاذلاء واتخاذ البث ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع
مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية
ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان يعطى السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى
حذفا واجبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر
لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذف فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الاية
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف
وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه
لان المفسر قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لما
شاع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذف اى
الفعل والفاعل معا دون المفعول وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال
اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامه وهو
حذف جائز بقرينة السؤال او واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى

مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية
لا الاسمية بان يقال نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه
فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى
غير الفعل ايضا نحو زيد معط ويكرم عمروا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر
على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد
يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم
عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول لانه مستحقه قبل الثانى
فلا يكون مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه ويصح ان يكون معمولا لكل واحد منهما
على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما
يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان
يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب
واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن فيه الا طريق القطع عندهم
وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين الا انه لا يمكن
اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد من الفصل
لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد النحاة بالتنازع

ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا اختصه بالاسم الظاهر
واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف
وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد
يكون تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني
واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان
يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر
ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب
واكرم زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا للتنازع بل هو اجتماع
القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر
والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف
اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون
تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين

٩٠

في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه
واحدا والناظم اورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول
وفعل من المثال الآخر حصل القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة
مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت
زيد واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا
فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الا
ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز
اعمال الثاني لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت
الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وما رآه لانه مذهب المختار الاكثر
فيستقلا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الا
قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لان مرجع الضمير والضمير يجب ان يكونا متوافقين
في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند
مسنده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل
الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين
وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني اقتضاه

الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب جمهور
او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يختار اعمال الفعل فان اقتضى الثاني
الفاعل اضمره وان اقتضى المفعول حذفه او اضمره تقول ضربني واكرمني
الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الفعلين او اعمالهما
بعد الظاهر كما في صورت تاخير الثاني تقول ضربني واكرمني زيد وضربني
واكرمت زيدا هو رواية اخرى غير مشهورة عنه وحذفت المفعول ان جاز
عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة ان استغني عنه والا اظهر
وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول
كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضى نحو ضربني
واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا
راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا وهو جائز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني واقتصاره على انه مختار ولم تحذفه وان جاز حذفه
لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني غير المذكور ويكون الضمير راجعا الى

لفظا متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسب فجعل الزيدان
فاعلا له وجعل منطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر
المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور
التنازع في هذه الصورة الا اذا اخذت المفعول الثاني اسما دالا
على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا
فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع و
الكوفيين على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو ان ما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان
اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه
على الفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب
اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي
الاعمالين فاجاب المصنف عنه فالبصريون وقال وقول امرء القيس كفاني ولم

اطلب قليلا من المال لكيلا من نفسا دكفني على تقدير توجه كل من كفاني ولم
اطلب اي قليلا من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفا
كفاية قليل من المال وثبوت طلبه لكنا في كل منهما وذلك لان العطف
بجعل مدخولي المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا
والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا
اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت الثاني اعني قوله ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ومن يستقيم المعنى انما
لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكن اطلب المجد
الاصل الثابت واسوله مفعولا ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه
فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ
حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة
فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
اي المفعول بملابسة كونه فاعلا الفعل متعلقة به واقيم هو المفعول مقامه
اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط المفعول
ما لم يسم فاعله واقامته مقامه اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل
الى فعل اي الماضي المجهول ويفعل اي المضارع المجهول مثنى ومثل استفعل
وافتعل ويفتعل ويستفعل وغير ذلك من الافعال المجهولة المزيد فيها

المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب
علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل
اليه ولا يمكن اسناده الآن تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا
مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد
الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من
مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في
كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب مشعر بالعلية نحو
المسند اليه فات النصب والاشعار بالعلية مثلا اذا كان بالام
نحو ضرب للتأديب والمفعول معه كذلك اي كالمفعول له
والمفعول معه كالمفعول الثاني من باب علمت واعلمت في انهما
لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه
لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف ودليل
الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا
معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز
وقوعها موقعه تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل
لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا
كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف

ف بر الفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة
المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان
ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد تخصيص اذ لا فا
يدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام
الفاعل مثلها وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع
اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل و
المفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما
غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه
معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما
مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب
اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر وفي
بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر
جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتر
اكهما في العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا المجرد
ان تصوير احتراز الكلم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه
عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي انّ

يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان لزمانه

يعني يشترط في المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لو يكون لمجرد التاكيد اذ التاكيد عنده ينبغي ان يكون مثله ويقيد ما لم يفيده الفعل

باقامته المفعول الثاني مقام الفاعل لانه لا التباس فيه

وكان وكانه اذا د بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى ليخرج نحو
بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج
عن حد القسم الاول لا يكون الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما
ولا والالف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعند سيبويه يجوز الابتدا
بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا فيه
قولك انحن عند الناس منكم مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خ
برا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو
كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز به
نحو اقايمان الزيدان لان اقايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان
رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتدا
وما قايم الزيدان مثال للصفة الواقع بعد حرف النفي واقايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت مفردا اي الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والالف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به عما طابقت مثنى نحو اقايمان
الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانه خارج ليس جاز الامران

قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا اذ هو حال مقدم على صاحبه

كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا لها مسدا مسد الخبر وكونها بعدها مبتدأ
[illegible] هذا والصفة خبرا مقدما عليه فهذه ثلث صور احدها اقائمان
الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما
عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
قائم مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر
هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات
الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه خبر المسند المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به واحترز به عن القسم الاول
من المبتدأ لانه المسند اليه لا المسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف
المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ وكذا ان تقول المراد المسند
الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا
واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجرد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ و
الخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ
والمبتدأ في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر
وعلى هذا لا يكون المجرد عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما

ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان
المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدم على احوالها والخبر
اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد
بعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير
الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان
الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى متعين والمطلوب المعظم الكثير
الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق
بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص او التخصيص
الاشتراك [illegible] بخلاف المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فان العبد مشترك بين المؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم
بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه
قال اي من الاثنين المعلوم كون احدهما في الدار فتخصص وصح كونه
فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة
فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت
في هذه الصفة وتخصصت فانه لا يتعدد في جميع الافراد بل هو واحد وكذا كل
نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر

احمر ذا ناب لتخصصه بالتخصيص الفاعل المشبه به المستعمل في موضع ما احمر
ذا ناب الاشر وبالتخصيص الفاعل قبل ذكره صحة كونه محكوما عليه كما
اسند اليه فانك اذا قلت قام علم السامع ان الذي ذكر بعده لا بد ان يحكم
عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه
بالقيام واعلم ان الهرير للكلب بمنزلة النباح المعتاد وقد يكون هريره اذا
كان بحضرة اجنبي مثلا وقد يكون لشر اي اذا جاء عدو والمهر لنباحه غير
معتاد ينبئ عن شر فيكون شر الاهر اعلى الاول يصح القصر بالنسبة
الى الخير لا الى الشر اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح
فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي
ادرك الخير في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقدم الخبر لانه اذا
قيل في الدار علم ان ما ذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة
التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليكم لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله
سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار كما
قال سلاما قال سلام اي سلام من قبلي عليكم هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض
المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من
التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية
فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان

يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان
الخبر المعرف فيما سبق مخصصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة
داخلة في تعريفه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام
ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية اذا كان الخبر جملة والجملة
مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة
في الخبر من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في
المثالين المذكورين وغيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر
في الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسير المبتدا في نحو قوله هو الله احد
وقد يحذف العائد اذا كان ثم اي في الكلام قرينة نحو البر الكر بستين
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر
والسمن لا يسعر بغيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان
او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه
اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه
اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو
مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان
الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب

اي صوت الكلب

يعني البصريون في ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه

يعني ذلك الظرف

منصوب على الظرفية

النقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم
ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار
اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام اي على ما يجب له
صدر الكلام كالاستفهام فانه وجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من
ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان
معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا هو مختار سيبويه وذهب
بعض النحاة الى ان من خبر مبتدأ لكونه معرفة وخبره الواجب تقديمه على المبتدأ
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين
في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ
والآخر خبرا كزيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره
حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل
منك افضل مني رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ
احترز به عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب تقديم
المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا
واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل
عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما

فاعل الظرف لوجود شرط عمله في اسم الظاهر وهو الاعتماد على احد الاشياء الستة او مبتدأ والظرف خبر مقدم له والجملة الفعلية او الاسمية صفة ما او صلته محرم

اي تقدم الاستفهام او المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام

وكذا اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكرم لانه مؤثر في الكلام ويغير الكلام عما هو عليه محرم

وهما متساويان في التخصص بالمعمول مع قطع عن الخطاب والتكلم ولا يكون الثاني اخص والا وجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذين النوعين محرم

او كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذ قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل

والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون ويحتمل ان يكون
الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل
على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا
على التثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن المفرد
اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة
ماله صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين
زيد مبتدأ واين متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان
خبرا جملة حقيقة ومفردا صورة واذا قدر باسم فاعل كان خبرا مفردا
حقيقة وصورة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد
اين ابوه اذ لا يبطل تاخيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في جملة
او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصحح
وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص المبتدأ بتقديمه
فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي
كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته ضمير معها بتقديمه على الخبر فلا يرد نحو
على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق
اذ لو اخر لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا
فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة

وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدأ لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى

لان الخبر هو قولها على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الخبر بالكل او كان الخبر
الخبر جزءاً عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها اي وان بالخبر
مبتداء اذ لو تأخر خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان
الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه
اي تقديم الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر
عن تعدد المخبر عنه فيكون اثنان فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ
والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير
العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا
حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز ففي هذه الصورة ترك
العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف
ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد
بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما
التعدد بالعطف ليس في الخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد المصنف
الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فلا يقتصر عليه
لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني
او الحكم به فلا يرد عليه قوله وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتداء الشرط
كما يشبه الخبر بسببيته الشرط جزاءً فيصح دخول الفاء في خبره

---

٤٠ اي النكرة التي وصفت باحدهما بحذف المضاف وهو كثير فلا وجه لقول ... قال فالاولى به بافراد الضمير اي بالفعل او الظرف محرم

اي الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الآية محرم

وترجيح عدم دخوله فيه نظراً الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط واما
اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء واما
اذا لم يقصد فلم يجب دخول الفاء بل يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط
اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
سواء الجملة فعلية ظرفية بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا
او ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد شبهه بالشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به والنكرة الموصوفة
بها اي باحدهما وفي حكمهما الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني
هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول
بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور
فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل
كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا
للاسم الموصوف بظرف فله درهم فاما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذي يصح دخول الفاء
على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخولها انما كانت لمشابهة
المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة

لانهما يخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط وجزاءه من
قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت
او لعل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت
ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق انما هو من بين حروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه
ذلك التخصيص بالاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم
قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء
على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية
يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق
بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق
للالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ثم
يعتد بقول غيره سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين ليسا [illegible] القرآن وكلام
الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما
يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية
جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع

نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه
كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو
ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من يقول فى نعم الرجل
زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازا
مثل المبتدأ المحذوف فى قول المستهل للهلال الرافع صوته عند
ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس
من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء با
لاشارة والحكم عليه بالهلال ليتوجه اليه الناظرون ويرونه كما راه
وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال
عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة
من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا
السبع فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللب خرجت
فاذا السبع واقف على تقدير ان تكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وعلى
[illegible] اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام
قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى المركب الذى التزم فى
موضعه اى فى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما
ذكره المص اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا

زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقيل
التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه
هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما في قول
الشافعي ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على
مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا
وجد زيد وقال الفراء ولولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها
كل مبتدا كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول
او كليهما وبعده حال وكان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل
ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي
زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او اكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي
زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال
واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم
مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات
كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة والذي يظهر

لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال
عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل او لا تقول
حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز
ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته ثم يلا
بس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقع الحال مقامه كما تقول
راشدا مهديا اي تعلي هذا الكوفيون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة
وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدا
ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الا
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى
صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها
كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك
مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب
حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون ووقع المعطوف في موضعه
ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن
كذا اي لعمرك قسمي وكذا وحقك قسمي اي قسمي فلا شك ان لعمرك يدل
على الخبر المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى

وكون مهديا حالا بعد حال او صفة لراشدا يجيء تحقيقه في الحال فيكون حذف العامل ايضا قياسا محرم

من حيث كونه صادرا منه حال كونه

وضربي زيدا يلابسنا قائمين اذا كان الحال حالا من الفاعل والمفعول كليهما جميعا محرم

واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر انّ واخواتها اي من المرفوعات خبر انّ واخواتها اي الحروف التي هي اشبه بها من الحروف الخمسة الباقية وهي انّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ لا باب الابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي لكونها عاملة نصباً ورفعاً شابهته هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند يشمل خبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاثر فيهما لفظاً او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في مثل ان زيداً يقوم ابوه فان يقوم صحيح حيث اسناده الى ابوه مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيداً يقوم مثل ان زيداً قائم فان قائم المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفرداً وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحداً

او متعدداً ومثبتاً ومنفياً ومحذوفاً وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره بعد ان صح كونه خبراً بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما صح ان يكون خبر المبتدأ صح ان يقع خبر الباب ان صح يراد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيداً وان من ابوك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعياً ايضاً والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت العمل الفرعي لم تتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمول الفعل لانحطاطها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفاً فانه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه اذا كان الخبر ظرفاً فان حكمه اي حكم الخبر في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحراً وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس اذ لا رجل قائم مثلاً لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر بعد دخولها

لا المبتداء وجزان وكان وعزها بعد دخولها اي دخول لا
فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا
يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف اما على
المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل
الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة
على ما هو الظاهر منها اي في الدار بعد جر لا الظرف ظريف ولا جائز
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب لعدم
ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لما هو خبر لا لفظا ويحذف
خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة
النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه
اي لا يظهرونه في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم
لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل
ولا مال اي انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى تقدير
يجعلون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا
المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتداء والخبر ولهذا يعملان عملها
المسند هذا شامل للمبتداء ولكل مسند اليه بعد دخولهما فخرج بهذا اسم
ولا وبما عرفت خرج نحو الدخول لا يرد ابوه في زيد ابوه

قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل
الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كان قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما
هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا
بليس لان ليس لنفي الحال وليس كذلك لا فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا
لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن
قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما
بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه
في هذا التعريف ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية لعدم
ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في
المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين بهذا ما ذكر في
المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما
وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك
ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي به لصحة الاطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء

او فيه او له بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح الاطلاق
صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول
به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل
والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا
فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف شرفا وكان
زيد لفظ الاسم اما فعله الفاعل يعني والمفعول المطلق من اقسام اللفظ
ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صيغة الفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة
اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو
الرقاب او بما في معناه نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها
لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب وقع على زيد بمعنى صفة ثابتة للفعل وليس
المراد به ان الفعل كان بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد
ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في ضربته تاديبا فانه وان
كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج
مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما
بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه والثاني
ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل
الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك

ان الضرب مفعول الضارب وما زيد في قولك ضربت زيدا فليس بمفعول الضارب بل ما يتعلق به الضرب

على سبيل منع الخلو والجمع

ذكر المصنف في التعريف لفظ الاسم وقال اسم ما فعله ولم يقل ما فعله بدون لفظ الاسم

۴۵

كرهته كراهة فهو مفعول مطلق وان ذكرت بعده بالاعتبار الثاني
كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ
ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع
الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد عليه
جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن فيه
زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم
للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا
يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع
يستلزمان العدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع
او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات
بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله
بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته انباتا
حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته
فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة
جوازا كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم
فخير اسم التفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم

اي على حد المفعول المطلق وما بالاعتبار

اشتمال الكل على الجزء

وجلست قعودا فان اتحاد ... في الفعل والمفعول

التفصيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا
اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك
الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب
الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع
الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا
اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال
الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فقيل
عليه قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبته عجبا فاجاب بعضهم
بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل
باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسيا اي حذفا قياسيا يعلم بضابط كلي
في الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها موضع ما وقع اي مفعول
المطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد
سيرا الا حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما

سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان
مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر
عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا
دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد الاسم
لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما زيد الا سيرا
سيرا اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما
اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة
والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ والى ما يشبه به فعله او الى مفرد
ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا هذا مثال لما
وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع مكررا
ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
فيها قياسا ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى
الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر
بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة

ای الزم اضمار الناصب بعد الالف ضابط هذا القسم ان يقع بعده جملة متضمنة
الفوايد ويذكر فوايدها بالفاظ المصادر فيجب حذف افعالها لقيام الجملة
السابقة مقامها ... هذه قراها مقام الفعل ووقع الاستغناء عن ذكره لفظا ومعنى

مضمونها تسد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او
الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا
بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه
لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من الافعال الجوارح واحترز به
عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم
بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له
ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به
معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار
نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار
التي اصوت بها صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا
له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون

47

جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي
الف درهم اعترافا اي اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع
مضمون جملة وهي قوله علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل
له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس
المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو با
الاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره
اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق
اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث انه منصوص عليه
بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل للجملة فالمؤكد اسم مفعول من
اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه
منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد تاكيدا لاجل غيره ليندفع
وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي بصيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة
من قيد الاضافة اي حال كونه مضافا الى الفاعل او المفعول للبيان نحو

قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال
من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك الك
السباب اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة
كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف
زوايد ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز
ان يكون من لب بالمكان بمعنى لب فلا يكون بحذف الزوايد وعلى هذا
القياس سعديك اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا
ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع
اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما سبق في المفعول
المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم
يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في
مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية
فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه
المطلق لما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعل
والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما
مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى الفاعل
ولا ينتقض بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه

فعل

فعل الفاعل لكن المعتبر اسناد الفعل اليه فان المفعول ما لم يسم فاعله
في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو
قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع
عليه بلا واسطة فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه
متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجوبا طلب التمني وما
وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم اكرمه
هذا اذا لم يكن مانع عن التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك
وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية
جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة
المقالية التي هي السوال او نحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل
للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس
للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة
بان لا يقاس عليها امثلة اخر نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد

واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا
لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثالث من تلك المواضع
الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه
كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء
ويا ارض ويا جبال فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم
ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله فخلا المندوب
لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى
وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد للمندوب
بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له
تعال فانى مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعل صاحب
المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى بحرف
نائب مناب ادعو حقيقة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة وحرف
مفتوحا بحيث لو لم يذكر لقيل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلب لفظا بان
يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا بان يكون آلته مقدرة نحو
يوسف اعرض او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا
او تقديرا بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى

الملفوظ والمنادى مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا
يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به
الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا و
اخواته اسماء الافعال فعلى مذهبين المذكورين لا يكون هذا الباب اى
مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى هذا اى كون مثل يا زيد
جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اى الفعل
والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى
الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل
والآخر ضميره المستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض
والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار
فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على
الضم او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء
او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى
الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان المنادى مفردا اى لا يكون
مضافا ولا مشبها بالمضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر

أي الذي معرفة قبل النداء وبعده واعلم أنه بني المفرد المعرف لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية
وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لأن يا زيد بمنزلة ادعوك
وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لأن الاسم لا يبنى
الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا
رجل مثالان لما هو مبني على الضمة واولهما معرفة قبل النداء وثانيهما
معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال
المبني على الواو ويخفض المنادى بلام الاستغاثة أي بلام يدخل
وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على
انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له
اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام الا
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر
لأن المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك لا
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد
ولعمرو كسرت اللام المعطوف لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد
ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لأن علة بنائه

كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت
مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الأصل فيه قبل وقد يخفض المنادى بلام
التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواه
كليا واجيب بأن كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كأن المهدد
فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خشيته وكان
المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام
التعجب بوجه آخر ذكره المحشي في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء
ويا للدواهي ليس الماء والدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء
وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر
واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر
ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره
لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لأن اللام يقتضي اعرابه والالف
الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء
للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة
والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل
دخول حرف النداء لأن علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما عرضه

غير مع جاء وما سوى المفرد المعرفة اما بالا يكون مفردا بان يكون مضافا
او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل
يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا
جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا
لغير معين اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه
منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة
مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح
انتفا كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد
مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا
جبلا وهذه العبارة اعم ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام
باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة
الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة
او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة
للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يكون
فيها الرفع نحو يا زيدا وعمروا لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها
مفردة لانه لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما بل كانت مضافة بالاضافة

المعنوية ومن لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان
يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولفظيا والشبه مضاف
او حكما بان يكون لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة
المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والشبيه
بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه
والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم في التوابع كلها
بل في بعضها ولم يجز فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع
المجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد
اى التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء
نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك
ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك
والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه
الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعا
للفظه وتنصب على محله لانه يصح تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا
منصوب لحمل على المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد
العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام

بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف
بحرف الممتنع دخولها عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف
الممتنع عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف
النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو وابن العلاء النحوي القارئ
المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير
حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية
وتابع المبني تابع لفظه ومحل النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس في
اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم
يكن المعطوف المذكور كالحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق جعله
فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المضافة في الحقيقة تنصب لانها اذا وقعت منادى كان تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها
مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا

١٥

عبد الله في عطف البيان ولا تحكي المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
مضاف لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو
المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول
يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشر
حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فحكم حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال
كونهما كل منهما مطلق في حصول الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا
مفردين ومضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد
عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه
واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان
جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء
او ملحق لها اعني ابنة بلا فاصل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر
الى الفهم فرع عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون
الابن مضافا الى علم اخر ومكي علم سكون كذا يجوز فيه الضم لما عرفت

بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن اختار من الكثرة وقوع المنادى
المطابع بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة
التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي
اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي مع ها التنبيه
بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط
الامرين معا والتزموا اي العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة
وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا
المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء
وصيغة المنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
ولهذا لم يذكر ههنا ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة
وتوابعه باطلاق عطف على التزموا رفع توابع الرجل مفردة او مضافة
نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع
منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني
وقالوا ايضا على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وفي
اجتماع امرين ظاهرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما

للكلمة يا الله لان اصل الله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام
عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان
الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال
خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست
عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان
اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم
ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا
التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت
لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان
اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا
ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب يكرر فيه
المنادى المعرفة المفرد صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة
في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب واما الضم في
الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف
اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي محذوف بقرينة المذكور
وذلك مذهب المبرد والسيرافي واجاز الفتح مكان النصب على ان يكون

في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الكائن في يا زيد بن عمرو
وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم   لا يلقينكم في سوأة عمرو
عمر التيمي الشاعر اي هجوه فقال جرير هجاء يا تيم تيم لا تتركوا عمر ان
يلقيكم في سوأة اي مكروه وشر قبيح يعني منها جاءت ابا ... والمنادى
المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي و
سكونها مثل يا غلامي وسقوط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله
كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما
وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف
لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود
من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه
وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وكما
اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المضاف الى ياء المتكلم
واشتهرا لدلالة الشهرة على الياء المغيرة حذفا او القلب
يا عمرو ويا عمر او قد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء
بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم جائزا
في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف يقول يا غلاميه ويا

غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا
اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر
ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعما
لهما في كلامهم كما اشار بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا
يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون
التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء
الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته
وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين
دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة بهذا
الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر
الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة
مثل باب غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن
ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما
بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم
يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال
وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم

شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام اى
بغير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت الضرورة فبالطريق الاولى
وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية
اليه لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر
المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم
للتخفيف فعلى هذا يكون هذا النوع مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه
ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على نوع الترخيم مطلقا بارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى
على تقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على تقدير الثاني
امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما
فدخل فيه المشبه بالمضاف اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء
المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا مجرورا باللام لعدم
ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص
المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر
المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه
من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وجوه

ان

ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسب
الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا يغير والشرط الرابع
امر وجودي وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف
لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما
ابقي منه دليل على ما القي والزيادة على ثلثة لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل
ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم
يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضٍ
للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال ايضا
ببقائه على حرفين بعد الترخيم لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم
بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا
ترخيم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا
صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى
ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كيفية الحذف وسببه فقال فان
كان في آخره اى في آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة
الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة كالالف
والنون فيهما زيدتا او الالف زيدت تا التانيث فيحذف فيهما الالف
كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه

وهو في اللغة التسهيل فيستعمل هذا الوزن فيما لا تسهيل اللفظ وتخفيفه عبد الغفور

لا افعالا جمع اسم على مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان

او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب

في الحرف الصحيح الاصالة فخرج منه نحو سعلاة لان الطرف منه الالف وهو

اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مري ومدعو فان اطراف الاخر

فيهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الالف او واوا وياء ساكنة

حركة ما قبلها من جنسها ولا ادنها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن

لقلتها وكثيرتها فخرج منه نحو مختار فانه لا الحذف منه الاطراف الاخر وهو

اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف

كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل

ابنية المعرب وانما اخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم

الواحدة لان نحو ثمودي وفلوني يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة

فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الطرفان الاخران في كلا القسمين

الاول فلما كانتا في حكم الواحدة نحو زيدتا معا حذفتا معا واما في

فلانه لما حذف الاخر منه لصحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا

يرد المثال الى حكم غيره على الاسد وبلت عن النقد وان كان غيرهما اي علم

من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر

علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة

حرفه لتنزله منزلة تاء التأنيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة

صارت بمنزلتها وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة

فحرف واحد اي يحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم

موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في حارث ومالك وهو اي

المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الطرف الذي صار

آخر الكلمة بعد الترخيم في يا ثمو في ثمود وبواو في منظور بعد ضمة وفي

يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي قد يجعل

المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء

فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار

بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما

برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها

كما دل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع المانع الا

هو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

وقد استعملوا اي العرب صيغة النداء يعني خاصة في المندوب لانه

لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغتيها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها

في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم

الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي

الاصطلاح هو المتفجع عليه وجوداً او عدماً بيا او وا فالمتفجع عليه عدماً
ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجوداً ما يتفجع
على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة
للنادب لفقد الميت فلفظ شامل للقسمين المندوب مثل يا زيداه وواحزناه او
وا جبراه وا مصيبتاه واختص المندوب بوا تمتازاً به عن المنادى
لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في
الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل ذلك القسم من المنادى كما
اذا كان مفرداً معرفة يضم واذا كان مضافاً او شبهاً به ينصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لبداهة انه لا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره
اي في آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس
اي الالتباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد
ملائم مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة قلت وا غلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت وا غلامكموه اذ الميم اصلها الضم
لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الحاق الهاء

اي لحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب مبهم
المندوب المتفجع عليه عدماً الا الاسم الموصوف الذي اشتهر المندوب
به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والمتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه
اذ لم يشتهر بهذه اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف
ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع لحاق الالف بصفة المندوب
بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصال الصفة
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كجزء منه
بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص والتوضيح فلهذا
جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز وا زيد الطويلاه خلافاً ليونس فانه
يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان
كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه
من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلاً ضاع له قدحان
فقال وا جمجمتي الشاميتيناه ولفظ القدح وجاز لقيام قرينة حذف
حرف النداء الا اذا كان مقارناً مع اسم الجنس بعينه ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلاً لان نداءه لم
يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه

كالنعام يعني النعام وطائفة من
بيان جواز حذف المنادى ايضا
منبها بقوله فقال

منادى والاشارة اي والاسم الاسم الاشارة لانه كاسم الجنس في
الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف
ينافيه فبقي على صدام المعارف التي تجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء
كان مع بدل حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الاسم بدل
الميم المشددة منه اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
ولفظ اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل
او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا تجوز
الحذف من اي صدام غير ان يوصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي
معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا
احسن الي واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ
حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صباحا يا ليل حذف حرف
النداء من الليل مع انه اسم الجنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته
وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم يستغيث بخنقه
وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا
واطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا
اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصيده المغفال

النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل على القرى تكلمي ايضا فيجوز حذف
المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بالتخفيف الاعلى انه حرف
تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على
الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بالتشديد الا لانه ليس من هذا الباب فان
ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط
نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اي المفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على
شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية
اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب
حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة
التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا
بد ان يليه الفعل او شبهه متصلا اي ان يكون الفعل او شبهه جزء
الكلام الذي بعده نحو زيدا ضربته وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك
الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره
او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاله ان يكون الفعل
او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه
بسبب ذلك الاشتغال لا لسبب آخر بحيث لو سلط [illegible] ذلك

الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه
او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي النصب
الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او
متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذكر الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بالضمير
فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد
بالمفعولية خرج حو كان في نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احداها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط العينه والثانية اشتغاله
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله
بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل
بالمتعلق ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم و
اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة
وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ان يجعل مثال المشتغل
لا يخفى وهي نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسب بالترادف
فان مررت بتعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب فان حبس الشيء على النفس

٦٠

بل بسبب ملابسة المحبوس عليه نصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر
يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته
ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول
لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر
بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت
غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر
بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان حكم الاسم الواقع في مظان الاضمار
على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي
فيه الامران والى هذه الصور اشار المص فقال ويختار في الاسم
المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح
خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان
وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يترجح النصب بقرينة
اخرى يترجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود
القرينة المرجحة لخلافه متساويين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى
منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على الاسم
مع عدم الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي

والدعاء مثل لقيت القوم وأما زيدًا فأكرمه فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة أمّا قرينة الرفع وهي أقوى لأنها لا يقع بعدها
غالبا إلا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فإنه كثير الوقوع
في كلامهم إنما تأيدت بسلامته عن الحذف أيضا وإنما قال مع غير الطلب
احترازا عما إذا كانت مع الطلب نحو أما زيدا فاضربه فالمختار
حينئذ هو النصب فإن الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز إلا
بتأويل ومثل أمّا مع غير الطلب إذا الواقع على الاسم المذكور
للمفاجأة في كونه من أقوى القرائن مثل خرجت فإذا زيد يضربه عمرو فالمختار
فيه الرفع فإن إذا المفاجأة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع
في كتب الظروف من أن إذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية غالبة
وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف
أي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب أي
لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت وزيدا لقيته وبعد حرف النفي أعني بعد ما ولا
وإن وليس ولم ولما ولن حصره لجملة إذ هي عاملة في المضارع
والتقدير معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
وإن زيدا ضربته إلا تأديبا وبعد حرف الاستفهام نحو أزيدا ضربته و

ما الفرق بين اسم الاستفهام وحرف الاستفهام
أن اسم الاستفهام يمكن أن يقع مبتدأ
وبعده خبره ويمكن أن يقع منصوبا
بتقدير الفعل المؤخر مفعولا بخلاف
حرف الاستفهام فرق فافهم

قال حرف الاستفهام ... لأنه يختار الرفع في الاستفهامية مثل من
أكرمته ولم يقل بهمزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فإنه يجوز
وإن استقبحه النحاة لاقتضائه حصول لفظ الفعل لأنه بمعنى قد في الأصل
فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد إذا الشرطية الدالة على المجازاة
في الزمان نحو إذا عبد الله تلقاه فأكرمه وبعد حيث الدالة
على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فأكرمه وفي ما قبل
الأمر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي مثل زيدا
اضربه وزيدا لا تضربه وإنما اختير في هذه المواضع أي ما بعد حرف
الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل الأمر والنهي
النصب في الاسم المذكور إذ هي أي هذه المواضع مواقع الفعل
الكثير فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا وإلا فلا و
كذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر أي التباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو
خبر في الرفع بالصفة فلا يعلم أنه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع فيفوت
المعنى المقصود أو صفة له مخالفة للمعنى المقصود فالالتباس إنما يكون
بين خبريته ذاته بما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بنيته بوصف
التفسير وبين الصفة فإن التركيب لاحتمالهما معا مثل قوله تعالى إنا كل

شيء خلقناه

شيء خلقناه بقدر لينصب حملا على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع
بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له لكان موافقا للنصب في المقصود لكن
خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان
المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه
بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب
المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع
والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام
وعمرو اكرمته اي عنده او في داره او نحو ذلك والا لا يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف جملة التي
وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية جزءها
جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان يستويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى
وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية
فان قلت السلامة عن الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب
المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى
ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما
باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب والكبرى بعيد باعتبار المبتدأ

وجب

وجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هنا
ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع
مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف
التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب
دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال
حرف الشرط والا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب
به اي من باب الاضمار على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه
ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب لا يحتمل
النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب
فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون
تقديره ازيدا يلابس الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهب احد به
قلت المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما يسند اليه
فالاتحاد فيما ذكرتم مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد
في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير فيكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب

قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فيكون في الزبر
ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعل اعمالهم
لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل
صغير وكبير مستطر لا ان كل كاين في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على
ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور
في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر
بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا
كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر
ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم
فاضطر النحاة الى ان يحملوا الآية على الخروج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم
اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما يحملونه على الاخراج عنها فقال
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط
عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى

الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء
الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما
في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع
والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف
والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم
بعد وهو قوله فاجلدوا وهي جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء
عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او
للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل
في الضابط فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن
الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها
النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من حمل
الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين فتعين الرفع الرابع من تلك المواضع
التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل
فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء بشيء وتبعيده منه وفي
اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا
اي حال كون ذلك المعمول محذرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له
مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المفعول

المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى ولا فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية ...

فائدة

اي قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير ...

عطف على حذرا او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا يدخل في المعطوف كان
المعطوف عليه قلت نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير
الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد
الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان
تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعّد نفسك من الاسد
والاسد من نفسك وبعّد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا
وبعّد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف
فان المراد من تبعيد الاسد والحذف عن نفسك فان المراد تبعيد الاسد والحذف
من نفسك تحذيرهما منها لا تحذيرها منهما والطريق الطريق مثال لثاني
نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير
صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد او
نحّ وتقدير بعّد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعّد او اتق ونحوهما فيقدر مثل
بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك
نفسك فان المعنى على تقدير نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر
مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد واياك الاسد خارج
من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب

تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحذور بدليل ذكرهما فيما بعد وتقول
في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد و
من ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الآخر
اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف
الجر عن أنّ وأنْ قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لا
متناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وانّ فان قلت فليكن بتقدير
العاطف قلت العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر في غير
أنْ وأنّ وان كثر وقوعه في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت
الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور لفظا
في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان
العامل مصدرا مذكورا ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخ زمان او مكان عن ان يفعل فيهما سواء ذكر الفعل
الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة
يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل
شهدت اي حضرت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه
انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو
اعتبر في التعريف قيد ظرفية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث

انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا زيادة تصوير
الموقف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة واشارة
الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان
ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير معنى
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على
المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو عندهم مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه
ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ
التلفظ بها يوجب جره وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او
محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح
انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف
المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن
مبهما بل يكون محدودا فلا تقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم

لاختلافهما ذاتا او صفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من
المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وتحت
وفوق وبعضها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض
الظروف المكانية لجواز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه
حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال
مثل جهات الست لا لابهامه وكذا حمل على ما بعد دخلت وان
كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح
اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الظرف لكنه حذف لكثرة استعماله
وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه
يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل
فعل ينسب الى المكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان
آخر

شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء
من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول
ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال
الداخل دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى
الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي تفعل فيها فلا يكون
الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون
اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح
لكن المستعمل بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ
وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر لا بشريطة التفسير نحو يوم الجمعة
في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في
المفعول به. المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب
وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل
اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان
فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت
زيدا فقوله مذكور احترز به عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف
يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة

كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في
ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد عليه
نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه
ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل
وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب
جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل هو القعود فان القعود انما وقع
بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول
المطلق يخالف خلافا ظاهرا الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند
الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته
بالضرب تاديبا وجبنت في القعود جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت
قعود جبن ورد قول الزجاج بانه لا يصح تاويل نوع بنوع لا يدخل في
حقيقته الا يرى انه لا يصح تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد
راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه
اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام
في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده
وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا اي الضبط
خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت [illegible]

بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدح عدم جريان من والباء
او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية
الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عم ان امرأة
دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية
فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها عن
اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل
الى تقدير اللام اي فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا
احترز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي
المتحد فاعله وفاعل الفعل احترز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لاكرامك
اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما
نحو ضربت تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد ولا مغايرة
بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود
بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابتغاء للصلح بين
الفريقين فان زمان المفعول له اعني ابتغاء الصلح بعض زمان الفعل
اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا في الوجود

واما على قراءة الرفع بمعنى رفع بينكم فليس مما نحن فيه

نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط بهذه الشرائط
لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق
المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل
بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه والمفعول
في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول
كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع
الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى الظرف
اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر والتذكير
قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب في بعض طرائقه ان هذا
الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان
فان معه مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر اي
حيل حيلولة لان بين لازم الظرفية لا يقام مقام الفاعل فمعنى هذا
الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور في معه للموصول مذكور بعد الواو واحترز
عن المذكور بعد غيره كالفاء وثم لمصاحبة معمول الفعل اللام متعلق
بمذكور ان يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وان
اتيانه سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا

نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا
كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع
والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد
نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا
على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة
ان عامل المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا
الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى
المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيتم الفعل واسم
الفاعل والمفعول وصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب
العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه
فالوجهان اي العطف والنصب على مفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد
بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع
تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا
بالتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا
مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل
على عمل العامل المعنوي لا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو

والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه
نحو ما لك وزيدا او ما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان
العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو
على الشان لان السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر و
انما حكمت بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان معنى ما تصنع وزيدا
فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما
تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما تصنع زيد وعمرو الحال
لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة
يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول
يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم
اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على
هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا
التعريف يدل على منع الطرد لا الجمع فلا يخرج منه نحو ضرب زيد عمرا راكبين
لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه
لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار
لفظ الكلام ومنطوقه او غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام

وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال تكون جملة والجملة لا تكون اسما نحو جاءني زيد يضحك

اى المفعول اف زيد ضرب قايما

اى فاعل والمفعول ضرب زيد زيدا

سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا
باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او المفعول
وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او
المفعول نحو بل ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح
ان تقول بل تتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام
ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه
كما فى قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار
ان الدابر المضاف اليه جزء فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم
فاعله باعتبار ضميره المستكن فى المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
ولو قرئ تبيّن على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل او تبيان على
صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول
دخل فيه الحال عن المفعول معه والمفعول المطلق خرج عن حاجة الى تعميم الفاعل

قوله مصبحين

المحكوم عليهم بالقطع

اى داخلين فى الصبح ... اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح فحينئذ تكون تامة ...

او المفعول

٨٠

٦٩

مثال المصدر ضربى زيدا قائما ومثال المفعول زيد مضروب غلامه قائما ومثال الصفة المشبهة مررت بالحسن وجهها قائما مثال التمنى ليت زيدا عندنا قائما اى تمنا فى حال قيامه مثال الترجى لعل زيدا ... اى ترجو فى حال قيامه

او المفعول الا دخالها وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت
زيدا قائما مثال اللفظى الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم
ومفعولية زيدا انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما مثال
اللفظى الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هى
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوى لان مفعولية
زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة
او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد
المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام اشير او انبه ولا
يصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشير او انبه
الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القيام حالا فهى معنوية
لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما ان كان الظرف المقدر
بالفعل او شبهه وما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو
زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة

مثال للمفعول معنى فان قائما حال عن زيد وهو مفعول فى المعنى تقديره ابنه

تنبه

واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو زيد مضروب قائما وزيد حسن ...

نحو زيد حسن ضاحكاً او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح
به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائماً كالجار وكالنداء
والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائماً وليتك عندنا مقيماً
ولعله في الدار قائماً وكانه اسد صائلاً وشرطها اي وشرط الحال
ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها
معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وكذلك الاصل فيه التعريف غالباً اي ليس
اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها
اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذو الحال نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارساً او مغنية عن
الموصوفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امراً من عندنا ان جعلت
امراً حالاً من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل
راكباً او بعد النفي نحو ما جاءني رجل الا راكباً او مقدمة عليه
نحو جاءني راكباً رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب
مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم وما يكون صاحبها معرفة
فقوله غالباً قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة
حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض

المواد ثابتاً في الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويحمل
قوله وصاحبها معرفة مبتدأً وخبراً معطوفاً على قوله وشرطها ان
يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحشي والاتن يقول ارسل حمار
الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بان حرك
وما يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن
العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب
بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن
الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن
منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في البعض والمعنى على نغص
مثل نغص الدخال ومررت به وحده والجهد مثل فعلته جهدك متأول
بالنكرة فلا يرد نقضاً على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على
وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك
وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت
حالاً وهذه المصادر منصوب على المصدرية وثانيهما انها معارف وقعت
موضع النكرة اي معتركة ومنفرداً ومجتهداً فالصورة وان كانت
معرفة فهي في معنى النكرة كما ان الحسن الوجه في صورة المعرفة وهي في

المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم
يكن فيها شائبة التخصيص ما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركا بينها وبين
موصوفها وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها
لانها فى المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب فى قولك ضربت
رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا
يتقدم الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوى فقد عرفت
فيما قبل العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف
وما اشبهه اى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل او شبهه فعلى هذا
معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى
بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لم يجوزه
احتلالا نظرا الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم
المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تأخير المبتدأ عن الحال
فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار
زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها
للظرف لما فيه معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى
لتوسعهم فى الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا ان لم يكن الظرف
داخلا فى العامل المعنوى واما جعلته داخلا فى العامل المعنوى

كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير وكما لا
يتقدم على العامل المعنوى كذلك لا يتقدم على ذى الحال المجرور سواء كان
مجرورا بالاضافة او بحرف جر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم
الحال عليه نحو جاءنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال
تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم
تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف جر ففيه خلاف فسيبويه والاكثرون
يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عندهم ولهذا قال
فى الاصح ونقل عن بعضهم جوازه استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر
معدّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه
فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور
بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا
عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة مصدر محذوف اى رسالة كافة
وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيئة اى على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا
صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيئة وهو حاصل به وبهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا

اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا الاشك
ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا او رطبا في قولهم هذا بسرا
وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فيهما
مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية والحاجة
الى ان تأول البسر بالمتبسر والرطب بالمترطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا
او ارطب اذا صار رطبا والعامل فيهما اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا
ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه
اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهو ظاهر والرطبية وان لم
يكن معتبرة فيه الا عند اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى
المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه فوجب ان يليه والرطبية تعلقت به
من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه وقال الرضي واما الضمير المستكن
في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا
فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا
وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة الى المشار اليه حال
كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد
الاشارة بحالة البسرية ولانه لا يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة

لا يصح اعماله كقولهم كل تمر خليلي بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال جملة
لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان يقع حالا مثلها ولكن ان
يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة
الخبر عن ذي الحال واخواتها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية
لا يصح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة تقتضي
ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا
لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون مضارعا مثبتا او
مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية
اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية
في الاستقلال فيستدعي ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو
جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب
او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فكفى بها
مثل قوله عم كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي
الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة
واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو فتقول هو الحق لا شك
فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال

يعني كما ان الاحوال المفردة تدل على الهيئة الحاصلة لصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك الهيئة

بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في
الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد
من الواو وعلى الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التي يكون
جزؤها الفعل مضارعا مثبتا متلبسة مرتبط بالضمير وحده لمشابهته
لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءني زيد يسرع
وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع
المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او المثبت بالواو والضمير
معا او احدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه
او جاءني زيد ما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج
غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج
غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي
من دخول لفظ قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت
الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال
او مقدرة عليه لجواز ان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان
مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه الى الحال

وهذا بخلاف الكوفيين فانهم لا يجوزون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء
كانت قد ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة
منوية نحو قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا
بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه
يأول قوله تعالى حصرت صدورهم نفوسا حصرت صدورهم فيكون
جملة حصرت صفة لموصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية
وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قطع فيشتمل زمان
الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اى الشارع في السفر او المتهيء له راشدا مهديا اى سر راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة راشدا او
حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت راكبا في جواب
السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
اى بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة
وهي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنفك من صاحبها ما دام موجودا
غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد
ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنفك عن الاب في غالب الامر اى
احقه بفتح الهمزة او ضمها مع ضم القاف الامر محققة وحق منه

على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه اثبته اي حققت ابوته لك وصيرتها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح اخرج التقديرات عندي ان يقدر تحقق عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما تؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف عاملها اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة على شهد ولابد لها من قيد آخر وهو ان يكون جزءا تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا كان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا

التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ذكر مبهم واريد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له

ولذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته فيكون الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كالثلثين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او غيرهما ولا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه متصف بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولك

طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا برفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر

فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة

يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها او المضاف مقدار

بمفرد وهو ما يقدر به الشيء ويعرف به قدره ويبين غالب اي في غالب

المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع طاس في

اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو

عشرون درهما وسيأتي ذكر التمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد

واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن

ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا و

كالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور المقدرات

لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة

مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير واكتفى

اقتصر المص على الاشياء الخفية لانه كان مطمح نظره التنبيه على ما يتم به مفرد

وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما هو في منوان سمنا او الاضافة

كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير ولم يعرفها

وعنى بتمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل ان يضاف

مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف

ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار
كلاما تاما فشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام فيكون التمييز
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في
آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على
اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التمييز فلا
يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى
او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يقع به اجزاؤه ويقع مجرده
عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر و
والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع
الواحد فيستعمل مثنى ايضا لانه لم يدل لفظ الجنس بمفرده عليها فلابد من ان يثنى
او يجمع قيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال
طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالانواع ما يخص الجنس سواء كان بالخصوصيات الكلية او الشخصية
ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره
اي في غير الجنس نحو عندي عشرون ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار
تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز مستقبلا بتنوين

ربه اي التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة

اي لمشابهة الاسم التام

دو عندي الرطل زيتا وعندي المنوان سمنا
مكيل

ما الفرق بين الجنس واسم الجنس ان الجنس
ما يقع على القليل والكثير كالماء فانه يطلق
على القطرة والبحر واسم الجنس لا يطلق
على الكثير بل يطلق على واحد على سبيل البدل
كرجل فعلى هذا ان يكون الاجناس اسم جنس بخلاف
العكس

اي كما يشتمل الجمع بصيغته يشتمل
المثنى بدلالته

اي العدد

النسب الاربع
عموم وخصوص مطلق عموم وخصوص من وجه
تساوی تباین

ابيض ايله حيوان كبي
بياض قيونه هم ابيض هم حيوان دهلك ماده اجتماعي در
بياض كاغده ابيض دهلك حيوان ديه مدلك ماده افتراقي در
سياه قيونه حيوان دهلك ابيض ديه مدلك ماده افتراقي در

انسان ايله حيوان كبي
هر انسانه حيوان دنلر اما هر
حيوانه انسان دنلمز

حجر ايله شجر كبي
حجره شجر دنلمز و شجره
حجر دنلمز

انسان ايله رجل كبي
هر انسانه رجل دنلر هر رجله
دخي انسان دنلر

منفعولا

المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جارت
الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا ثم بعد كثيرا لحصول الغرض وهو رفع
الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم
يكن بالتنوين او نون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز
الاضافة الا بقي مع نون الجمع نحو عشرون درهما اما في الاضافة فلئلا
يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى
غير المميز نحو عشروك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه
فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند
اضافة عشرين الى رمضان انه اريد عشرين رمضانا او اريد اليوم
العشرين من رمضان فلا يضاف في غير الصور الالتباس ايضا الا
قليلا ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على مفرد مقدار
اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار
اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس مثل خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض
اي جعل التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض
مع الخفة والقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات

المقدم

٧٩

٧٦

المقادير نوع غير صالح لهذه المتابعة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر
ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها لو رفعه عنها يستلزم الرفع
عنه قال عن النسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابله ما في هذا
القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي مجرد النسبة لا غير في جملة
في نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو
الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل
نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى
الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز
فيه جاء بالمنتصب عنه نحو زيد طيب ابا مثال لما شابه الجملة والتمييز فيه
يصلح ان يكون لما انتصب عنه وللمتعلقة وحيث لا فرق في التمييز بين
الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال
طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف
على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص
بالآخر فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها

تامة او ناقصة منادية او ايقاعية او اضافية

اي والتميز عن ذات مقدرة
بهو التميز عن ذات مقدرة
في نسبة جملة نحو طاب زيد
نفسا او في ما شابه الجملة
نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا
وعلما

وقوله
طاب زيد نفسا كان في الاصل
طاب نفس زيد فقدم زيد
واسند الفعل اليه فبقي نفس
فضلة فانتصب على التميز
الفرق في هذه التقدم والتاخر

احدهما ولذا قال ... كذا

اي ما شابهها الجملة اسم الفاعل واسم المفعول
الصفة المشبهة مع فاعلها

محمد نسبة الى النفس عارض غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار
عارض غير اضافي هو لمتعلقه المنتصب عنه والاب عارض اضافي
محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما
لمتعلق المنتصب او في اضافته عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها
مثل اعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به
وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد
يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتمييز
المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا
تمييزا عنه اراد ان يبينه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على
ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر
اليه في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به مجازا اي [illegible]
فارسا او الفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم
اذا حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي
التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما
انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز
ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا رفع

الابهام

الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا رفع الابهام
عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد
ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا
عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان
يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه
والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح
جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما
ودارا فان هذه الاشياء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح
جعلها له والتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء
المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما
انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما يتعلق
بمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كان
لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا وزيدان ابوين والزيدون
آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه
فقط وطاب زيد ابوين واذا اردت ابا وجدا وطاب زيد
آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة
التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنية اورد تثنية واذا قصد

جمعية او رد جمعًا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى
والجموع الا اذا كان التمييز جنسًا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
تثنية او جمعية لا يلزم ان تثنى ذلك الجنس او تجمع بل يكفى ان يؤتى
مفرد الصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه
نحو طاب زيد علمًا والزيدان علمًا والزيدون علمًا الا ان يقصد بالتمييز
الذى هو جنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد
من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين وطاب الزيدون علومًا
الا اذا اريد ان يتعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم
فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان صفة كان اى التمييز
صفة مشتقة مثل لله دره فارسًا او ما وله نحو كفى زيد رجلا
فان معناه كاملا فى الرجولية كانت الصفة له اى لما انتصب عنه
لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى موصوفًا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا
قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدًا ولا يحتمل ان يكون والدا لا
الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى
كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة اياه حال وجوز
ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة
ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع

قوله واحتملت اى الصفة المذكورة الحال لا بمعنى لجمع الاحتمال فى الصفة والحال
لانه يجب ان تكون صفة مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا فاعلم

اى المنتصب عنه

والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة
المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسًا
اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسًا لكن زيادة من فيها نحو لله
دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد فى التمييز لا فى
الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال
الفروسية بغير صاحب الفرس ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسمًا
تامًا بالاتفاق فلا يقال عندى درهمًا عشرون ولا زيتًا رطل لان عمله
اسم جامد ضعيف العمل لمشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا
يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على
ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الفعل الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل
نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا اذا جعلته لازمًا
نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلأ
الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل
الفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديًا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء ولم يحصل التمييز وقدره وقع الابهام فيه لاحتمالاته
ميزه بقوله ماء فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك

بعينه مثل طاب زيد تجارة فان التجارة تمييز رفع الابهام عن شيء منسوب
الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وكان الاسناد
اليه حقيقة واليه مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهي التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال
واشباهه لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني و
المبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز
قول الشاعر انهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق
تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير
لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها
مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فالضمير في كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة
كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان
يكون الشعر على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كاد نفس الحبيب تطيب فيتكلف
وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى يطلق على لفظ المستثنى في
اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معرفته بهذا الوجه البعض المحتاج الى

قوله عسر

معنى البيت انهجر سلمى عاشقها في الفراق وما كاد الشان خطيب سلمى نفسا بالفراق ... الهمزة للاستفهام تهجر فعل ... سلمى فاعله حبيبها مفعوله قوله بالفراق ... وضمير الشان وخبرها تطيب ونفسا تمييز ... والقائل خليل وغيره

تطيب عامل في نفسا وهو متقدم عليه

ووجه جعل المستثنى منصوبا لكونه فضلة كالمفعول والفضلة ... وذلك باخف الحركات وهو نصب

التوقف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما ليحصل
واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال
متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به
عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد حقيقة نحو ما جاءني
احد الا زيدا او جاءوا الا زيدا مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك
المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا
نحو ما جاءني الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها
واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى
المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز
عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد
قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي
المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما
يفصل الى جزء تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير
مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان المستثنى
واقعا بعد الا لا واقعا بعد غير وسوى ونحوهما غير الصفة فيد به وان
لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يدخل عنه

اعلم ان ادوات الاستثناء على ستة اضرب احدها حرف محض وهو الا وثانيها اسم محض وهو غير وسوى وثالثها فعل محض وهو ليس ولا يكون وما خلا وما عدا خلافا للاخفش ورابعها دائر بين الحرف والفعل وهو خلا وعدا وخامسها ... مركب من الفعلية والحرفية وهو لا سيما

في كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم
الا زيداً واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس بواجب
النصب على ما يجىء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام
الموجب تاماً بان يكون المستثنى منه مذكوراً فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم
كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوباً
مطلقاً لا فى كونه منصوباً على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا او خلا
الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا
فانه مرفوع وجوباً لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوباً
على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه
شىء يتعلق بالفعل او معناه تعلقاً معنوياً اذ له نسبة الى جانب
احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدماً عطف
على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوباً اذا كان المستثنى مقدماً
على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غيره نحو جاءنى الا زيداً
القوم وما جاءنى الا زيداً احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعاً اى المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان منقطعاً بعد
الا نحو ما فى الدار احد الا حماراً فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغات
اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم

ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقاً منصوب عندهم اذ لا يتصور
فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى
المنقطع انما يصدر بطريق الروية والعقلانية واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو جاءنى القوم الا
حماراً فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
فهم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المقصود
فلا يكون داخلاً فى العاصم فيكون منقطعاً او كان بعد عدا وخلا
اى المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان بعد عدا من عدا يعدو
وعدواً اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا زيداً او بعد خلا من خلا
يخلو خلواً نحو جاءنى القوم خلا زيداً وهو فى الاصل لازم يتعدى الى
المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز
فعدى بنفسه والتزم هذا التضمن وحذف من
الايصال فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى
بالا التى هى ام الباب وفى عداهما ضمير راجع اما الى المصدر الفعل المتقدم
او الى اسم الفاعل منه او الى البعض مطلقاً من المستثنى منه والتقدير جاءنى
القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعضهم منهم زيداً وهما فى محل

النصب على الحالية ولم يظهر فيه لكون الشبه بالا التي هي الاصل في باب
الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في الاستعمال الاكثر لا انه
فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر
ابتداء في كلام العرب خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا
وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او بعد
ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا
زيدا وما عدا زيدا فتقديره خلو زيد وبعد زيد بالنصب على الظرفية
بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة زيدا وفي الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالين
بعضهم او مجيئهم عن زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم زيدا وعن الاخفش
انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عنده ولم
يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا اي المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني
القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جاءني اصحابك لا يكون بشرا وانما يكون
النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة ويلزم اضمار اسمهما
في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى
بعض من المستثنى منه مطلقا وهو في التركيب في محل النصب على الحالية
واعلم انه لا يستعمل بعده الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ

ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه
اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل على المستثنى
منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في
محل يكون بعد الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء
مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في
كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وللطالب انه قد ذكر المستثنى
منه احترازا عما لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي
بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب
اي كلام غير موجب ذكر المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا
ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك
نحو ما فعلوه الا قليل كما بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على
الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا
بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما
بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار
وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب [illegible] على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب
البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل

اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى
منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن
المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك
فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير كلام الموجب واشترط
ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب
المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل
احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت
على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى
منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي
اوقعت القراءة في كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام
الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما
لا يستقيم المعنى بتقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات
الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وليضا
لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فليجوز
مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد



من جماعة مخصوصة اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين
الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة بدونها واجيب بان
المعتبر هو الشائع والغالب في الاحكام عدم استقامة المعنى على العموم
وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة
على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في
الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا
قيل هل ضربك من القوم احد فهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر
ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك
في الموجب والغالب فيه عدم استقامة المعنى وعن هذا اي ومن اجل ان المفرغ
لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ
معنى ما زال ثبت لان اثبات النفي فيكون المعنى زيد ثابت دائما على جميع الصفات
الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون
زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة
في نفي صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى

على المتفطن انه يمكن بمثل هذه الالات ارجاع جميع مواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال في قولك ضربني الا زيد

الا ذين بمقصورين الضرب من معارفك زيدا والمقصود منه المبالغة على نحو

الطعن على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ

المستثنى منه فعلى الموضع اي موضعه منه لا على لفظه عملا بالمحل رعاية

الامكان نحو ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع

المجرور محمول على لفظ ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو

محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا

يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به

ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل

اي وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى

منه شيئا اعم من ان يكون عليه صفة غير الشيئية اولا وجعل المستثنى ما لم يكن

عليه صفة غير الشيئية كان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ

في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد الا في غير الاثبات

اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد النفي ولا نفي

بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر

كان في قوة قولك جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز

وفي الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل

لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحة الشبيهة بالحركة الا

لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد

من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما

زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من

تقديرها كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران حقيقة اذ لم يكن

البدل الا بتكرير العامل او حكما اذ اكتفى بدخوله على المبدل منه او

بسراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في

المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد

ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا

للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين

البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد

وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه مرفوع محمول على محل شيئا وهو

الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب

محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم

اعتبر وحمل على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو

للعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل

يعمل الا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض فيه النفي
ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى
النفي في عملها لبقاء الامر العاملة وهي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الا
وهو الفعلية ومن ثمه اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما
ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قايما باعمال ليس في قايما وان انتقض
نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قايما باعمالها في قايما لان
عملها فيه انما هي للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي
مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين
وكسرها مع المد كونها مضافا اليها وبعد حاشا في الاكثر كونها حرف جر في
الاكثر المستعمل لانهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله
وعنا ضمير المستتر عائد الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمروا حاشا
زيدا اي تبراه الله عن ضرب عمروا واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون
الصفة اذ يبوح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق فيه لا اجر المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير
اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام
المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جائني رجل غير زيد و
استعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا

واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لان الا
كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي كلمة غير
في الصفة غالبا الا اذا اتت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد
فوجب ان يكون موصوفها مذكورا الا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير
مثل جائني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها
حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد
فلا يقال في الصفة جائني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا
رجال او تقدير العموم ورهط وان يكون مستثنى فيدخل فيه نحو ما جائني
رجلان الا زيد منكورا اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد ولا
فيعلم التناول قطعا على تقديره ان اشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا
يتعذر المنقطع غير محصور ومحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جائني
رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه اذا كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جائني
وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على
غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا
في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا قصدنا به لقولنا

لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيدا وقد
لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا
ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف الى هذه القاعدة نحو لو كان
فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور
الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة
لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول
الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر
عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة
مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على انه ليس فيهما آلهة مستثنى
عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون
فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله ما اذا كان للصفة بمعنى غير فانه يدل
على انه ليس فيهما غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد
الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير
جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة
مع صحة الاستثناء فانه يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة
وعليه اكثر المتأخرين متمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا
الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ اذ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين

اي نفي الآية بعد لا آلهة وهو جمع منكور غير محصور اي لآلهة

15 اي السماء والارض هذا تفسير باللازم دون ... الفساد ... فالفساد مجاز عن ... الخروج ... التعدد او الكلام مبنى على الاستعارة التبعية ...

تمسكا مفعول له تقديره تمسك او مفعول له او حال من فاعل ...

اي حين كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور

اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضعف

والبيت من الحماسة والعدوان مصدر عدا وزن غفران معناه العداوة والظلم
وقوله دناهم من دان يدين من ضرب يضرب اي قهره واذله يقال دنت فدانني اي جازيناهم بالمذلة ويقال ايضا دانه بالضيعة فمعنى البيت جازيناهم بالقهر والمذلة كما فعلوا
قوله ولم يبق فعل يجد فاعله سوى العدوان ودناهم فعل ماض متكلم فاعله متصل به وهم مفعول
الكاف في كما دانوا بمعنى المثل مضاف الى ما ودانوا فعل

بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ وان
آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف
اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين
الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على
الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى
زيد او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو
مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول
الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان
سواء اذا خرج عن الظرفية ايضا نصبه استنكارا لرفعه قوله تعالى
لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل
ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها
والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها بعد دخولها
على اسمها وخبرها والا فلا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم وظهور
جوابيته فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المتقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها
بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان
زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين

قوله المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر ان واخواتها خرج عنه خبر المبتدأ وخبر ان ولا التي لنفي الجنس ... بعد دخولها ...

منصوب على الظرفية ... احوال ...

المؤلف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض
ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيهما وردت عليه كما سبقت الاشارة
اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان
واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث
المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة
المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فيهما او في احدهما
نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيدا بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب
فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك
اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز
تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر
كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختص بهذا الحذف
لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم
ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا اي
ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان
كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله

خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة
الحذف وكثرته ويجب حذفه اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت
منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت
لان كنت منطلقا حذف اللام قياسا ثم حذف كلمة كان اختصارا
فانفصل الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان
عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت
منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على كسرها
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعل به ما عمل بالاول من غير فرق
الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم
ان واخواتها وستعرفها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند
اليه بعد دخولها اي دخول ان واخواتها مثل ان زيدا قائم وبما
عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف
هنها ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي
الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله اولا اكثره
من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا
بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بخلاف
ما عداه من المنصوبات بهما فان بعضها وان لم تكن كلها من المنصوبات لكن

الكثيرة منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها مجازا ولا يبعد
ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا
كما هو مبني على الفتح واما ما يتوهم فليس اسما لها لعدم عملها فيه
المسند اليه بعد دخولها نحو لا ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم كما
وهذا القيد كاف في صدق اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه
عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة
نكرة مضافا او مشابها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه
هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور
في دخولها وما بقي من الضمير فيه في يليها مثل لا غلام رجل فيها مثال لما
يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت
في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها
بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان
كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان
مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي بالمضاف
نكرة غير مضاف ولا مشابه له ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه
لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على
ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الواحد نحو لا رجل في الدار

والكسر في الجمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء
المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا
مسلمين لك ولا مسلمين لك وبني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له
فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في
الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار
حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون
البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم
يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها الى ما استحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي
المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا
بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على
سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به
اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار
ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة
ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في هذه الصور
الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها
واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب

نكرة اسمها لكن مطلقاً لا بعينه اما في المعرفة فيكون كالعوض عما في التنكير
من معنى نفي الآحاد وفي التنكير ليكون مطابقاً لما انه جواب لمن قال هل من رجل
في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضاً ونحو قضية
اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب سؤال
مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه
معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب
غير مكرر فاجاب عنه بانه متأول بالنكرة او بتقدير المثل اي ولا مثل
ابي حسن لها فان مثلاً لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى
المعرفة او بانه وجعله فيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه
الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا الثاني [illegible] ابا حسن بحذف
اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل واحد منهما
نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها
[illegible] الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا في كل واحد منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على
مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر جملة الاولى

استغناء عنه بخبر الجملة الثالثة والثاني فتح الاول ونصب الثاني
اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي
الجنس واما نصب الثاني فلان الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني
معطوف على الاول فيكون منصوباً حملاً على لفظه لمشابهة حركته
حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل
واحد منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو
لا حول ولا قوةٌ الا بالله واما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس
واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول
لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد
او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالا
بتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول
وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضاً
والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا
بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان يكون
لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه بالالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرطه [illegible]
التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها

في الاعراب وهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي
لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله
منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد
على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على
لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي لا اي تأثيرها في مدخولها اعرابا
وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول
الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي [illegible]
ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره
السيرافي وتبعه [illegible] والمصرح ذلك الاندلسي وقال هذا
خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان
ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه
واما التمني نحو الا ماء اشربه وجبت لا نرجحها واما قول الا رجلا جزاه الله
خيرا فهي عند الخليل ليست لا الداخل عليها حرف الاستفهام وكذا
حرف موضوع للتحضيض [illegible] فكانه قال الا ترونني رجلا يفعل هذا
ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها
همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه

لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لانه اسمها المعرب احتراز
عن لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة المنعت اي لا الثاني
وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار
المبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال
بعدها او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا رجل فيها ظريف
وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان
الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة
في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فان المذكور سابقا غلام رجل ذاته اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جاء
بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق
عليه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال
نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس
لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها
لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا
حملا على اللفظ او محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب
اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على محله البعيد او نصبا حملا على اللفظ

او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوايد القيود والعطف
على الاسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
جائز اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس
واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في نحو لا حول ولا قوة فيما
بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل
على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل
بالعطف ولم يجعل في حكم المتصل لضعفه الفصل بلا المؤكدة اذا
المعطوف على المنفي اذا غير وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان
يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا
له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الجر
واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو
اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على
ما ينصب به والجار مع المجرور خبرا لها وقد جاء على خلافه مثل لا ابا له ولا
غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين
كما في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه
ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف

وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي
لمشاركة اسم لا في هذين التركيبين للمضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف
اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف
يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له
جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف
اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين
التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما
يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم
من غيره ومن ثمه اي ومن اجل جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه
غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى شيء انما هو ما يفيد له ومعنى الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب
يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين
التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى اذ المراد بهما على تقدير
الاضافة نفي ثبوت جنس الاب والغلام ح يرجع التقييد بالاستقلال

اى حين ينسب اسم لا الى جزء

من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يقتضي على تقدير الاضافة من وجهين
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا
غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودين
اما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة
انما خص سيبويه بعد الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود
بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام
بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وكلام المصنف يشعر به
لما عرفت وقد يحذف اسمها لاحد فاكثر في مثل لا عليك اي لا باس عليك
ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسمها والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز
ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا
احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس
هو المسند بعد دخولها اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا الحجازية
الاسمية اسمها لها لغة اهل الحجاز وبعض ظرفية بالذكر لان اعمالهما
وجعل اسمها وخبرها اسما وجزءا لها انما يظهر باعتبار الظاهر

قد سبق تحقيقه في اخر المرفوعات محرم

جزالها

٩١ وما فيه هي المشابهة بليس وهذا
اي على الرفع اسمها وبشرا منصوب
لفظا خبرها وما علمت في بشرا عملت ايضا محرم

جزالها انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم حيث لا يذهبون
الى اعمالها لا يجعلون الظرف جزءا لها ولا الاسم اسما لها بل يجعلانه مبتدأ
وخبرا على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجازيين هي التي جاء
عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد
مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية عند الكوفيين
وانتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم
زيد بطل العمل اي عمل ما لمنع كل واحد من الثلثة اما اذا زيدت
ان فلان ما عامل ضعيف لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها
لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما
انتقض النفي بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع
ضعفها في العمل واذا عطفت عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم
اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما
بل مسافر وما زيد قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع
لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي **المجرورات هو ما اشتمل**
اي اسم اشتمل [illegible] الاواخر التي هي محل الاعراب فانه
لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا

لتقدم اختصاصهما بقبيل واحد ولان
مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهين
بقبيل غير متصرف ولان المقصود من
وضعهما بمجرد النفي لا العمل فحينئذ محرم

اي ما يقال لهما اسم وخبر عند اهل
الحجاز محرم

لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه الجر
هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا
او تقديرا وانما قلنا حيث انه مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات
المضاف اليه وان كان مخصوصا بما عرفه بل المشتمل على علامته
اعم منه ومما يشبه به فيدخل فى تعريف الجر نحو بحسبك درهم
وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا
فى تعريفه والمضاف اليه ونحوها غير ما هو المصطلح المشهور بينهم
وذهب فى ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب
اليه الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التى يضاف
اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر نسب اليه
شىء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثال مررت
بزيد او تقديرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره
وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم
الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد
اذ لو اريد لانجر فالتقدير اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا

اى مستغنى عنه بتنوينه او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع
لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هى
عليه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص والتخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
ويمزجوها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم
حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص فى المتن
والشرح فى شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما
هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف فيها لا فى المتن
ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شىء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف
الجر بعضهم فى اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام
لتقوية العمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه
بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولك جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم اى شىء منه حسن فاذا
ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص فلا
يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا
كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة

فليست فائدة الاضافة التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة
بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى
لعدم تغايرهما اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف غير
صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى
معمولها اي فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد
او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم
واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وعلى غيره ولا ظرفا له نحو
غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فالاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على
غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في
ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
وان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما
كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقدير ممتنعة

واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بمعنى من واضافة فضة
الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم
انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال
عن كثير من مواد الاضافة اللامية فلا يحتاج فيه الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل واحد ونحوها اي كون الاضافة بمعنى
في قليل في استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام
فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه
فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام لاختصاص الوقوع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن
لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام
تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثير في كلامهم فالاولى
بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام

اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم
من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع
فى اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية
موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان النسبة امر الى معين
يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا
يخفى فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف
قلت ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك
على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الكلام فى نحو غير ومثل فانهما
لا تفيد التعريف وان كان المضاف اليه معرفة لتوغلهما فى الابهام
الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ
من الاشياء كالعلم والشجاعة فيقال جاءنى مثلك كان معرفة اذا قصد
الذى يماثله فى الشئ الفلانى وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل

الاشتراك والشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان
مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه
غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف
لامه وان كان علما كزيد بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم
يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه
عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان
جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة
لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو
اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين
جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس فى لزوم تعريف
المعرف فلما لم تجوزوا هذا دون ذلك قيل لا نم ان فى هذه الاعلام
تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام والاضافة
وحصول تعريف آخر بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها
الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف
بل تبدل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب

وشبهه من العدد الموصوف باللام المضاف الى معدوده نحو ثلثة
الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر
من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام
قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في ظرف
من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة
نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير
معمولها نحو مصارع مصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا التخفيف لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط
بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما
كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط
بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله
او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في
المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام
كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم التخفيف

في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم
الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف
اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي ومن جهة وجوب
افادة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب
مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة
ومن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت
بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة
للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان الجملة
ثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة اللفظية التخفيف وانتفاء
التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني
ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك
الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب
الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع
الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف
واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا

كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف
انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم
عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه مستقبل لان القول بتاخر
اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لانه وقع
في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبيدها فان قوله وعبيدها
بالجر معطوف على المائة فصار كنحو باعتبار العطف الواهب عبيدها فهو
من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع
هذا اى جاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبيدها
يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه
شيء لكونه مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف
في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل
او على انه مفعول معه او لانه قد جاء في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف
عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز سخلتها
بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة
الهجان وعبيدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب

قوله بتمامه حال

٩٦

المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة
او بدلا عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبيدها
اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبيدها حقيقة فانها
لا تخلو عن ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال
من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق
وفاعله ضمير العبيد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وخفضه الامر
لا ينكشف الا بمعرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه
على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب
الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف بزوال التنوين
باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو حسن الوجه بالاضافة
وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا
معرفتين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن
الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك
مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اشباهه وهو الضاربي والضاربه
ونحوهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضاربك

في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف في محل
الحمل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا
يحتاج جوازه الى حمل كما اي لجوازه على ضاربك فالحد فاعل المفعول له
وفاعل الفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين المجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا الضاربك
وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم انهم لم يعتبروا
التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه فحملوا الضاربك عليه لانهما من
باب واحد والدليل على ان سقوط حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل محذوف تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انه لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم
يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب
زيد ولن يتصور ضاربك كما فعلم انها سقطت لاتصال الضمير لا للاضافة
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك
بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار

ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب
واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير انفصال
حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظائرها
على الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب
المصنف على موافقة بعض الشارحين ولكنا ان نحمل كل واحدة منها
اشارة الى مسئلة على حدة لمناسبة لحكم بامتناع الضارب زيد
فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف
عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه الصفة مصدرة باللام لانه
بتوسط العطف يغتفر مثل الضارب زيد كما عرفت وانا لم نحكم عليه
بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف
عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة
ظاهر وتضمين الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا اضاف موصوف
الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي لان لكل من
التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الاخر

وجه نظر المضاف صفة والمضاف اليه جنس الضارب الرجل ذه والضمير المتصل والضاربك ذه

المراد بالمحلى التزيين باللام

وكهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان
مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من
غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهى قوله لا يضاف موصوف
الى الصفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة
الحمقاء فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى الصفة
فان الجامع صفة المسجد والغربى صفة جانب والاولى صفة
الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها
واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول
بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا فى نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا الصفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائم مقامه منقطعا عن الصفة
فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة
الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى فى

جانب الغربى فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه بالغربية الا ان يقال انه بمعنى مكان الجانب
وكل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية
والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد
على القاعدة الثانية وهى قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق
قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب بانه متأول بانهم جردوا
قطيفة عن قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما
قصد والتخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها كما فى خاتم
فى كونه محتملا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذى يخصصه
كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته فيه اليها من حيث انه صفة لها
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها لتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه فى العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد فى
الاعيان وحبس ومنع فى المعانى والاحداث او لم يكونا مترادفين
بل متساويين فى الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة
فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد

بما يفيده رأيت ليثاً بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغواً لا فائدة فيه بخلاف اضافة
العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وبعض الشيء فانه اي المضاف فيه
يختص اي يصير خاصاً بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه
سواء كان فائدة الاضافة التعريف او التخصيص واعتبة العين عن الشيء
اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على
قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد
كرز فان سعيداً وكرزاً اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه
اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بجعل احدهما على المدلول
والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت
جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم
التوضيح والاقبح من الاسم غالباً واذا اضيف الاسم الصحيح وهو
في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره
واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقاً بالصحيح لان حرف العلة بعد
السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان
حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد الاستراحة
فكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء

الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح
ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان
ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد
الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكماً والاصل فيما بني
على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره
اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفاً تثبت اي الالف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل
وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء
لمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف
التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى
ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء صار
مسلميّ وان كان آخره واواً قلبت الواو ياء لاجتماع الواو
والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لو انقلبت ياء
ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغير فصار حركة مناسبة لها فقيل

مسلمی وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقيت قبلها مفتوحا كقولك
فی مسلمان مسلمی ومصطفون مصطفی لخفة الفتحة وفتحت الياء ای
ياء المتكلم فی الصور الثلث لالتقاء الساكنين ای لزوم التقاء الساكنين ان
لم تحرك واختير الفتحة لخفة واما الاسماء الستة التی خرجت عنها
مضافة الی غير ياء المتكلم فاخ واب ای فالحال فی اخ واب منها
اذا اضيفا الی ياء المتكلم ان يقال اخی وابی مثل يدی ودمی بلا رد
المحذوف فجعلهما نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخی وابی برد لام المحذوف
للفصل فيهما وقلب الواو وجعلها ياء وادغام الياء فی الياء وتمسك
فی ذلك بقول الشاعر وابی مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ علی الاب
لتقاربهما لفظا ومعنی واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ای ابی جمع اب فاصله
ابين سقطت النون بالاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولی
فی الثانية فصار ابی وقد جاء جمعه هكذا فی قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا ای لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين
وقلن ابانا وبابا فداؤكم وتقول ای حراة قائلة لامتناع اضافة
الفم ای المذكر حمی وهنی بلا رد المحذوف عند الاضافة الی ياء المتكلم وكان ...
عن اخی وابی لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فی المشهور ما يخالف مذهب

الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك لا خلاف فی الاسماء الاربعة ويقال
فی فم حال الاضافة الی ياء المتكلم فی بلا رد والقلب والادغام
فی الاكثر ای فی اكثر موارد استعمالاته وفمی فی بعضها ابقاء للميم المعوض
عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن
الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم باعراب الثلث ولكن فتح الفاء
افصح منهما ای من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك
ورأيت حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال
هذا حمء وحمءك ورأيت حمءا وحمءك ومررت بحمء وحمءك ومثل
دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت
بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما
وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا ای جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة
مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء بهذه الوجوه فی
كل من حالتی الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا ای فی الافراد
والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا
هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الی مضمر لانه
وضع وصلة الی الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد
اضيف اليه علی سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل

ای رد العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة الی غير الياء

ای قلب الواو ياء

ای فی المواضع التی كثر استعمال الفم مضافا الی ياء المتكلم

مطلقا يعنی حال الافراد والاضافة الی غير الياء

يعنی بقلب الواو همزة بمناسبة التقابل فی المخرج لان الواو شفوی والهمزة من اقصی الحلق

والاعراب فی هذا النوع بالحركة تقديرا لان محل الاعراب الالف المقدرة فی حال الافراد والاضافة وهی لا تقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب

من غير تفرقة بينهما واما هن ففيها لغتان اعراب بالحروف عند اضافته الی غير ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة مطلقا او تقديرا عند الاضافة الی الياء

سواء اضيف الی الياء او الی غيرها الا انها عند الاضافة الی الياء يكون الاعراب فيها تقديريا وعند غيرها لفظيا

من الناس الخ ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم ظاهر لكان اشمل
وكأنه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء كاخي حكم خاص عند
اضافته الى ياء المتكلم فحق اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاص
الحكم الخاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة
لان جعله وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على
فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حده بمثل ضرب ضرب وان ان وضرب
وضرب لعدم كونها من افراد المقسم كل ثان اى متأخر متى لوحظ
مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه تابع الثاني والثالث
فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون
اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية فشمل
نحو جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش
من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى
زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل
التوابع وخبر المبتداء وخبر كان وان واخواتها وثاني مفعولي حسبت

ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر
المبتداء وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتداء والخبر وان كان
هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى
من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما
من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت
من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من
جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة
الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا
حقيقة او حكما فلا يرد مثل جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل
ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل صحتها ليست في موقعها لان التعريف
انما يكون للمهية لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع
ولفظ مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما
ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا
الذي هو انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فحصل
جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس

شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى فى متبوعه اى تدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه مطلق اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازٌ عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه او المعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ولا التاكيد فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول فى القوم فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع انما هى بخصوصية موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبنى زيد غلامه او اعجبنى زيد وغلامه او جاءنى زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى فى متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى فى متبوعها اى مادة كانت وفائدته اى فائدة النعت غالبا تخصيص فى النكرة كرجل عالم او توضيح فى المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة يفهم من التاء فى نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فى النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا حسنا للبعض رده بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون

النعت

اى جاءنى زيد زيد وما كان فى دلالة التاكيد على معنى فى متبوعه ابهام بينه بقوله

اى من البدل والعطف والتاكيد

اى من العلم فى الاولين والشمول فى الاخير

٩١ بان يكون التابع فيها غير دلالة المذكور فيها

الصفة سواء كان عاملها لفظيا او معنويا اعلم ان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيبويه وقال الاخفش العامل فيها معنوى سواء كان العامل فى الموصوف لفظيا او معنويا كما فى المبتدء والخبر وهو كونه تابعة

النعت مشتقا او غيره فى نحو وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذى مال فانه يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة بنى تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما صح جاز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك فلا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فان اى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ونو

صف

النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدال
على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة الخبرية
دون الجملة الانشائية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل
بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي الخبرية
لان يوهم نضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو
جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد
عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن
اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني
بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول
اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد في
كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث اذا لم يكن
صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل
صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة
مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق

يتبعه

يتبعه في خمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة
وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
كالفعل لتشبيه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او
مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا
فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث
وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث
جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل
يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها
وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة
داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم
فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو النعت
بحال الموصوف ايضا في هذه البواقي كالفعل لان فاعله الضمير
المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يظهر
الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث
السالم ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل حسن

وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين
ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم تختص التي بهذا
الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف
بالتبعية الى الموصوف وعدمها وقد كان الوصف الاول يتبعه
في الامور العشرة وكان لا يخرجه شبهه للفعل في خمسة البواقي عن
هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في خمسة الاول لم يكتف فيه
بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته
لم تكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حال عدم التبعية
ومن ثمه اي من اجل كون الوصف الثاني في خمسة البواقي كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما يقعد غلمانه وضعف قام رجل
قاعدون غلمانه لانه يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع
في الفعل المسند الى ظاهر ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا
كسرت الاسم المشبه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومشابهته
لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه

فاعلان في الظاهر الآن يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او
يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتداء
والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف و
اوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح ويحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولانه
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ
قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر
المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه تبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المعرفة انما اختص بالتعريف
والمعلومية من الصفة اعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي
فيجب ان يكون اكمل في التعريف من الصفة او مساويا لها لانه لو
لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات ومن ثمه اي
من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا
بمثله اي بذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي

اللام لما عرفت بينهما [illegible] في التعريف نحو جاءني الرجل
الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثل
اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او
بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين
سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو
وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب
وانما التزم وصف باب هذا اي [illegible] باب اسم الاشارة
بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه
بذي اللام والموصول والمضاف الى احدها لان الابهام الواقع في
هذا الباب يجب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فانه اذا اريد رفعه
لا يتصور تحققه لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من
المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل
ذي اللام مثل مررت بهذا الرجل الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي من
اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس
ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام

لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به
ان المشار اليه انسان اي رجل العطف يعني المعطوف بالحروف
تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة
الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من مقصود
مع متبوعه اي يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة
المجيء اليه نسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة
كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود
بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون
متبوعه فيخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما
واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا
يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون
كالفرع على المتبوع من غير استقلاله ولا شك ان المعطوف
والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا
بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا ازدفه لزيادة التو
ضيح

يعني ان المضاف اليه
اعم من المضاف وغيره مطلقا يعني
يكون بينهما عموم و خصوص مطلق
فيكون العام هو المضاف اليه كما في اليوم فان
اليوم اعم من حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم
خاص لا يطلق على غيره وهو باقي ايامه الستة بكرة شنبه
محرره [illegible]

بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف

العشرة وسياتى تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله مثل قام زيد وعمرو

ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة

لان الحروف قد يتوسط بين الصفات والموصوفات مثل جاءنى زيد

العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف

كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة لها و

يصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة

لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف

العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثانى على الاول فلو لم

يكن قوله المقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها

الاولى فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق

مانعا وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة

لتاكيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف فى شرح

المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله

وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله

تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال فى امالى

الكافية ان مثل جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه

احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما

هو كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العطف لنوع من الشبه

بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو كان حد العطف كذلك لدخل فيه

بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف

المتوسطة بينهما عاطفة فى الصفات لدلالتها فيها على ما تدل فى غيرها

من الجمع والترتيب وغير ذلك فمن جعلها غير عاطفة فى الصفات عاطفة

فى غيرها ارتكب امرا بعيدا من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف

على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا

لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل

المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله

ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا

تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه يظهر

ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل

جواز افراده عما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز

ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه

وكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل وان

كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا

وكذا ان كان منصوبا متصلا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالمجرور
فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد
ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين
ما عطف عليه فيجوز تركه اى التأكيد سواء لانه قد طال الكلام بوجود
المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف
العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا
اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتأكيد النفى وانما قال فيجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران مستويان
هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى
ويجوز دون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزون
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض فعلا كان او اسما
لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل
لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل
من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجى فى المضمرات حتى يؤكد به اولا
ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل وفى استعارة المرفوع له [illegible]

ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا ينزله الا فى جواز ترك التا[كيد]
بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدم
لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل
الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينى وبين زيد والمعطوف
مجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثانى كالعدم
بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد
وقيل جره بالثانى كما فى الظرف الزائد فى كفى بالله وهذا الذى
ذكرنا اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكو[فيون]
ترك الاعادة فى حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل
كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل فى نحو جاؤنى كلهم والابدال
منه نحو اعجبنى جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور فى مررت بك نفسك والابدال
منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف
فى الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفى الثانى الا مع اعادة
الجار قلت التأكيد عين المؤكد وكذا البدل فى الاغلب اما
كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فيهما

ليسا باجنبيين لمتبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل
بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل
مناسبة زايدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف
عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتا
كيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور لخروج
المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتا
كيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في
المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع
من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما
قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان
المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان
لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل
والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده
عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام وحرف النداء وهو مفقود
في المعطوف واما رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين

جواب سؤال مقدر لان رب يفيد تقليلا او تكثيرا
فتنوين شاة تنكير بسبب رب وسخلتها معرفة
مع هذا دخل رب على سخلتها بلا عذر

اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير لانه رجلا
على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم
المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وعمرو ان كان
المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد
وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة
في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في
يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف ومن ثمة اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب مثل ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع اي في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان
معطوفا على بقائم فيكون خبرا من زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع
في المعطوف عليه العائد الى زيد فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما
لمبتدا وهو عمرو فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع
منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم
الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب

كعمرو في قولنا زيد هو القائم وعمرو فانه في حكم المعطوف عليه بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصور فيه القائم بضمير الفصل

اي نظرا ما قبله

بان يكون عمرو فاعلا والرفع فاذ رفع ذهب بان يكون عمرو مبتدأ وذهب خبره مقدما والجملة معطوفة على الجملة متقدمة

فان السببية اي فانها نسبة الى السببية بان يكون معنى السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معنى السببية مع
العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى
والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها السببية الا
لفائدة فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببية الذباب ويمكن ان
يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف
اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولي
عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي الكتاب الاظهر عندي ان العطف
هنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين
بان يجعلا معمولين لهما والقرائن رصاص على ان المعنى على معمولي عاملين لا
على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا
الا اذا كان اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين
بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع من يتوهم ان مثل ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في
قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز

لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها
ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها ويعمم جواز وقع خلاف
الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور
على المرفوع او المنصوب فانه جائز في كلامهم واقتصر الجواز على صورة
السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه
فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل
يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو
قوله تعالى يريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة كما جاء في بعض
القراءات اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي يحققه ويثبته
عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه
منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير
اللفظ نحو ضرب ضرب زيد وضرب زيد زيد او كدفع ظن التسامح

وهو ما تقدم فيه المجرور مع تأخير المرفوع او المنصوب والعطف على معمولي عاملين مطلقا خلاف الوهن فان الاخرة في صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها
لان سيبويه يأول اخراجا له لعدم الجواز كما لا يجوز بحسب الحقيقة يجوز بحسب الصورة

تجوزاً اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعاً لتوهم السامع
ان يريد بالقتل الضرب الشديد ويجيء التأكيد بتكرير اللفظ حتى لا يبقى
الشك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل
الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع
غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظاً نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا
من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول
اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في
شمول المتبوع افراده دفعاً لظن السامع تجوزاً لا في نفس المنسوب اليه
مع عدم شموله افراده فانه كثيراً ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب
اليه مع انه اراد الى بعضها فيندفع بهذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته
وكلاهما وكلتاهما واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ
التأكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف
والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
ذو جهاته واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليس بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع وحقيقته لكن لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التأكيد لفظي اي منسوب

الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى
لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ
ومقاربه اما حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكماً نحو ضربت انت وانت
انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ الاول وان كان مخالفاً للاول لفظاً
اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلاً ويجري اي
التكرير مطلقاً لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي في الالفاظ
كلها اسماً وفعلاً وحرفاً او مركباً او جملاً او مركبات تقييدية او غيرها
ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة
اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا
معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع
مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق
اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من التبع وهو طول العنق
مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني
ومعانيها التأكيدي بالتأمل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان

اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف
صيغتهما افراداً وتثنية وجمعاً واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع
المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد نفسها فى المؤنث الواحدة انفسهما
بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما
وعيناهما فى تثنيتهما انفسهم فى جمع المذكر العاقل انفسهن فى جمع المؤنث
وغير العاقل من المذكر والثانى اى القسم الثانى غير النفس والعين اولهن تغليباً
كالقمرين ستى الثالث تانيثاً للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والبواقى بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفرداً كان او جمعاً باختلاف
الضمير العايد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو
قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت
النساء كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى وهى اجمع واكتع
وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد وجمعاء فى
المؤنث الواحدة [illegible] واجمعون فى جمع المذكر وجمع فى
جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع
وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء
مفرداً كان او جمعاً اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة
الى ذكر الافراد لان الكلى ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم يصح

اى الشئ يعنى القوم

ذا اجزاء لا يصح تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء
بحيث يصح افتراقها حساً كاجزاء القوم او حكماً كاجزاء العبد المشترى
فى التأكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى بالاشتراء فيصح بكل ليفيد الشمول بخلاف
جاءنى زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حساً ولا حكماً فى حكم المجئ
واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان او مستكناً بالنفس
والعين اى اذا اريد التأكيد بهما اكد ذلك الضمير اولاً بمنفصل
ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تأكيد للتاء
الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التأكيد
بالفاعل اذا وقع تأكيداً للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه لالتبس النفس
الذى هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة
اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو
ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز
تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو انت
نفسك قايم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد
المرفوع المتصل بكل واجمع بلا تأكيد نحو القوم جاؤ كلهم اجمعون

لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان
العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع
واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع
يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بالتبعية لا بالاصالة لكونه اول
منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه
اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي اكتع واخواته دونه
اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم
ذكر ما هو شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع مقصودة
ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا
للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد
اخوك وضربت زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك واحترز بقوله بما
نسب الى المتبوع عن الصفة والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف
بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق
على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد
المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل بهذا الحد لا يتناول

١١٧

البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد
وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد
بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى
زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبته
القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه
تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المذكورة
في هذا الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان تقصد نسبة
الى شيء نفيا ونسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة
للثاني وهو اي البدل اربعة انواع بدل الكل اي بدل هو كل
المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة
فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتماله على المبدل منه نحو
سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال
فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة
في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة
فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا
لا ان يتحد مفهوماهما لكونهما مترادفين نحو جاءني زيد اخوك

فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال
الشارح الرضي واما الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل
من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل
وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول فالجواب انا لا نم ان المقصود في بدل الكل هو
الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل
ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني
اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة
له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ويكون
الثاني الحاصل انه مقصود تبعا والمقصود الاصلي هو الاسناد اليه بعد
التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه
نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول
اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون معجبا باعتبار صفاته

لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة
من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغير صحتها اي يكون
تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما
اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على قصد
الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من
فلكه بل هو مركوز فيه مما قيل في المثال ويمكن ان يورد بمثاله مثل رأيت
درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج
عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم
يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام
العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان
تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي البدل بعد اعتبار
ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك وبالتفريق نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاءني رجل غلام زيد وان كان البدل نكرة مبدلة من معرفة

فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فان توفيه بصفة كالطاير لما فيه من نقصان
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو
جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من
مضمر بدل الكل من الكل الا من الغايب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم
والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل
الكل من الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك
واشتريتني الضيق واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احتراز عن
الصفة يوضح متبوعه احتراز به عن البدل والتاكيد والعطف بالحروف
ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان
يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح
ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابا
حفص كنية امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان

له وقصة انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان
اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول
وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب
ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر اللهم صدق حيي البطحاء فاخذ
بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده
وكساه وفصل اي فرق من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية
واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف
بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل
فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق
في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي
التارك ان جعلناه بمعنى التصيير والا فهو حال وقوله ترقبه حال
من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في
عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة لم يترقبه لا ذهاب
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق
المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري
بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة

بالاسم نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الكل
اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول
صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا
حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام
زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد المبنى
اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على
الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى
بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب مبنى
الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة
المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب
المفصل هذه المناسبة بانها اما ان يتضمن الاسم معنى المبنى الاصل
مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه كالموصولات فانها
تشبه الحرف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او يقع موقعه او وقوعه
موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او
وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابه للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب
يومئذ فيمن قرا بالفتح او وقوعه مركب مع غيره على وجه يتحقق معه

فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد
وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا
للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل
كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او
بانتفاء احدهما فقط فلذا اوضحنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا
اختيارا لتقديم ما هو ثبوتى وجودى لشرفه والقابه اى القاب المبنى
من حيث حركة اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات
الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى
المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر
عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها
الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر
فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا وعلى عكسها كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه
اى حكم المبنى واثره المرتب على بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر
المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف
العوامل نحو من الرجل ومن امراة ومن زيد وحكى اى المبنى والاتى

مبنى على الفتح مبنى على الكسر مبنى على السكون لا باختلاف العوامل

باعتبار الظاهر المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء
الافعال لا على الافعال المقدرة تحت الاصوات فيما بعد بالاصوات
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها
ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية
ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا
كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء
على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت
دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او
مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به
او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به
وخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب مطلقا او غايب تقدم ذكره وخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا
او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم
المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك

المعنى

المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى اعدلوا فكانه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل على ان ثمه موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما
جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره
قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم
تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كأنه في حكم
العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا
الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله
قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى
كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان
مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عبدك او غير مجاور نحو
ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه يحتاج الى عامله الذي
قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب
اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل
لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي المجرور متصل

فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من
الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر ستة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل ونحو المنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد الماضي المعلوم
وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى
ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة
المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخّرهم
الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن
انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في
انت الى انتن هو ان اجماعا وحروف الاواخر لواحق دالة على احوال
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي
المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى
ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو
انني انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع

اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان
الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والا
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل
بالاسم ولي مثال المتصل بالحروف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن
ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب
والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان
كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث
وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والجمع
المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها مشترك وواحد
مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب
في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك والتاء
حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني
ان للمتكلم لفظين وللمخاطب وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشر
كلمة لثمانية عشر معنى فاذا الكل من الانواع الخمسية اثنتا عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وتبنوا الثالث الاول
علا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المنفصل حالته

يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل
وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة شيء فيكون
فيما ابقى دليل على ما القى على ما يجيء في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو ضرب زيد وللواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم
يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير
المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع
للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو
اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد
الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند
تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة
مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب
وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان
ضاربتان والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو
في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا

لان استتارهما جائز

لان استتار الصفة جائز في غير المثنى والجمع لان استتارهما واجب

تتغير عن حالها الآن بتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في
الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما
كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين
هو النون في يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير
فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليحفظ هذا
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا
الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل
اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم
اي بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ
المتصل انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به
اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي بحذف
عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله
معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او حرفا والضمير المعمول له
مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب
نحو انني وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير
صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل
الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد

والضمير الذي هو مستتر تحت الصفة

عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب
زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه نص في الفصل الضمير على خلاف الظاهر فيعلم ان مرجعه ما هو خلاف
الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال
في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له
لا فيما جرى له كما هو الظاهر ليكون اشمل اختصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت
مثال التقديم على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص
معنويا واياك والشر مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد
مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند
زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له
فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة
لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا
والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لافادة
... الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربوهم نحن وعلى
تكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم
في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
احترز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين

الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من الآخر
احترز عما اذا تساويا في نحو اعطاهما اياه حيث يجب الانفصال
في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين بلا مرجح وقدمته اى
احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترز عما اذا كان الاعرف
مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لئلا يلزم تقدم المتكلم في تأخر الاعرف
ولا يلحظ طعن في اول الوصلة بارادة على خلاف الاصل وحكى سيبويه
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بما هو منفصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه
باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك
فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمنفصل ولك الفصل نحو ضربي اياك
للاعتداد بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن
ما قدمته فهو اى الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على
التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المتساويين على الآخر فيما

كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكن اصحابهم
تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة اعطيته
اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيتك
اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدم
والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل
خبر المبتدا وجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي
ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه
تشبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
فمن شبه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية
المشبه بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد
لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها
يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن
وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير
الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال

الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعده فاعلا تقول عسيت الى اخره
وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى
ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع
بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع
انه ضمير مرفوع واقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا
المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف
فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى
انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل
لتقاربهما في المعنى فمذهبهما ايضا ان الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في
العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا
لحقه تلك الياء لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختلطة بالاسم التي هي اخت
الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب
اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع ايضا عن الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما ومحلا كسرة لم يكن الذين كفروا
وقبل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في
المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت

ولعل تخير بين الاثبات بنون الوقاية للمحافظة على الحركة البنائية
في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات
ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في
ليت وجاز لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم اجتماع
في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط
وبهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء
قلة الحروف وعليها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار تركها من لعل
النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر
قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت
الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا
منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما
وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط للفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا اي صفة وخبرا فيما يصلح لهما
ثم التبس فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون
المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل كون
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من
كذا الملحق بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو

واقتصر على مثال الفصل بعد دخول العوامل دون المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل استغناء عن المثال لكثرتها ولا
موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف
على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا يقتضي فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتدا اي يستعمله بحكم اللغة بكونه مبتدا
والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله خبره
اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي
يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت
الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدا ما بعده
خبره بدون الواو وجه الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واراد لفظ
قبل التاكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان
يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم
اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي
قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان
مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان
مونثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا نحو [illegible]

يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه
القصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة
معترضة بيان للواقع لئلا يلبس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل
للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع بهذه التسمية او لا ولزم
الاستدراك قوله المفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التفسير على ما
ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون هو
مبتدا راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه
ضمير غايب تقدم على الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه
الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم
كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا اذا كان
متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا
بان كان مبتدا اكان وان كان لفظيا يصح استتار الضمير كان
مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد
قايم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قايم مثال للمتصل البارز وحذفه
عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جايز
مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما
جوازه فلكونه على صورة الفضلات اما ضعفه فلان حذف ضمير مراد بلا

١٢٢

دليل عليه لان الظ كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه
اي حذفه بنية الاضمار حينئذ مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى
وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت
ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا
ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة عاملة في الملفوظ مع ان
المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احرى بالعمل فاذا لم يجد
عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة
عليها عملا مع انه احرى به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت
التخفيف المطلوب حينئذ كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم
حذف الضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء
الاشارة اي اسماء الاشارة من المبنيات بحسب الاصطلاح
ما وضع اسما وضع كل واحد منها لمشار اليه لمعنى مشار اليه
اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق
حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها
للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل قوله تعالى

هذا بحث اسماء الاشارات

جمع جوذر وظباء جمع ظبي وهو البقرة الوحشية . عصام الدين

ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة الحسية محمول على التجوز وانما
لشبهها بالظرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها
للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الظرف
الى المبتدا وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى وذان و
ذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا
القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدا وقوله ذا مع ما
عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبره وجى فى بعض اللغات
ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان
لسٰحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هى الاصل
فى لغات المؤنث الواحدة لانه لم يبق منها الا هى وذى وقيل
هى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان
وللقوى باصالتهما قدمنا على سائرها لفرعيتها وتى بقلب الالف
يا وته وذه بقلب الالف والياء هاء بعض وصل الياء بها وتهى وذهى
بوصل الياء بها وللمثنى اى مثنى المؤنث تان فى الرفع وتين فى
النصب والجر ولا ينبغى من لعلية الا انا لكثرة دورها على الالسنة
وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف
العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف

العوامل

من ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية
المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقى لا
الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اى لجمع المذكر والمؤنث
اولاء مدا وقصرا اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب
بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على اواخرها على سبيل
اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهى كلمة ها
فهو ليس فى الحقيقة منها وانما هو حرف جى به للتنبيه على المشار اليه
كما يجاء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قايم
وهاان زيدا قايم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع
وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربك وضربت
بكما وهى اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضى الستة وا
شتركا خطاب الاثنين فرجعت الى الخمسة مضروبة فى خمسة من انواع
اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما واى
ستة راجعة الى الخمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء
الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقى الى ستة فيكون اى

للحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون
ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا
وذاكا اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذانكما اذا
اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا اذانكن وذينكن اذا اشرت الى
مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك
الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واو
لاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فهذا اورده الزمخشري
والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال في القريب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط وافرد المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا
بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات
مقام الاخر بين منها لم تجد هذا الفرق مذهبا واحاله الى عرفه فيقال
البعيد يقال ذلك وتالك وذانك حال كونهما بين الاخر بين مشددتين
داولاك باللام اي بهذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك و
تانك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما للمتوسط
لو حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وثمه بفتح الهاء وتخفيف

يعني من غير اتصال حرف الخطاب ومن غير زيادة اللام تحم

اي اذا اردت الاشارة الى المشار اليه القريب بالنسبة الى البعيد

اي ويتصل لفظ ذلك باللام والكاف

٩ اي اذا اشرت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه تحم

١٦ اي ويتصل لفظ ذاك بالكاف بدون اللام تحم

٢١ اي اذا اردت الاشارة الى المشار اليه الذي يقع في الوسط بالنسبة الى الطرفين ولما كان المناسبة له ان يقول ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد حتى يكون الوسط بقا الطبع تحم

النون

١٢٤

النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وقد جاء بكسر الهاء ايضا
فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عدا هذه من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وفي غيره الموصول
اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي
اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا اتمم اولا
يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام
ما لا يحتاج في كونه جزءا اولا يحصل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه
كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما
لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون
الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اولا الا بصلة وعائد
والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه موقوفة على
معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد
بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا احتياج اذ حينئذ
وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان تعرف الصلة بما لا
يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة منفصلة

اي كما جاء بفتح الهاء

٦ اي ويستعمل ايضا في غير المكان في نحو هذا الرجل وجهان

عطف على الاسم لا يتم

الشرطية مثل ان طلعت الشمس فالنهار موجود

معرفة صلة الاصطلاحي

لانهما موصولان صلتهما معناها اللغوي لا اصطلاحي ولان صلتهما لا يكون مشتملة بالعائد ابدا والصلة الاصطلاحي مشتملة بالعائد

باسم لايتم جزؤا الا مع بهذه الجملة المشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز
ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد
مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمناً مبالغة
في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كان الصلة بعينه اعم بحسب المفهوم من
ان تكون جزئية او غير جزئية ولا يكون بحسب الواقع الا جزئية والعائد
اعم من ان يكون ضميراً او غيره واذا كان ضميراً اعم من ان يكون للموصول او
لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عليهما بقوله وصلته اي صلة
ما لا يتم جزؤا الا بصلة جملة جزئية او في معناها كاسم الفاعل والمفعول
والعائد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول لان اللام الموصولة بشبه لام الحرفية فجعلت صلتها ما
كانت جملة معنى مفرداً صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعاً وهي اي الموصولات
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر
واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال
النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع
المذكر اشهر والذين كالذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء
بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء
للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي

واللواتي

واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة
على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معاً وما بمعنى الذي فيما لا
يعقل غالباً نحو ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن اي فيما يعقل
فمن بعض ويستوي فيهما المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث واي
بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى
التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة
الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال
الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي
طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي
الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى
او الجمع والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان
مفعولاً يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلاً لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاء واعلم
ان النحاة وضعوا باباً يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه
ومقصودهم منه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره
اياها فانهم اذا قالوا الاخبار عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية
بالذي يعنون بيانهم طريقة الاخبارية لا بد لمن يذكر كثير من مسائل النحو وتذ

النظر فيها حتى تعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع
فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا
اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى او التى او الالف
واللام فان البا ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها
صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية
وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى جملة الثانية
يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى الكلمة الذى
واخرته اى المخبر عنه من الضمير جزا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى
جعلته اى جعلته جزا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من
جملة ضربت زيدا فكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت
فى موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى
كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذى
واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته
زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة
ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام
لا تكون الا اسم فاعل واسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من
المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل

الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس
وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام
عن زيد فى ليس زيد منطلقا ويشترط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل
حرف الاستفادة منها اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف
وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد فى جملة سيقوم زيد فانه
اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فاذا
تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع عائد
مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اى
ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى
ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة
بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع فى
الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى
ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون
زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عنهما جميعا
عنهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون
المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذى عن
دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب

كذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع
الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها
اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها
فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير
المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربته غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان
يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي
المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد و
كل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية اما كافة نحو انما زيد قائم واما
نافية نحو ما ضربت زيدا موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد
نحو مررت بما معجب لك اي بشيء واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له
فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر
عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا
هي او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان
ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو
من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد
نحو قوله تعالى كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا او

بجملة نحو من جاءك فاكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة
من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت
الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب
ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
قيل تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف صفة لكن التي لا تقع
صفة اصلا واجيب بان الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اي رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل
احد فنقلت عن الاستفهام الى الصفة وهي اي كل من اي واية
معربة بالاتفاق وحدها لاشتراكها في الاعراب عن باقي
الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية
وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص
الاسم المتمكن فلابد وجبت واي واية الا اذا كانت موصولة
حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد على الرحمن عتيا فيمن قرا بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت
موصولة عند حذف صدر صلتها لانه تاكد شبهها بالحرف من جهة
الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات

لانه حذف منها بعض ما نوضحها كما حذف من الغايات ما ينبئها
وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لسنا نحتمل ما ابها الاصل كما
استثنى حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما وقع منادى
مفرد معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا

وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء صنعت اي
صنعته فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اي جوابه رفع
على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون منهما جملة اسمية

والوجه الاخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا
كلها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة
والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي
شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم
من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب اي على منصوب على انه مفعول
لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثانية رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف

ولم

ولم يغيره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الا
فعال ما كان اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين بهما خرج قسيم المبني
الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فان قيل اف بمعنى اتضجر
واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
لان المعنى على الانشاء هو انسب بان يعبر عنه المضارع للحالي

مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات والك
بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست
بافعال مع افادتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة
لصيغ الافعال وانها لا تنصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال
على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي
وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو
دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه
اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان
والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس

نقصا على التوقيف وفعال اي ما يوازن بفعال الكاين بمعنى الامر
المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال
سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه ان لا يقال قوام وقعاد في
قم واقعد فلهذا تأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة
فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا
وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح
الرضي هو ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم لي الآن دليل قاطع على
تعريفه وتأنيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فا
سقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته اي
لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب
اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة
للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي
والذي ارى ان يكون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء
لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع
الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وتبين وجهها في كلام
طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان

اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال
للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني
لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا
كذلك كقطام علما لمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل
الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة معرب في استعمال
بني تميم الا ما في آخره اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره
راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب
الكل نحو حضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم
ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر
ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه
وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما
كانت عليه حين كونها اصواتا محضة ولم تصر مصادر ولا
اسماء الافعال وهي على انواع ومنها ما يصوت للانسان عند عروض

معنى له كقول المتندم او المتعجب وي ونحو لا تقدر ان تحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يحكى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه به صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الى الاخبار بما يشابه به صوت الغراب عن نفسك ونحو لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاصل حيوان اما زجرا او دعاء او غير ذلك اذا قلت نخ لاناخة البعير ونحو ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لانها جرت مجراها واخذها حكمها وبنت بجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال كل لفظ ولم يقل كل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صدر على لسان الانسان مشبها بالصوت بشيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك واما قوله

مثلا

مثلا لان المتبادر في البهائم ذات القوائم الاربع لا يتناول ما هو للطيور بل البعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكره المص القسم الاول وهو ما كان صوت حر الانسان من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان حرا عن تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب واما قلنا حقيقة او حكما ليلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري هو ونحوه مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر لظهور انه خارج افراد المحدود ولان بين جزئيه قبل

التركيب نسبة العطف وتعلق النسبة على وجه يخرج عنها بهذه النسبة
اضعف من خذ القفا و والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيبه التي احدى الكلمتين من الاخرى
ولا شك ان يفهم من ظاهر التركيبة التي في عبدالله النسبة الاضافية
ومن ظاهر هيئة التركيب التي من تأبط شرا النسبة التعليقية
التي يكون بين الفاعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة التركيب
احد جزئيه مع الآخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب
احد شطري حضرموت مع الآخر لا يدل عليها خرج فرقا فانطبق الحد
على المحدود طرداً وعكساً فان تضمن الجزء الثاني حرفا عطف او غيره
بنيا اي الجزء الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة التي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر فحذف
الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات
حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل خمسة عشر
وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا
المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة
المشتقة منه وفيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد
حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذ لا يشتق من اسماء العقد

واحد

واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة
من مفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من
المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع
حروفها جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين فاختاروا حذف بعض
الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا التدليل على المقصود
من الاول الا ان فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي
عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن
لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى القياس الحادي
والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي
عشرة فانه لا يبنى منهما الجزءان بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يكن الثاني حرفا اعرب
الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الاصح اي اعرب
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما يكون في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان
احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف

اي بعد بيتنا الاثنين السابق على الثلاثة
اي على الواحد الذي هو آخر وحدات ذلك العدد الذي بلغ به ذلك المبلغ
اي من احد عشر الى تسعة عشر
اي ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل
اي من مجموع الاحد والعشر واخواته ولا يتيسر ذلك من المجموع
اي حروفها الثلاثة الاصلية مع الف الزائد
اي اختاروا من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء الثاني بمقتضى الدليل
اي ليدل الاسم المأخوذ
وهو ارادة الجزء الواحد الاخير
حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف

البه واخويها اعراب الجزائين واضافة الى الثاني وحرف الثاني
الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء
معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على
السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها
ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل
بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا
بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض
الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك عن تعريفها
مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف
وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة
دخل عليها كاف التشبيه وصار الجميع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي
ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء
كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو ضربت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما
بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث لا
تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخل خلوه عنهما رجح

البناء الذي هو الاصل في الكلم قبل التركيب ومن الكنايات كاين
وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل
معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى
كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة
كما في من لا تنوين تمكن ولهذا تكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا
صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكرها
معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها اي الذي
يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما
كانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه
منصوب مفرد جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما
وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى فتقول
كم رجل عندي وكم رجال عندك كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب
وانما جاز مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان
العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا اللبس مظنة من التصريح
بالكثرة جعل جميعه مميزه كانه نائبة على معنى التصريح بها ويدخل
من فيهما اي مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت
وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من

ملك وكم من قرية اهلكناها لموافقته جزء المميز المضاف اليه كم
واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم
ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية
او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو
يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه اي نوع من انواع الكلام
والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع
الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما
لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على ما اول كل
من هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله
فكل ما اي كل واحد من الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل
او شبهه اي فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق
ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي
على حسب عمل هذا الفعل وعليه لا يكون الا حسب المميز وذلك انك
تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضائه الفعل

للمفعول

يعني ان لفظ كم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع

للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز في الاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول
المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل
او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب
مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة
النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل
عنه فهو من هذه الحيثية داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي
كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم
درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت
وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز
تقدم حرف الجر والمضاف اليهما مع ان لهما صدر الكلام لان
الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان جعل الجار
اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي
وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل او شبهه غير مشتغل عنه

فمثال الاستفهام

اي كم رجلا ضربت ضربت فهو من حيث الا ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه

بالضمير او متعلق ضميره

ولا ابتداء حرف جر او مضاف فيكون مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع
اى فهو مرفوع لمبتدا ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبنى على مذهب
سيبويه فانه يجوز عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما
عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة
وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا
داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل فى
قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدا وكذلك
اى مثل كم فى تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه ياتى تلك الوجوه فى جميع هذه
الاسماء لا فى كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى ومتى
مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهامتين ياتى فيهما
الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من
ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا ياتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع
ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك ياتى فيهما تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضرب ومن ياتنى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير

تجدوه

١٣٤

تجدوه عند الله ولا ياتى فيهما بل فى جميع الاسماء الشرط الرفع
على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصح للابتداء وما هو
لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان
لم يجر بجار نحو من اين فلان تركونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم
ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاذا مرفوع بالابتداء
وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر بهذا على شاهد من كلام العرب
وما هو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية
اذا كان خبر مبتدا ماخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن
عهدك به واما اى فياتى فيه الوجوه الاربعة فانه قد يقع فى محل
الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه بالظرفية نحو اى وقت مجيئك
اى وقت كائن مجيئك فاى على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع
المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت بايهم مررت
وايهم قائم وفى مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعنى فيما
اصل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا فى
كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل تمييز كم عمة اى ما هو تمييز باعتبار
بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى

كم اضرب رفع كم بالابتداء والاخر ان نصبه على الظرفية فانه
اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب
ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم وتعين في تمييزها
على عمة فاصرها الرفع بالابتداء الاستفهامية كانت او خبرية والاخر
ان النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية
ولا يخفى ان هذا الوجوه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير
مذكور فيما سبق فكان اليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل
كم مالك واما التمييز الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير بيت
للفرزدق شعر كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري
الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلبت الكف والقدم
بمعنى انها لكثرة لطامة صارت كذلك او هذا خلقة لها تشبيها لها
سواء الخليقة واما تعديه حلبت بعلي لتضمنه بمعنى فعلت اى كنت
كارهة لخدمتها مستنكفة منها فخدمتني على كره مني واختار من
انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من
خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي علي حملها عشرة اشهر
واختارها لانها تأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها
زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رزالة طرفيه

ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه
ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير
الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي
عشاري واذا حذف التمييز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم
او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء فهو تو
صيفه بقوله لك وجره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط
عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت
خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما
وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال قامت قرينة دالة
على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته
فظاهر الحال قرينة على انه مسئول عن كمية دراهمه او دنانيره او
اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار
مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل
عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او
الاخبار انما هو بالنسبة الى مراة ضربك اى كم مرة او مرة ضربت

او ولى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم فى هذا المثال
اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين
اذا كان المصدر للنوع فظاهر واما اذا كان للعدد فالملحوظ فى
الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ المصدر الموضوعة للزمان
وفى المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال
الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبة
على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض فمنها
منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف
المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين
نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف بالمقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت اليه فلما حذف صرت غايات
ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى الاضافة وشبهها بالحروف فى
الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضمة لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبهها
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل فوق وتحت وقدام و
خلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز فى هذه الظروف
بعضها على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال فساغ لى الشراب

١٣٦

وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب
من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل
انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى
قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق واجراه اى
مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة لاغير وليس غير فى حذف المضاف اليه
والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة
الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس
نحو افعل هذا لاغير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة الاستعمال غير بعدها ولكنه
اجرى مجرى الظروف حيث لشبهها بغير لكثرة الاستعمال وعدم
تصرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان
وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية
كانت او فعلية فى الاكثر اى فى اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى
حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول
ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا انجما يضئ كالشهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة
الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى مصدرها الذى
تضمنته الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها

اليها كالاضافية فشابهت الغايات الظروف ما اضيف اليه
بنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة
البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة
الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية
وانما بنيت كما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل
اي الزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في
استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع
حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى
اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام
الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا
بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله
نارا وفيها اي وفي اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على الاخرى
فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون
معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبته الفعل الشرط
وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط ان ولو
وقد يكون اي اذا للمفاجأة اي مجردة عن معنى الشرط فيقال فاجأه

الامر مفاجأة من قولهم فجئه فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وهجمت
لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا واذا الشرطية والمراد
بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها خلافا في ما سبق من عدم وجوب
الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا
السبع حاضر او واقف على حذف خبره والعامل في اذا هذه معنى
المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة
ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة
على الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف حملا على المعنى اي
خرجت ففاجأة وحاصل المعنى خرجت ففاجأة زمان وقوف
السبع كما هو مذهب الزجاج فان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع
كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه
مفعول فيه لفاجأة لا مفعول به والاظهر انه لا يبقى اذا ظرفية بل تصير اسمية
بل المفعول به محذوف اي ففاجأت في زمان وقوف او مكانه اياه
اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت
احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد
يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الماضي
للماضي وبناؤه لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء

للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم و
يقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط
المقتضي لاختصاصها بالفعلية مثال ذلك اذ زيد قائم واذ قام
زيد وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت واذ زيد قائم ولفظة حيثما لم تذكر
المص ومنها اين واني وهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال
كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى
كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور
العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان نوم زيد وايان قدوم الحاج
بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء
كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال اي حال الشيء وصفته والمراد
بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال
المصنف وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف
زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط معها على ضعف عند البصريين نحو
كيف ما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو

نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية
عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئتك فهو في محل النصب
على الحالية اي على اي حال جئت راكبا ام ماشيا ومنها اي من
الظروف المبنية مذ ومنذ كليهما اصلهما منذ ومنذ مركبان ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو
ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة فيليهما
اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والجمع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان فما دام
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان
اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فان المثنى او
الجمع اذا وقعا يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رايته يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود مع كونه
معرفة وانما كان التعيين مقصودا اذ لا فائدة في جعل الوقت
المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما من زمان مدة الفعل
معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان
الفعل فيليهما مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال
حال كونه مقدرا بالعدد اي بعدد مستغرق لجميع اجزائه بحيث لا يشذ منه

منه بشيء نحو ما رأيته منذ يومان اي جميع او امدة زمان عدم
رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما
خرجت منذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان
مالكت على هذه الصورة منفصلة كانت او مخففة نحو ما خرجت
مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية
نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان
مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير
في منذ ذهابك منذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي
وهو اي كل واحد مذ ومنذ اسمين مبتداء وهما معرفتان لكونهما
في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره
ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر
المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في
في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جايز واعلم
انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحا لا ظرفان
فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء
الزمان الا انهما يقعان ظرفان في تركيبهما ومنها اي من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون

وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد بضم اللام
وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤ بالوضع
بعضها وشبه الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند
والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته
وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد
الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال
لدى زيد وقد تنصب في بعض لغات العرب بلدن غدوة خاصة
غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل
رطل زيتا ولذلك تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر
استعمالا في تجره وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم
الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة
وقد يضم القاف اتباعا لضم الطاء المشددة او المخففة وجاء
قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وهذه خمسة لغات
كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان
وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما
رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف وبناء المشددة

قط قط قط قط قط

الماضي المنفي

لمشابهتها لاخواتها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الدال ووجاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان المستقبل المنفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو نوا على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزى يومئذ فيمن قرا بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء وكذلك اى كالمذكور من الظروف من جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان المخففة او المشددة مثل قيامى مثل قيام زيد وقيامى غير ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما فى الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة

ما

ما اى اسم وضع بوضع جزئى او كلى لشىء ملتبس بعينه اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشىء مقيدا بهذه المعلومية المعهودية اذا وضع له اسم فهو معرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو نكرة فقوله ما وضع لشىء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو حيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار

هذا غلامك
او غلام زيد
او غلام الرجل
او غلام هذا
او غلامه
بين المتكلم والمخاطب

علم لهذا الجنس ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء
هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلومية ومعهودية فانه بهذا
الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة
من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل
واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور
المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص
لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها
والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة
لتحسين اللفظ والمبهم ليس من احتراز مسامحتهم في بعض [illegible]
اللام ولا يعد ما دخلته قسما آخر من معارف او عرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل

يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور
الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة
الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاولى فان
المنادى لا يضاف اليه قيل عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة
ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك
والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ الغير والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم يعني
اي اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف المضاف
واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها
لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات و[illegible]
احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف
خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه
ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان
قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع
لشيء بعينه شخصيا او جنسيا واحترز به عن النكرات والاعلام
الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في

وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات والمعرف باللام محرم
اي كان واجبا عليه محرم
اي كان داخلا فيه المضاف الى المعرفة بالواسطة
اي في بحث الاضافة
اي حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور والاولى ان يقيد قوله
اي الموصولات واسماء الاشارة وقوله محرم
في بحث المبني
اي وان لم يقصد ولم يقصد به مدح او ذم محرم
وان لم يقصد بالعلم مدح او ذم

التعريف لان غلبت استعمال المستعملين حيث اختص العلم الغالب
بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين
وضعوا له غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء
بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعمال فيه واحترز به عن المعارف
كلها وقوله بوضع واحد اى تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة
ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال
واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اقلها ملتبسا عند المخاطب من حيث
اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم مضمر المخاطب فانه
يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس
بغيرها فاذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له
وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد فى اللبس ثم المضمر الغائب
ولم يذكره لانه علم فى اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما
واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان ساير المعارف
لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا
باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين
اصنافه بعدها بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب



١٤٢

الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع
لشيء لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث
هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية
آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء
هى المعدودات وآحادها كل واحد من تلك المعدودات
وكميتها والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد
منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود
معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا
اخذت مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين
يجاب وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر فى هذا التقدير ان لفظ الواحد
والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما فى اسماء العدد فى عرف النحاة
وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذا الاعتبار
ان نفس الكمية هى الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا نفهم

مثل شيماء وعبارة ما وضع للمشار اليه الوجه

وكمية الاحاد يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن كم من واحد

حصر

رات

عبارة عن الانواع

علم الوضع

ان النظر

منها الوحدة والاثنينية فقط بل يفهم معنى آخر اصولها اي اصول
اسماء العدد التي يتفرع عنها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة
واثنتين او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين
او بالجمع كمائة والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث
مائة او امتزاجا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة
كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة او مؤنثة
ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنية
واحدة واثنتان او ثنتان في المفرد وتثنيتها على ما هو القياس وتقول
للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة
نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها للجمع المؤنث فرقا
بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم نفعل الامر بالعكس
لكون المذكر سابق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر
نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث
احدى عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير
الواحد الى احد وواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى
تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في
المؤنث نحو ثلث عشرة امراة ابقاء لجزء الاول فيها على حاله قبل

التركيب

ي يستعمل في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة

اي خبر مبتدأ محذوف واثنان عطف تفسير عاطف وهذه الجملة ... لانها مفعول القول

التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان
التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر
فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم
تتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي
اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما
تانيث الجزء الثاني في المؤنث فلما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب
تانيث المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث وبنو تميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من
عشرة فرارا من توالي اربع حركات مع ثقل التركيب من احدى عشرة
واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول
عشرون واخواتها بكسر العين لانه منصوب بالعطف على عشرون
المنصوب محلا بمقولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث بلا فرق وهي عقود ثمانية
وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون
في المذكر احدى وعشرون في المؤنث وثاني عشر الواحدة والوا

اي قبيلة تميم

١ لانه اجتمعت في كل منها اربع فتحات وهي فتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء محرم

١٥ فانه اجتمع في كل من التركيب التي يتذكرها ثلاث عشرة واخواتها تسع عشرة خمس فتحات متوالية وهي فتحة ما قبل العين وفتحها وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء محرم

يعني كما يقال لهذه الالفاظ انها احوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون باب عشرون باب نوعهم عشرون

هنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة
التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم
بعينه فلذلك لم تذكرهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل
خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود
على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء
العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون
في المذكر ثلث وعشرون في المؤنث وتسعة وتسعون ثم مائة والف
في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر
والمؤنث من فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
وما يتفرع عنهما بالعطف او بعطف الزائد عليهما او عطفهما على
الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد
من غير تغيير وتبديل وتقول مائة وواحد او وواحدة واثنان
او ثنتان ومائة او ثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد
عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او
احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان
وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون

يعني ان كلمة العدد بن جائزان هنا حال كون العدد الزائد الذي عطف على عقد المائة والالف او عطفهما عليه واقعا صح

امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين
رجلا وكذلك الحال في تثنية المائة والالف ويجوز ان تعكس العطف
في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرناه والاصل في ثماني
عشرة فتح اليا لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
وجاز اسكانها اي اسكان اليا لثقل المركب بالتركيب كما في
معدي كرب وشذ حذفها اي حذف اليا بفتح النون لانها اذا حذفت
فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت اليا
الآتي الذي يسوغ فيه ذلك كونه مركبا فيدعي زيادة استثقاله
فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على اليا
المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر
مركبة مع العشرة ولما فرغ عن بيان حال اسماء العدد شرع في
بيان حال مميزها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والا
ثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة
رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود
العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم

اي قياس ثلثمائة

الجمع اللغة مائة

بجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مآت او مئين لان لمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني في صورة جمع المونث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت لكنهم هكذا لم يجوزوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود الجمع بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفردا اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ هي في الحقيقة ليست بنون الجمع واما في غيرها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد والاثر في خمسة عشرك لان المصنف اليه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ولذا جوزوا ثلثة مائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لاطراد مائة امراة واما افراده فلانه لما كان منصوبا باعتبار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة ومميز تثنيتها ومميز جمعها اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعها

كما قال

وانما قال ان رجح لفظ الصورة في جمع المذكر السالم ولم يوجد في جمع المؤنث لانه لا يختلف نحو الثاني في كونه جمعا للمائة واما جمع المذكر السالم فيه خلاف بين الاخفش وغيره تحرير

وانما لم يجز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر السالم لان تأنيث صورة ثلثة انما يكون بتأويل الجماعة في المعدود ومسلمون يمنع في تأويل الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلث مسلمين لان التذكير الى الفرق على غير القياس كما عرفت تحرير

اي النون الواقع في اخر كلمتي العقود تحرير

١٤٥

كما قال وتثنيتها لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفارجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة في الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة شبههما اختير في مميزها الجمع المجموع الكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مونثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المونث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مونثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد واحدة والاثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل والاثنان معه كما يقال واثنان رجلان بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما ونظرا الى الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز اي الصالح لان يكون

يعني انه ناسب الاشتراك بينهما ان يكون مميز هذين اللفظين مطابقا في الاحوال المميزة والآحاد تحرير

يميز اعلى تقدير ذكره معها الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على
الوحدة والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا
عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغنى عن التمييز فان قلت يجب ان مميز الواحد يغنى
عنه لكن لانم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه
لكن لم لا يجوز ان يكون مفردا وكما يقال اثنى رجل قلت لما التزموا
الجمعية فى مميز سائر الآحاد ينبغى ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه
ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا
يميز واحد والاثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجواهر حروفه
المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين
او علامة الاثنينية اعنى حرف التثنية فاذا اعتبر مع لحوق علامة
الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة فاذا اعتبر مع علامة
التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار ولحوق العلامة
التى هى اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنان رجل
وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى افادة لفظ التمييز النص
المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التفصيل

والتصريح

والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التفصيل
استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول فى المفرد من
المتعدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب
اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد
الثانى فى المذكر فقوله الثانى مقول القول وذلك المقول انما هو
باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى
الواحد مصيره ما انضم به اليه اثنين وانما ابتداء من الثانى اذ
ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية
فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة
فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين
ولا فيما فوق العشرة اذ فوقها مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل
منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير
اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى
والثانية فى المذكر والثانية والاولى فى المؤنث كذلك فى غير اعتبار
معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على مرتبة
فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادية عشرة فى المؤنث والحادى عشر فى المذكر وكذلك فى الثانى عشر

على صيغة الخطاب كانه عليه فى الغاية الهندية بقوله وتقول انت فتركت ما ذكره الشارح لكونه معلوما بقرينة وهو قوله فى صدر الباب

والثامنة عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم
اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين من التذكير والتأنيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع
الى العاشر في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث
الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاثنان
لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه
لجماعة فتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثمه اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار التصيير واعتبار
حاله لم اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول اى
المفرد من المتعدد والمفعول باعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة
الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف
اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اى المفرد من المتعدد باعتبار
حاله ثالث ثلثة اورابع اربعة اوخمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او
يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة
اوالرابعة اوالخامسة والابعد جواز ارادة الواحد الاول من عاشر
العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة مازاد على العشرة

للاشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى وضعه الاشارة الى المكان هنا للاشارة الى ما سبق من الفرق بين الاعتبارين محرم

٥٠
اى ان اريد بالعدد الاخير الذى يعبر بهم الفاعل معنى كونه جاعلا للانقص الذى اضيف اليه قيل فيه ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه

١١
اى فوق ما اخذ اشتقاقه كما كان ما اضيف في ثالث اربعة او خمسة او ستة ومعناه محرم

اى ليس المراد منه الواحد من احاده

١٤٧

حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني
اى واحد من احد عشر بناء احد بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني
وهو بيان اعتبار الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة
كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف
الجزء الاخر في المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني و
هكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول في المركب الاول
لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزء الآن الثاني فان لوجود
موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد
باب العدد لانجرار حاجة الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر
لاصالته اى تقدمه لان عدمى والمؤنث وجودى المؤنث
ما فيه اى اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك
العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة اوحكما كعقرب ان الحرف
الرابع في المؤنث في حكم التاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في
تصغير الرباعي في المؤنثات السماعية اوتقديرا اى مقدرة غير
ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها في المؤنثات
السماعية والمذكر بخلافه اى اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه
علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامات التأنيث

بالرفع صفة للواحد وتفسير على ما سبق

اى عشر وحدات سابقة على ذلك الواحد الاخير محرم

بذا انه يقال كذا في الاعتبار الاول لانه لا يجوز فيما دون الاثنين ولا يجاوز العشرة كما سبق الاشارة اليه في قوله الى العاشر والعاشرة لا غير محرم

يعنى ان حذف الجزء الاخير في المركب الاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول الباقي منه وقوله يظهر المراد من الجزء الاول الذى اعرب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثاني فلو احترز عن الاحتمال الاول قيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب محرم

التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كحمراء
وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذهي وهي وزعم انها للتأنيث
وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت
وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي
في مقابلته ذكر في جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة في
مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي
ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التأنيث في لفظها حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه
كظلمة مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي
تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة
ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا
اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا
ولفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا
ايذانا بتأنيث الفاعل في اول الامر الا اذا كان مسندا الى الظاهر
غير الحقيقي فانه لك الخيار في الحاق التاء وتركه والى من هذه
القاعدة ذلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس
طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه

عن

عن الحاق التاء اي في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره الذي
فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى
المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في
الظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى في هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقوله بلا فصل لكان
احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل
ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضر
القاضي امراة وحضرت القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع
اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في
استعماله نحو جاءت اليوم زينب لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا
ضميره فان لحاق التاء او ضميره فيه واجب نحو الرجال جاءت
او جاؤوا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز
تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا
اي سواء كان واحده مؤنثا او لا اذا جاءت المؤمنات او مذكرا
نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير الحقيقي فانت بالخيار ان شئت
الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال
وضمير جمع المذكر العاقلين في جميع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم

اذا اجتمعوا سالمًا فان ضميرهم الواو ولا غير فيقال الزيدون جاؤوا
ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو الضمير المستكن فيه فمقرون
بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا
اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع والنساء والايام
اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء
كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت
وفعلن اي ضمير فعلت مقرون بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن
اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له
واما في جمع المذكر غير العاقل كالايام لانه لا اصل له في التذكير كالرجال
فصار اي صار حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقًا
لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت
لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء لحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث
لنقصان عقلهن اجرين مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي
آخر مفرده بتقدير المضاف اليه او قدر بعد قوله ونون مكسورة قوله
مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم في مسلمان ومسلمين
كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف
حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي

عبارة عن حرف

١٤٩

النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية
وخفة الفتحة ونون عوضًا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا
يلزم توالي الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف
التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك الالحاق او اللاحق
وحده او مع الملحق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة
كونها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء
صح ان يقال بهذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون
دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مفرده مثله في العدد
الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخولهما
تحت جنس الموضوع له بوضع واحد مشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله
ما يماثل في الوحدة والجنس جميعًا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله
ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز
تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما
الطهر والحيض بل يراد بها الطهران او الحيضان على الصحيح خلافًا
لبعضهم فان قلت هذا ينتقض بالابوين للاب والام والقمرين
للقمر والشمس فانه تثنية الاب باعتبار معنيين مختلفين وكذا
القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء

لقوة التناسب بينهما ثم تؤول الاسم بمفهوم المسمى به ليحصل مفهوم متناول لهما
فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميان بالاب
وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فالتعبير بمثل هذا التأويل
ويجري في القرء ايضا فلا يحتاج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه يجوز
لكل واحد منهما حقيقة ولنأول بالمسمى به ليحصل مفهوم متناول لهما
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز
تثنية المجرد والمشترك اللفظي بدونه وهو الذي اختلف فيه والمختار
عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء
وجمعها وكذا علم اذا كان علما ادعائيا لابي بكر باول المسمى وثنى
وجمع وكذا بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم
بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ان لا يذكر في تعريف التثنية
فوائد ضمنه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقته علامة التثنية في
بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه
التغيير لان حكم ما وراءه يعرف من تعريف المثنى فقال فالمقصور
اي الاسم الذي المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وسمي
مقصورا اما لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان

بل هو اولى لانه في الاول احتاج الى ادعاء كون الام ابا لانه في مثل القرءين محرم

اي قال بعضهم ان بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا دون في الاعلام المشتركة علتين احدهما كثرة الاستعمال محرم

كانت الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان
ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا خرج الرباعي
والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي
وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما
بان كان مجهول الاصل او غيره وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى
ممالا او مما كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء
اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على
ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير
زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر
لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك
في قراء اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا كقو
قراوان وان كانت الهمزة للتأنيث اي منقلبة عن الف التأنيث
كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية
للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة

يعني كونه علما له لوحظ فيه في اصل وضعه

اي الشخص الذي سمي

يعني ان المراد به هاهنا هو الثلاثي المجرد المقابل للرباعي والخماسي لا الثلاثي الاعم وقوله بين في محرم

اي كونه مخالفا بطريق كون الف ذلك المقصور محرم

لان الالف التي في آخر كلمة رحى منقلبة عن ياء في الحقيقة

يعني ان يكون المقصور يائيا في الحكم انما هو بسبب كون المقصور

او جملة شرطية عطف على جملة شرطية

واو فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى
ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت اصله وقتت
واجوه ورتما صححت فقيل حمراان وحكى المبرد عن المازنى قلبها
ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا اى وان لم يكن الهمزة اصلية
ولا للتأنيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق فقط
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى
فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة فى
الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء تشبيها بالاصل وفى الاخرى
عن اصلية فشابهت همزة قراء فثبت فى الصورتين كما فى قراءة
وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الشرح
الشريفية ان الاولى من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال
فى رداء الا رداوان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رداءان
بالياء فكان ينبغى ان يقول المص والا ففيه وجهان بعد لام العهد
ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل للاشارة
الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكن قد تصحح كتب

والمراد بالصورة الاولى ان علياء لان همزته منقلبة عن واو او ياء المزيدان للالحاق

اللغات كالمفصل والمفتاح واللباب فى وجدنا فيها اثرا حاكما
باشتهار ذه غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة فى كل
ياء وهذا اعم من ان يكون همز الاصل واوا او ياء وقد يحذف نونه
اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها
مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب
الاتصال والامتزاج فتنافيان وحذف التاء التأنيث
التى قبلها ان لا تحذف من آخر المثنى كشجرتان وتمرتان فى خصيان
واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا
ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد
اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صار كالجزء له
مفرد وتاء التأنيث لا يقع فى حشوة وقيل خصى والى مستعملان
وفيهما لغتان فى خصية والية وان كانت اقل استعمالا منهما
ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اى فى مثانه بالفعل المعاع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس لها قاعدة بل وقع
على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا اى فى جريانه بالفعل المالك
المجموع ما دل اى اسم دل على جملة آحاد مقصودة اى يتعلق بها
القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اى بحروف هى مادة

بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع على انه لا حجر في الالتزام كون الكلمة اسم جمع ايضا واما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال ان جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له في لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا كضمة قفل واذا كان جمعا كضمة اسد وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او يا مكسورة ما قبلها في حالة النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل تبع خلوه مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او الالحاق فقط او مع الحروف على ان معه اي مع مفرده الواحد من جنس معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والكثرة في الواحد قبل ثبوت اصل الفعل اما ان

المفرد الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة اما بزيادة او بنقصان او بالحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دال او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد خرج نحو الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس واذا قصدنا افراده فبقوله مقصودة فاذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فيخرج بها الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو ركب ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجمع الفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قلت ذلك

بحب

ای سواء کان التغییر بزیادة حرف واحد او حرفین او حروف

وهو اقل ما یجوز اطلاقه علیه

لان التنوین یجمع لغرة جواز اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل

يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الطيار واعلم
من الطيار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة
كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله
قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب
والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع
الكسرتين او اليائين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان
آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل
الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتح على الالف مثل مصطفون
في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فاصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط الاسم اريد جمعيته جمع الصحيح
المذكر يعني الجمع جمعية ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا
من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث
مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف
الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي

١٠ اي بعد حذف الالف وقوله

٦٠ اشارة الى علة الحذف يعني ان كان آخره كذلك حذفت تلك الالف في الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الالف و من الواو والياء اللتين للجمع محرم

٩ اراد به ما يقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى الاعم بقوله محرم

٦ اي اريد جعله جمعا وقوله

اراد به ما يقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص محرم

١٠ اي لعدم تغيير بناء مفرده

الاشرف اما اذا فقد فيه الكل كالعين او انسان كالمراة او وا
حد كاعوج علم الفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن
التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون
خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام
وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فلهما
جمعهما بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف
فلا يمنع من جمعيته بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا
فتحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة
قبلها دالة عليها وشرط اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر
الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر
يعقل اي له شرط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط
الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا
غير مستوي صيغة الصفة الكائن ذلك ابا با مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء فانه لا يقال
احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان
معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث
ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستوي تلك الصفة

مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة
فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه
وبين فعلان فعلانة كندمان ندمانة ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل
فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة
بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح
وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مختصا
باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبرى
والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا ملتبسا بتاء التانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو
حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة كما
فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين
بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب
اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها عن الشذوذ
منها سنين ونحو امثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله

من اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه والمؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث
ما لحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط
الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر
فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى للمفرد مذكر جمع
بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون
مجردا عن التاء التانيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات
فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا
على قوله وان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان
اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات
فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان
الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحو ذلك من الاسماء التى تانيثها
غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات
والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر
العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه
وامورة الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير
بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة وايضا المتبادر من تغيره

اى ذلك الاسم المستوى
بان يكون جمعا مذكرا صحيحا
بان يكون جمعا مؤنثا
اى يستوى المذكر والمؤنث

يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض الفيما بجنس مصطفون فان تغير الواحد
فيه يلزم بعد الجمعية واما تغير المذكور من تعريف الجمع مطلقا فهو اعم
من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة
كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك
التغير حقيقيا كرجال وافراس واعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة
وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن
افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس يعني البواقي وافعلة كارغفة
جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا
كمسلمات وفي شرح الرضي انهما اي جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من اوزان جمع الكثرة
يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر
مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر
اسم الحدث يعني ما الحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي
او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان
يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست
جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ونحوها [illegible]

١٥٥

لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاجراء مفعولا
مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي
عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي
غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي
اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال
وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج
اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علم في علم التصريف ويعمل
اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد
عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو
اعجبني اكرام عمر خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الا
بينهما لا باعتبار الشبهة فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل
والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع
مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا
مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير
الفعل مع ان ويشبه مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمروا
ضرب زيد ولا يضمر معموله فيه او يكون الظرف معمول ما لم يسم فاعله
لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اضمار

التثنيين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية
الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فانه
في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه
اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار
قيد الاستتار على ما قيل ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر
الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا
لان النسبة الى الفاعل غير ماخوذ في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه
عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى شبها
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف
اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة
بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعماله اى اعمال المصدر ملتبسا باللام اى بلام التعريف
قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على
ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك
على قلة فرقا بين الشيء وبين المقدر به قيل لم يات في القران شيء

من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل ومفعول صريح بل قد
جاء عاملا بحرف جر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء وان
كان اى المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل باعتبار ابدال المصدر من الفعل
فالعمل للفعل حين غير جوز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجود القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا
او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان المصدر مفعولا مطلقا
واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا
وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل بالاصالة
وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعليه للبدلية ففي
قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر للمصدرية الخ
ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجملة المعترضة لبيان بعض
احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو
اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما
اشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل
به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال من قام به الفعل لكان اولى لان
ما يحتمل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدث ليعم الحدوث
التجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه

قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج عنه ما عدى
الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظاهر
ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
ولحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له
اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام
به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشراح
المص والسيد والفاضل اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما قال السيد و
اخراج الصفة المشبهة الذي ظن منهم ان الاشتقاق لمن قام به
شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن لمعنى الوضع
كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة و
يخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد
ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر واجعل احكام
صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما يعاند

ان

[Margin: لانه ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة — الفاعل — رجال]

ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل
وناصر وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على
هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل
او صيغة المبالغة كحسن او احسن ومضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا كان او رباعيا
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي
مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة مضمومة او لا وقع
كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل
ويتفاعل ويتفعلل ونحو مدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة
ويستفعل فيما هو ضع موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم مستفعل
مقام مستفعل كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا
مذكورا فكما يكون لكل منهم في الميم المزيد مثال يكون لكل منهم في الكسر ايضا
مثال معه فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله
اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى
مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين يكون هو ايضا كذلك
وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له
والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال

والاستقبال

[Margin: يتعلق بالتعلق صيغة المضارع — ويعمل عمل فعله اسم الفاعل]

او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اى بشرط
يشترط عمله من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيان
بينهما ان وانما اشترط احدهما لان عمله لمشابهة المضارع فيلزم ان لا
يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد
بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل
بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه
موجود الآن وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اى على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال
ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه او
جاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه
او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما
النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى
بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اى اسم الفاعل المتعدى للمضى
اى لزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت

وذات الشمال لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا

الاضافة

الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة
معنوية لفوات شرط الاضافة مثل زيد ضارب عمرو امس
خلافا للكسائى فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده
سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها
عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان
له اى لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر
اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس
فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه
فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على
اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه الآن او غدا لانه
فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم
ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى
اخرى بحيث يخرج عن حد الاسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق منه
كضروب وضراب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم

اسم مفعول لاسم الفاعل

عند دخلت اللام

وصدر بضميمة كثير لطول ذيله اى اسم الفاعل فى العمل واشتراطها يشترط
به عمله بناء على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد الاسم الفاعل واما
اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه
عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه
من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى
من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذا المجموع منهما مصحح كان او مكسرا
مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروط العمل نظرا الى اصل
الى صيغة المفرد فرضت ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان
ضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف
النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية خلافا
لما اذا كان مضافا فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا تقول
للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول
الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمى الصلوة بنصب الصلوة واما على
تقدير التنكير مثل قوله انكم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف
لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام حتى الاعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من
فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه الفعل اى لذات ما من حيث وقوع

الفعل

الفعل عليه فمضروب موضوع لذات وقع عليها الضرب واعتذار القائم
من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الاسماء
المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل الفاعل
او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير
فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثى المجرد على وزن مفعول ومن غيره اى من غير الثلاثى
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة
المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى حاله وشأنه فى العمل اى عمل
النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على
صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا
كان معرفا باللام يعمل الماضى ايضا وهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل
ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن
او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من
فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدى ليدل على من
اى ذات ما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو

ط
لانه انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل
المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة اه
الثبوت فيدل على نفس الثبوت فلو
زاد على الحد قيدا اخر هو قولنا فقط
اخرج عنه اسم التفضيل
وافيه

قائم وذاهب مما يشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الحدوث
فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء
او بعد الانتقال كرحيم فانه يشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحُم
فلا يقال رحيم الا من رحم بضمها اى صار الرحم طبيعة له كما يقال كرم يعني
صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب
اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث
عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة
مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة اسم الفاعل
الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا تجي صيغة من صيغها
على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدر ما بحيث لا تجاوز
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة مصدر محذوف
اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به وتكون عملها لمشابهتها اياه فيحاذي
كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط
زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد
فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة

عليها

عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى
جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسئلة لانه
يسئل عن حكمه وبحث ان تكون الصفة متلبسة باللام
او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين ومعمولها اما مضاف و
متلبس باللام او مجرد عنها اى عن الاضافة واللام فهذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اى معمول
الصفة المشبهة في كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة
مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام
مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة
التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع
في المعمول على الفاعلية اى المعمول فاعل للصفة والنصب
على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعرفة و
على التمييز اى جعل تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال
بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي و
الاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة
اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا

حسن وجه بتنوين الصفة ورفع وجه بالفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجرّ وجه بالاضافة
فهذا التركيب ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرّا وكذلك
اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجهه عطف على حسن الوجه اى هو ايضاً بالوجوه المذكورة امثلة
ثلثة لحسن الوجه بادخال اللام على الصفة ورفع وجه بالفاعلية
او نصبه بالتشبيه بالمفعولية او جرّه بالاضافة وانما غيّر الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسيم آخر من الصفة المشبهة
لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة
ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة والحسن وجه ايضا بهذه الوجوه
وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة
المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب
فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها
مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف ذات اللام فان قسمين
منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما
ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف

بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه
غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة
المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة
او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان تكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه
او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادة التخفيف
بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان
اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف
فى صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه و
جميع البصريين يجوزونها بقبح فى ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح فى السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا
الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن
منه وقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين

قوله ما عبارة عن التخفيف بمعنى انتهى

ولا يتعرض لاغتنائها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما المستكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظرا
الى حصول شيء من التخفيف في لفظه وهو حذف التنوين والنون
من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة
المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من
تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول
والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها
وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه و
حسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان
الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها
احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن
لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة
اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها
قبيح لعدم الارتباط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير
ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر
بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا

ضمير

ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعلها ولو كان فيها ضمير
يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان
الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك
الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي
ان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصبه وتجره ففيها ضمير الموصوف
ليكون فاعلا لها فتؤنث انت الصفة بتانيث الموصوف
فتقول هذه حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة
اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان
وجها وتجمع ايضا اي الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل
الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين اي اسم الفاعل لغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول
لغير المتعدي ايضا الى مفعولين لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى
مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك مقام الفاعل
فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما
ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم
يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما نحو زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب وبنصبه وجره واذا كان

متعدّ بيان لا يجوز اضافتها اليها ولا نصبها لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلاً زيد ضارب اباه
وزيد معطى اباه لم يعلم انّ اباه فى المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيهاً بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول
ثان للمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيهاً
بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة
المنسوبة تقول زيد تميمى الاب مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً اسم
التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف
قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل
اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فى اصل
ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف
اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف
ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات
وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم
التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان

بجب

بجب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير
واشرر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى
لا رباعى مجرد لا مزيد فيه ليمكن البناء اى بناء افعل وفعلى منه
اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على
تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع فيه الزيادة على
ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا
يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد والمزيد فيه فان هذه
الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف الثلاثى المجرد او
بعض حروف الرباعى المجرد كلها اصول او يكون من حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجاً منهما فلا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اى من ثلاثى
مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهرى لان منهما اشتق افعل
لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زايد الحمرة والعور
وهذا التعليل انما يتم بالحقيقة ان افعل الصفة مقدم بناء على
افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة

اى لهما لا تقبل

مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى
موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
المشتق من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان
قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان الآخر
زيادة عليه على غير فتوصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد
ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا
مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر
لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه خرج على هذا التقدير اشتق
احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق
لكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان
المراد بالحمق ما يبدو ويظهر اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وشبهها على عنقه وهو ذو لحية طويلة
فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل ونقلدها اخوه
بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فيه
بيته من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق
من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل
وابلد ممن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا

يقول

يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عدّ احمق من قبيل
حيث قال ينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان
الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق
وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل
لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما فباعتبار اطراد الكثرة فاقتصر
على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة
نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى
هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل
على احد ثلاثة اوجه وهي مستعمل بالاضافة او بمن او باللام على
سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه للتفضيل
الشيء على غيره فلا بد حينئذ من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره
مع من والاضافة ظ واما مع اللام فهو في حكم المذكور لان
يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا
او حكما كما اذا قلت شخص افضل من زيد قلت عمرو والافضل اي
الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في
افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل
الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل

فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا
يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولستَ بالاكثر منهم
حصىً وانما العزة للكاثر فقيل ح فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اى لستَ ح بينهم بالاكثر حصىً ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لغوا
الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز
ان يقال فى مثله ان المحذوف وهو المضاف اليه نحو اكبر من كل شيء
او انه ح نوع محذوف اى اكبر من كل شيء فاذا اضيف اى اسم
التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
اى اصل زيادة موصوفه المقصودة به على ما اضيف اليه
اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم والا
يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع
افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط فى اسم التفضيل
بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم وداخلا فيهم بحسب المفهوم
اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من
الاستعمال تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل
زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع فلا يجوز بهذا
المعنى يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه

وال

والثانى ان يقصد زيادة مطلقة اى ثانى معنييه زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اى اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف
اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك
نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش وافضل الناس ح بين قريش
وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم لقولك يوسف
احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوته يوسف وان
تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغدادى اعلم مما سواه وهو مختص
ببغداد لانها منشأه او مسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى
اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف
اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا
وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان والزيد
اوهند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه
افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه
مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل صفة له نحو الزيدا

ن

افضلا الناس او الزيدون افضلوهم وصند فضلى الناس
والهندات فضليا تهن والهندات فضليات تين لشابهة ما فيه
الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل
المضاف وهو الذى تقصد به زيادة مطلقة والقسم الموصوف للام
منه فلابد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها
مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه من التفضيلية لفظا او معنى
لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذى استعمل بمن
مفرد مذكر لا غير اى لا غير المفرد المذكر لا حضارهم طرق اداة التثنية
والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه
بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينهما وبين باب لعم فكانت تمام الكلمة
ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
وانما خص المظهر لانه تعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف
لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل
لانه لا ينصب المفعول لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او
مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فانه فعل دال على الفعل الذى
قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من

بفضل

يضل عن سبيله واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا لانه
لان الظرف والحال يكفيها رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم
راكبا والتمييز ينصبه مما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم
يعمل الرفع بالفاعلية لان شرط العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو
لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه
لما كان هو الاصل فيه وهو مستعمل بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
تقدمت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم
التفضيل صفة اى وصفا ثبتا وهو فى اللفظ لشىء معتمد عليه
بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وصح فى المعنى صفة لمسبب
مشترك بين ذلك الشىء الذى اعتمد عليه وبين غيره مفضل
ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشىء الذى
اعتمد اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار
تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا و
باعتبار الثانى مفضلا عليه منفيا من بعد لكان او حالا عن اسمه
او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشىء الذى ثبت له
اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين

عاين زيد مفضل باعتبار عاين الرجل مفضل عليه باعتبار عاين
زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ تابعاً لشيء وهو في المعنى
لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك السبب
حتى تنحط عن رتبته كالصفة المشبهة لانحطاطها رتبتها عن رتبة
اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
اولم يكن مثل زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك السبب
مشتركاً مفضلاً من وجه ومفضلاً عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات
ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عاين زيد
فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ مطلقا المقيد تارة
بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا
يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات
بين المفضل والمفضل عليه ليستدل لو انجر عن المعنى التفضيلي بالنفي
كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا
عند كونه منفيا يكون الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا
يكون بمعنى الفعل لانه احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل
في المواد الاخر بمعنى فعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن
وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين

احدهما

احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى
النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد
انه ليس احسن كحل عاين رجل فيبقى اصل حسن كحل عاين رجل مقيساً
الى حسن كحل عاين زيد اما ان يساويه او بان يكون دونه
والمساواة تناسب مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن
عاين كل واحد الكحل دون حسنه في عاين زيد فيكون احسن مع النفي
بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل حسن قبل تسليط النفي عليه مجرداً
عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن
وتوجه النفي الى حسن رجل مقيساً الى حسن زيد اما بالمساواة
او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فيرجع المعنى
الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عاين زيد فانتفى المساواة
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد
بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزيادة على شيء ما يشابه
مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفاً نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن
الزيادة فانتفى الزيادة فيحصل من جميع ذلك ان احسن كحل عاين
رجل دون حسن كحل عاين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان
زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في

في المظهر حقه ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه
من زيد جائزا اي جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين
فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين
بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال
بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه
فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان
يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا الكحل
بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا اجنبيا بين احسن وبين معموله اي
بين ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول
قوله منه في عين زيد بالاجنبي وهو الكحل اذ الكحل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية
فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يكون الكحل بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية
ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عمل فيه من معنى الابتداء العامل في المبتدا
وهو اذ العامل في الحقيقة ح معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما
اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ح فانه معمولاته من حيث
انه اسم تفضيل ولو قدم منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين
احسن

احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد
ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل
في عينه منه اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا
مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا
المقصود والكلام فيها وانما قيد بمسئلة الكحل وبين شرائطها
وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان
اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر
عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وتنقل بهذا
التقريب الى ما نقله سيبويه واستشهد به في اثبات هذه
المسئلة ويطبق بعض الصور عليه فقال ولك ان تقول ما
رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد فاقيم عين
زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة
في لو رفع لفظ العين من البين واكتفي بمن زيد لكان اخصر مع
ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل
هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ
يتعدد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين الخ

كان الكحل فيها مفضلاً عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها
الكحل كان اصله ما رأيت عيناً احسن فيها الكحل منه في عين زيد
فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره عيناً
مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او
نقول معناه ما رأيت عيناً كعين زيد في كونها احسن فيها
الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسناً
ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو
رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية
مع مجرورها مقدرة فيها ايضا ای ذكرنا مثل ولا ارى منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رأيت كعين زيد قولا
يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ تاما وهو مبتدأ
المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة
في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام
بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا
لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع

والمستغنى

واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة نفي وادي السباع
الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتائية من اي اوائل
كالتحية من حيى او حي وهو المكث والتأني وساريا من السرى
وهو السير في الليل فقوله ارى اما من الرؤية البصرية او من رؤية
القلب فعلى الاول واديا مفعوله الاول وكوادي السباع حال
منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع
مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد
من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية و
اقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والضمير المجرور عائد
الى واديا وركب فاعل وجملة اتوه صفة له وتائية تمييز عنه
لنسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اى اتيانا تائية
واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول المسند الى ضمير واديا
والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه
وما في ما وقى الله مصدرية وساريا اى ركب ساريا مفعول
والمستثنى مفرغ اى واديا اقل في كل وقت الا وقت
وقاية الله ساريا فقوله مررت على وادي منسوب الى السباع
لكثرتها فيها والحال انى لا ارى مثل وادي السباع حين احاطه

الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع
ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت
الاوقت وقايه الله سبحانه ركبا سار ليلا اي سيرا بالليل عن الآفات
والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا
اقل به ركب اتوه منهم كوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية
لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما
قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار
حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم
بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة
وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن
في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في
نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد
بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في
نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر
في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على
ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان

وثانيها

وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما
معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد
في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي
بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحروف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة
في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج
به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة
لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد
وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي من
خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى
الحال او لتقليل الفعل المضارع او لتحقيقه وشيء من ذلك لا
يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول
على الاستقبال القريب على الثاني على الاستقبال البعيد و

[Margin notes:]
١٧٠
يعني
لتعقلي
الشي في تعريف الفعل
الى
حد
وانما قال السين بالالف واللام لان السين يجيء على خمسة اوجه سين الاصل وسين الزيادة وسين البدل عن صاد وسين الطلب وسين سوف فسين الاصل مثل بجد وسين الزيادة مثل استطاع وسين البدل عن صاد مثل قوله تعالى اهدنا السراط المستقيم وسين الطلب مثل استخرج واستفهم وسين سوف مثل سيعلم فعرف هذا بالالف واللام
تحت الفعل مطلب

ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه
او للنهي عنه كلا للنهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط
وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على دخول قد وانما خص بلحوق تاء التانيث لانها تدل
على تانيث الفاعل ولا يجيء الا بما له فاعل والصفات استغنت
عنها لما يلحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلا يجيء اختص بالفعل ساكنة حال عن تانيث احتراز عن
المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد نحو تاء
فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه
تا فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يجيء الا لما له فاعل
والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع اصل
نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع الاصل وخصص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر
الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من
الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية
ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان
على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان

يكون

اي لا بد

الكلك قلندي

الكسو

اي پرده

ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع
الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول
الفعل فلا ينتقض بمنع لفظ امس وبالدلالة ما هو بحسب
الوضع فلا ينتقض بمثل لم يضرب وجمعه بان ضرب ضربت
مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون
الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع
الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول
ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح
فلكونه اخف الحركات مع الغير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على
على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد
الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح
ومع غير الواو فانه يضم معها للمجانسة لفظا كضربوا او تقديرا
كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت
اي حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين في اوائله يعني الحروف
التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي وقوع

يلس فيعل

مباحث المضارع

ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالسين عطف
على وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا و
لتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين
فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما
كما ان الاسم يختص بواحد من معانيه بواسطة القراين واعرب
المضارع لمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ
المضارعة في اللغة المشابهة وهي مشتقة من الضرع كان كلا
الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فالهمزة من تلك الحروف الاربع للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا
مثل اضرب والنون له اي للمتكلم اذا كان معه غيره واحدا كان
ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما مأخوذان من انا ونحن
والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا
وللمؤنث الواحدة والمؤنثتين غيبة اي حال كون المؤنث
والمؤنثتين غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي
غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما
اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم

يعرب

يعرف بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة
فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى
لموافقته السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي
اي فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج و
مفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف
مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي
غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولان في هذا الكلام في
قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم
يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع
مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد
لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها لزم
دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة
والنون جمع المؤنث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا تقبل الاعراب واعرابه
اي المضارع
رفع ونصب يشاركه الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم
والصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخر حرف علة المجرد
عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل

يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث
مثل يضربن وتضربن والمخاطب للمؤنث مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب في الواحد المذكر الغائب وتضرب في موضعين
في الواحدة الغائبة المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب
في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حالة
الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة
لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم
يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك
في خمسة مواضع بالنون حال الرفع وحذفها اي بحذف النون
حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في
الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا اه والمضارع المعتل الآخر
بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء مستثقلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب
لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو
والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب
لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة

والفتحة

١٧٧

والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى صح
والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع
المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء
كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب
الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في
زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت
رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا كان
كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع و
ذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع
لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو
سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي
نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب
خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما عن الاعراب مع تقديره صح
فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم
لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم

اي مع تقدير الفعل فعلا الذي هو كاد في الفعل

السبابين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم واما
عدل عن الكل لما نجئ في باب افعال المقاربة انشاء الله تعالى
وينتصب اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله
لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في
اى شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله
اذا ان خففت وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن
المضاف اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها
وبعد لام كى نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهى اللام الجارة
الزائدة في خبر كان المنفى نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة
جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية
وبعد الفاء نحو زرنى فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمكة
وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطينى حقى فان الواو
والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف
الاخبار على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم
من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرنى فاكرمك ليكن زيارة
منك فاكرام منى اياك وفي لا تاكل السمكة وتشرب اللبن لا
يكن منك اكل السمكة وشرب اللبن معه فان التى ينتصب بها

المضارع

المضارع مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتح ومثل
ان تضربوا جزم الكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التى
تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هى ان المخففة من ان المثقلة
لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف ان الناصبة فانها
للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اى ان الواقعة بعد
العلم هذه اى الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان
التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته
على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوعهما كليهما فيجرى
في ان التى بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اى
معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون
في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى تناقض لان لن
تقتضى التأبيد وحتى يأذن الانتهاء واذن التى ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى ان لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب
لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه
سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع

اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهي لا تمكن الآن الا في الاستقبال
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن حدثك
اذن اظنك كاذبا او كلاما صحا كقولك لمن حدثك انا اذن اظنك
كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
مثال لما لا يحتمل الا الاستقبال فقول اذن مبتدأ وقوله اذا لم
يعتمد ظرف لانتصاب المحذوف كما اشرنا اليه وقوله اذن تدخل
الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات
اخواتها الآتية لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين
اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن
بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف والاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي
ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا

او

او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية
او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال
حتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر
الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى
بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر
زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير
حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها
تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان
الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون حتى زمان التكلم
بعينه وسيجيء بيانه او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول
كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية
للحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول فحكيت هذه الحالة
وحكيتها في زمان التكلم على ما كنت حكيته وكان ما بعدها
حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته
في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان
لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف
ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ

بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدا ليكون الفعل
خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما يتوهم بعضهم فيرتفع اى
ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون
ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى واى فات
الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن هذا مثال
لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومثل
اى ومراجل مضى من الامرين اى كون حتى عند ارادة لحكاية الحال
ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر
الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها
فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان تجعل كان فيه
ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها
عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا
الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه يجب ان يكون ما
بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها
وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك فى وقوع السبب وصح وجاز فى وقت حصول كان التامة
نحو سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن

ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير فى
هذا المقام محقق والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان
يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز
فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحيته
تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا
وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع فى
هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله
ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه ولام كى
التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التى
ينتصب المضارع بعدها هى لام تاكيد للنفى بعد النفى لكان لفظا
مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا
جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر
بان المقدرة فكيف يصح الحمل قلنا على حذف مضاف من الاسم اى ما
كان من صفة الله تعذيبهم او من قبيل رجل عدل اى ما كان الله ذا تعذيبهم
او على تأويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء
التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها

انه معطوف عليه بر قيد مقيد الاسم معطوفه قيد لطلق لا لازم

لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية ما
قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على
السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية
لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اى قبل الفاء
احد الاشياء الستة ليبعد بتقديم الانشاء او ما في معناه من
النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اى ليكن منك زيارة
فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اى لا يكن منك
شتم فضرب مني فيندرج فيهما الدعاء اللهم اغفر لي فافوز
ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشرب
اى هل يكون منك ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
اى ليس منك اتيان فتحديث مني ويندرج فيها التحضيض نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه اى ليت لي ثبوت مال فانفاق
مني ويندرج فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض
نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة
خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل

فتغيير

عليها

عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر المعطوف على مصدر متوهم
مما قبل الفاء واما نحو سا ترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
فلا يجوزون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو
التي ينتصب بها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين
احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو
للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما
يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء الى الواو كما تقول مثلا زرني
واكرمك اى ليجتمع الزيادة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس
واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان و
الا ان بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان
المقدرة بعدها لان ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم
تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى الى ان تعطيني
او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى
لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل
مصدر مجرور بالى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقي

والعاطفة اى حروف العاطفة مطلقا سواء كانت
من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فمن
غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها فتنصب
المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتمني او فتشتمني او ثم تشتمني فثم
ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء لكنه
مشروط بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان
مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان
اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط
معنى الى ان وقيل مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة
بعد حتى والظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب
بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما
ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان
خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به
كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب
ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر
ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع

ما الحق

ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع
الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وتذهب لان هذه
الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب
زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم
تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الا
غلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وحتى بهذا المعنى لا تدخل
على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب
في الجميع يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما
اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
ووجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب
بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اى على ان لاستكراه
اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم
ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل
لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل
مع الشذوذ كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى في رواية النصب

هذا

ولكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها
ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعمل
فى معنى النهى احتراز عما استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات
تجزم فعلاً واحداً وكلم المجازات اى ويجزم المضارع بكلم المجازاة
اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف
ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازاة
ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث تجزمان الفعل المضارع
مع ما واما بدونها فلا واين ومتى ومهما تجزمان المضارع مطلقاً
سواء كانا مع ما اولا وما ومن واى وانى واما الجزاء المضارع
مع كيفما واذا فشاذ ولم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما
فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان
معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها
ومن التعذر استواء قراءة قاريين فى جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى
هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة
عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وستجئ بيانها
ان شاء الله تعالى فلم اقلب المضارع ماضيا وتنفيه اى تنفى

المضارع

لو مصدرية بجواب الحال لا يبعد

المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عائدا الى ما هو اقرب اعنى
ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى وتختص
اى لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه
الندم اى عقيب ندم ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى
وقت التكلم بها واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم افاد
استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى
وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل
نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب
كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع
اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما
يركب وقد يستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه
الندم ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام
الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد
الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا

فليصلوا وثم ليقضوا ولا الناهى وهى لا المطلوب بها الترك
اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا الناهى ضد فتحها اى لا الناهى
التى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل
على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا اوغائبا
او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا
والثانى مسببا وفى شرح المص وكلم المجازات ما يدخل على شيئين
لجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشئ
سببا للشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية
الشئ للشئ بل ملزومية الشئ بشئ وجعل كلم المجازات دالة
عليها ولا يلزم ان يكون الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا
ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد هما
فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان
تشتمنى اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام
مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة
بينهما اظهار المكارم الاخلاق يعنى انه بمكان يصير الشتم الذى
هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده وسببا ان

منها

ای هذان الفعلان اولهما شرط لانه شرط لتحقق الثانى
وثانيهما جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على
الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرنى
ازرك او الاول فقط مضارعا ان تزرنى فقد زرتك فالجزم
واجب فى المضارع لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع
صلاحية المحل وان كان الثانى مضارعا فالوجهان اى فيجيء
الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو ادات الشرط والرفع
لضعف التعلق لحيلولة الماضى والفصل بغير المعمول نحو ان
اتانى زيد اتاه او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
تقصيرا للماضى نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم
اخرج ويحتمل ان يكون تقصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان
قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كانت قميصه قد من دبر فكذبت
اى فقد صدقت لم يجز الفاء فى الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه
لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا اجنبه عن الربط كقولك
ان اكرمتنى اكرمتك فان اكرمتنى لم اكرمك فانما قال بغير قد ليخرج عنه
الماضى المتحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان

اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه فان
كان اى الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان
منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن [illegible]
فيه الفاء لعدم تاثير ادات الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان
بالفاء وتركها لان ادات الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر
في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت
لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه ان لم يكن قويا
نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم
الله منه والا اى وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين
فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان
اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تاثير
لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية
او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما ولم او لن
الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف
الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة
الاسمية التي جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء

لانها   مفعول فيه   وقعت

لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر فهي بمعنى الفاء التعقيبية ولكن
الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان
اذا الشرطية مختصة بالفعل فاختصت هذه بالاسمية فرقا
بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
اى فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة
انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اى ان تزرني اكرمك
والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعل يكن خيرا لك
والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم
ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون
مسببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم له نحو تقدير ان
مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
جزاء له وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل
على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة فيكون
ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع واقعا
بعدها ملك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان

مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فتجزم بها
نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب
فايدته دخول الجنة وهو سبب لها وقصدا دائك السببية
فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له
فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر
تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا
تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمتنع ذلك عنده
فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار
وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه
بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة
الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما
اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان
صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قرا يرثنى بالرفع
اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون
اى عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها
واما قوله خفف امره يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها
مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون لفظة الماضى والمضارع على

المضارع

المضارع ويريدون صيغتهما وفى بعض الشروح انما قال مثال
الامر لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع من الافعال اشتهر فى
المعنى المصدرى ايضا فاراد التنصيص على المقصود وهو فى الاصطلاح
النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف وهو
صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او
متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه
يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب
والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم
آخره اى حكم آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء
على السكون لانتفاء ما يقتضى الاعراب وهو حرف المضارعة لان
مشابهته بالاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه فى الصورة حكم
المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون
الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه بما فيه اللام من المجزوم معنى
اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما
تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد

من حيث ان كل واحد منهما تطلب فعل

اى وُجد

حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى
امرًا تقول فى تعد عِدْ وفى تضارب ضارِبْ ولم يذكر المص
هذا القسم لظهوره وان كان بعده اى بعد حذف حرف المضارعة
حرف ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما
يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال
لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان
كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعًا للالتباس بالمضارع على تقدير
الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة مكسورة
فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة
فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس بالمجهول من الاضراب ولو فتح
لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو فتح لا
لتبس بالماضى الرباعى نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة
ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده
فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة
اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم
الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل

المفعول

المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة
او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان
يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفاعل
اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته
دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ ودُحْرِجَ
واُعْلِمَ واختير له هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن
فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة
المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى
اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة
الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر
من ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهص وتدحرج
لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهصت ودحرجت
خوفا للبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى ومعتل العين
اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد علينه مثل طوى وروى من

اى افعل ما لم يسم

التضعيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في
يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر
لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته
ذكر معتل العين في المبني للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما
ذكر بالافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من
العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل
واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام
وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان
تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها
نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء
بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حال
الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف
المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من
الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء
وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بلا نقل بالاسكان

لة

را اللد

وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب
الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال
نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلاثة فيه اذ تبير وقد فيهما مثل
قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس مثل قيل
وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما
استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما
اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء
اذا كان واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان
اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقيم مفعوله مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويتدحرج ويستخرج
ويتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة ونقل المضارع بالزيادة
ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا يا كانت
او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام
لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل
يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل
وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور

من الثلاثي المجرد بالماضي المجهول من معتل العين

ج

فلو قال المتعدي ما لا يمكن تصوره الا مع متعلق غير الفاعل لكان اصوب

حيث نحوه محذوف او ... الفعل المتعدي او هذا بيان الفعل المتعدي هكذا

والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل
وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به
فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل
ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان
فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله
بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي
بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا
وبتضعيف العين نحو فرحت العين زيدا وبالالف المفاعلة
نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت
بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما
عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلاثة كاعلم واري
بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة

متعديين

اي ضرب زيد عمرا امام الامير
ضرب زيد عمرا يوم الجمعة
ضرب زيد عمرا راكبا معنى الحال
والراكب حال من زيد او من عمر
عصام

متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد
مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر
وهي انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست اصلا
في التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة
اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى
ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز
الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه
كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز
تركهما معا افعال قلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا
وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى
الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت
وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن
وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم
تدخل اي هذه الافعال على جملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك
الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما
اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما

اولا انه لما كانت بمعنى الاخبار المشتمل
على الاعلام لان الاخبار المستفيد انما
يكون من علم او ظن اجريت مجرى
اعلمت في التعدية الى ثلاثة مفاعيل
وعند المبرد انها متعدية الى مفاعيل
كاعلمت وليست مجراة مجراه
سيد عبد الله

وعدم جواز كونه مع الفا...
ضميرين لشيء واحد فلا يقال
اعطيتني واعطيتك
عصام

ما نشأت هذه الجملة عنه حتى تكلمت بها واخبرت بها
عن قيام زيد اعني العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك
ظننت لبيان ان ما نشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن و
كذلك البواقي فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي
الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها
ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بشيء ولا يوجد في
غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر
فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ
وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معاً بمنزلة
اسم واحد لان مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد
ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في
قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوط من تحت بنقطتين اي
لا يحسبن هؤلاء البخلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غراتك انا
طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جاز عليك فحذف

جاز

جاز عليك الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه
يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير
من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان
معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة
بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما فيهما
نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من
المعلوم ان الانسان لا يخلو عن العلم والظن واما مع قيام
قرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
صحيحا ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم
او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا ومفعولين
لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلها مبتدأ وخبرا مع ضعف
عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو
ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على
تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني
وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير

التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير
التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه
نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم
احسب زيدا وبين معمولي انّ نحو انّ زيدا احسب قايم وبين
سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاني زيد احسب وعمرو ولا شك ان الالغاء فيها
في هذه الصور واجب فلهذا قيّد جوازه المبني عن جواز الاعمال ايضا
بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما
خص هذا الالغاء الجايز بالذكر مع انّ ايضاح خصايصه بالتوسط
~~وكثرة وقوعه بخلاف [illegible] مستقلين~~
~~لعدم صحة نحو مثل زيد علمت قايم اي زيد قايم في علمي بهذا المثال~~
~~التوسط ومثال التاخر نحو زيد قايم علمت.~~ ومنها اي ومن خصايص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا
دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما
سيجي مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى
الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها و

قبل

وانما قال الاستفهام
لانه يعلق حرف الاستفهام
اشتغال الاسم وافية

وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام
لم يعلق نحو اعلمت زيدا والف

اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها نحو علمت ازيد عندك
ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة
فمثال النفي نحو علمت ما زيد في الدار ومثال اللام نحو علمت لزيد
منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لانها تقع في صدر الجملة وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها
بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبارها احدهما لفظا والاخر
معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من
قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق
لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويز ها وجوده فلا تقدر على
الزوج فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند
انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزئاها
على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق
بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز
لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى

ومنها اى ومن خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فا
علها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء
واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم
يختص جواز اجتماعهما بفعل دون فعل نحو اياك ظلمت مثل
علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال
فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول متاثرا
واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا
فقصد مع اتفاقهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان ومن
ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول
فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل
واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صار كونها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف
اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما
افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في
الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به وقد اجرى مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني

لانها

اى الجملة الاسمية

لانها نقيضا وجدتني فجرا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك
اجرى رأى البصرية والحلمية على راى القلبية فجوز بها جوز فيه من
كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد
اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة واماي وكقوله تعالى
اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اى ولبعض افعال القلوب معنا
غيرها حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاولى
وهي اما العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا
متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص
بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت
ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت
اى تحملا
يتعدى به اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمت
زيدا اى اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت
نحو علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم
عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت
طالما ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت

فظنين بمعنى مفعول علامه

تقول وجدت الصالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراد
ان لها معانى أخر قريب من معنى العلم والظن تعرض لعلم بمعنى صار
مشغوف الشغفة الغلب ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجد
وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم
والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لاتتم بمرفوعها
كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل
على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى
هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت
له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع له فى الافعال
الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولوجعل الموضوع
له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة
على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك
ان الكلى جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة

عنه

عنه فخرج الافعال التامة ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الا
فعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف التامة
فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت
عن حدها فظهر بما ذكران هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الا
فعال التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح
وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح و
وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام
وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ولفظ
انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كما تقول تمم هذه التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل
زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقعد اى جاء فى قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان
يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من القراءة
ونحوها اى لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير
فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت

غفلت

امك ومعناه انه حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعدت
ناقصة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة
كأنها حربة اى رمح قصير قال الاندلسى لا تجاوز جاء وقعدت
الموضع الذى استعملها العرب فيه خلافا للفراء ثم دخل هذه الافعال
وما كان نحوها على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء
الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال نحو
اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه
اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية
اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر وهو
غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه
الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى لتشبيهه بالمفعول
به فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة
لثبوت جزءها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى
دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد
فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله
لثبوت جزءها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف
احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسيم له كقول الشاعر بتيهاء قفر و

والمطى

الشفرة بالفتح السكين العظيم وشفرة السيف حده صحاح

المطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا فيكون فيها ضمير
هذا ايضا عطف على قوله لثبوت جزءها اى كان تكون
ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة
بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت وآخر مثن بالذى كنت اصنع ويكون تامة عطف
على قوله يكون ناقصة اى كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة
الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة
والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة
وهى التى وجودها وعدمها مساو لا تخل بالمعنى الاصلى كقوله
تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو
فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس
المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة
استيفاء لجميع المعانى لانها وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا
او من بكر الى عمرو بحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول

اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان يكون ناقصة وتامة وزائدة والناقصة ثلاثة لامتناع كون اقسام الشئ قسيما له وايضا لم خصص الاول بالناقصة مع ان الاخرين تامة وزائدة لئلا يطول الكلام وافيه

انما خصص بالناقصة دون الاخيرين لوجود اسم وخبر الناقصة دون الاخيرين [illegible] وافيه

وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فبالك من نعمى تحولت ابؤسا

واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد سرورا واضحى زيد ضربا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار ولم يرد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سرا معناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سايرا معناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد جاء هذان الفعلان تامين نحو ظلت بمكان كذا وبت بمكان طيب لكن لما كان مجيئهما تامين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين و فصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح

فهذه

فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا ذهب فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الاوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللب وطرح بها الحق وعاد وغدا وراح فاسقطها عن السابق اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قبل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس قسما على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة افاد دلالتها على الاستمرار فلان النفى ما خوذ

قوله فبالك من نعمى تحولت ابؤسا استغاثة من اجل تحول حال النعمى بالنقم وهو النعمة وضمير تحولت عائد اليه اما بارادة التعدد بالمصدر او بجعله ابؤسا وسشد اثر فجمع وان كان واحد التعدد الخبر عصام

فی معنی هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفی علیها
کانت معانیها نفی النفی وهو استمرار الثبوت واعتبار الصلاحیة
والقابلیة معلوم عقلاً ویلزمها ای هذه الافعال الاربعة
اذا ارید بها استمرار الثبوت النفی بدخول ادواتها علیها لفظا
وهو ظاهر او تقدیرا کقوله تعالی تالله تفتؤ فانه لو لم یدخل
ادوات النفی علیها لم یلزم نفی النفی المستلزم للاستمرار المقصود
منها وما دام للتوقیت ای لتعیین مدة ثبوت خبرها
لاسمها بان جعلت تلک المدة ظرف زمان له وذلک لان
لفظة ما مصدریة فهی مع ما بعدها فی تاویل المصدر وتقدیر الزمان
قبل المصادر کثیر واذا قدر الزمان فلا بد هناک من حصول کلام
یفید فائدة تامة الی هذا اشار بقوله ومن ثم ای ومن اجل
انه للتوقیت امر مدة ثبوت خبره لاسمها احتاج الی وجود
کلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غیر مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زید جالساً
ای اجلس ثبوت مدة جلوس زید فما دام لم یشفع بما دام لم یستقل
باجلس ولم یحصل من المجموع کلام لا یفید فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرة بحرف النفی فانها مع اسمها واخبارها کلام مستقل

بالافادة

بالافادة فلا حاجة الی وجود کلام ورائها ولیس لنفی مضمون
الجملة حالاً ای فی زمان الحال مثل لیس زید قائما ای الآن
وهذا هو مذهب الجمهور وقیل هی لنفی مضمون الجملة مطلقا
ولذلک یقید تارة بزمان الحال کما تقول لیس زید قائما الآن
وتارة بزمان الماضی نحو لیس خلق الله تعالی مثله وتارة بزمان
المستقبل نحو قوله تعالی الا یوم یاتیهم لیس مصروفا عنهم وهذا
مذهب سیبویه ویجوز تقدیم اخبارها ای اخبار الافعال
الناقصة کلها علی اسمائها اذ لیس فیها الا تقدیم المنصوب علی
المرفوع فیما عامله فعل فان ارید بجواز التقدیم نفی الضرورة عن
الضرورة عن جانبی وجوده وعدمه فینبغی ان یقید بمثل
قولنا لم یعرض ما یقتضی تقدیمها علیها نحو کم کان مالک او تاخر عنها
عنها نحو صار عدوی صدیقی وان ارید به نفی الضرورة عن
جانب العدم فقط ان یقید بمثل قولنا اذا لم یمنع مانع من التقدیم
وحینئذ یجوز ان یکون واجبا کالمثال المذکور وهی ای الافعال
الناقصة فی تقدیمها ای تقدیم اخبارها علیها ای علی تلک
الافعال واقعة علی ثلثة اقسام قسم یجوز تقدیم اخبارها علیها
وهو من کان الی راح وهو احد عشر فعلا لکونها افعالا وجواز

تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال نقوتها وقسم لا يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما
نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وخالف
هذا الحكم خلافا ناشئا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب
المفاعلة لتقدمهم وكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في
غير ما دام لان ادوات النفي لما دخلت على الفعل الذي
معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم
ما في حيز النفي حينئذ وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور
من بعضهم مع بعض فان الافتعال بمعنى التفاعل المقتضي
لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة
ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا
يجوز اجراؤها للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون
وسيبويه والسيرافي والفارسي يجوز بناء على انه فعل وجواز
تقديم معمول الفعل عليه وبان الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة

ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان
يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه بوقوع الخلاف
منها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر وضع لدنو
الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على
المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك
الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه به فيعمل في
قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجوا ذلك وتطلبه لا انك جازم به او
وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول
بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله
للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذه فيه وشروع في
الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل
في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه
فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى فعل

سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف حيث لا يجي منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك
من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا
يتصرف فيها فنقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان
يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية
بمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد
اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج
بتقدير المضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في
جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا
عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان شبيه بالمفعول وليس بخبر
لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى
الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء
فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا

مما

مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام
الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح
الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال الاخر
عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوعها فقط وهو ما كان منصوبا في الا
ستعمال الاول فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر
فاقيم مقامها فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على مرفوعها
من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد
فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم
عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر
عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى و
يخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيدا اسم عسى وان يخرج خبرا له
مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى مستكنا فيه ضمير زيد
وحينئذ ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة وقد يحذف
ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فيقال
ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان
كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

كان الاصل ان يكون ورا، ه فحذف ان فيه دون الاستعمال
الثاني لعدم ثبت بهته قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج
والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد نقول كاد زيد يخرج
فخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فما
عليه اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول
الخبر في الحال باعتبار احد معنيه خبر عن ان لدلالته على الاستقبال المنافي
للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان
عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمحى
فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر
من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي
كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول
الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون
للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي كقوله تعالى
وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه [illegible]
فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم
يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس
الهوى وتسليمهم تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو

لا

فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيروه تخطئتهم
واجيب عن الاول بان قوله وماكادوا يفعلون يدل على انتفاء
الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل
على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين
انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة
بعض الفصحاء تخطئة ذي الرمة وذي الرمة في تسليمه تخطئته روي
عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة
في عزة قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة
في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم
يكد يراها واتى بهو لم يراها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد
وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونها المتمسك في الدعوى
الاول بقوله وماكادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك
والجواب عنه في الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على
يكاد انتفاء على قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي
الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن

عنبسة على وزن حلبة من علماء العرب
عصام

لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت
وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل ودنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ
في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق
يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس
اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه
الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير
ان تقول طفق زيد واخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال
الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على قوله
طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل
استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء
زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر
النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان المعرف
للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته
وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية ولا يضر ايضا فهو ما
وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره

لانشاء التعجب صح

واما

واما لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلّ عشره فانه فعل
وضع لانشاء التعجب وليس بخارج الا ان هذه الافعال ليست
موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع
لانشاء التعجب بحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكره المواد
النقض بكثيرا ما يستعمل في الدعا وله اي لفعل التعجب او لما وضع لا
نشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط
ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا
يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي اي
افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان
اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث
ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل
وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل
الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد
مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه اي يتوصل بما يبنى من فعل
لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف
فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جاز فيهما على الصيغة

التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير
جائز فيما عدا ما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير
بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام
يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد
احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغير ان كما
لا تتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير
وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى
واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل
واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد
فكانه اعتبر القصد ولا تصرف فيهما بايقاع فصل بين العاملين
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان
مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم
الى الآن لم ينفصل بزمان المتكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدا
اي على ان يكون المصدر بمعنى اسم مفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
وفي بعض النسخ فابتدائيه ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة

مناسب

مناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عنده وما بعدها اي
بعد ما الخبر باب بشر اي خبر ذا الباب موصولة اي ما موصولة عند
الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء
عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي
وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين
واما افعل بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا
فعل كاغد اي صار ذا غدة وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه
والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن
ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل
لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى
صير ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية
اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان
يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما خرج فقبله
اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله
بمعنى صفه وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد
بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل

بشر مبتدا اهر فعل ماض وهو ذا بمعنى المفعول اهر ذا باب مضاف اليه لذا واهر بالجملة خبر المبتدا

اولى بتقديم تاخيره

وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره صح

فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة
عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم
فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم
وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد
في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع
لغات احدها بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل
باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر
الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد
بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان
عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس
ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين
ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى
المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او
بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وعلم
جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة

او معرفة

او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد
او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز
مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة
لان مخصوصة بالمدح اي نعم الذي فعله هي الصدقات وقال
سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم
الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة
وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح والذم وبعديته اغلبي بحسب
الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في
المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة
قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام
تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف اي هو مثل نعم الرجل
زيد فزيد في مثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر
مبتدأ المحذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكأنه سئل من
هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط
صحته وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل اي مطابقة الفاعل او مجازا

بقية

الفاعل اياه في الجنس حقيقة اوتاويلا وفي الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم
الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست
المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات
ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا
غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الالحاق العلامة بهما وقوله
تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال مقدر حيث وقع
المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم
وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين
كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل
القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله
تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذكره في قصته وقوله تعالى
فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم وشرائطه
والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو
اي حبذا مركب من حب الشيء اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله
اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله اوذا عما هو
عليه ولا يثنى ولا يجمع ولا يونث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا

او مونثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه
اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين
ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه
تمييز على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث
وحال
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد
راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين
او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في
التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان
زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه
فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص له الحرف ما دل على معنى في غيره
اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا
يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصح ان لا يحكم عليه او به بل لا بد
في ذلك من انضمام امر اخر ومن ثمه اي ومن اجل انه يدل على معنى
في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعلق معناه
بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر
ما وضع للافضاء اي الصاق فان معنى الافضاء الوصول وما عدي
يفعل مح

بالما اي صار معناه الالصاق او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء
استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان
اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم
كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت
هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه
الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها
فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف
على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام
ذكرهما باسمها لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها
حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي
تقدر بعدها رب في عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى
لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي
تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما
يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل

لانه

لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو
سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته
الابتداء ان يحسن ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة او نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجئ
اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي وتجيء من للتبيين ايضا
اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته ان يصح وضع الموصول في مو
ضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس
اي الذي هو الوثن الاوثان استقام المعنى والتبعيض اي وتجيء
من للتبعيض وعلامته ان يصح وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه حرف جر زائد
وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد
وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها
في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلا
لهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه حكاية تحتمل زيادة في الكلام الموجب
متاول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء
من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فا
جاب بقوله قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فاي

بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق
او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان
قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا
كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك
اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها
بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اعني حتى بالظاهر اي باسم
الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس
الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه يجوز
دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة
والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي الظرف
مدخولها للمعنى حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق
وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على
جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر للمجرور بالباء
بوجه ما نحو مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مروري بزيد
اي بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اي استعانة الفاعل في
صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت

الفرس

الفرس بسرجه اي مع سرجه ولا يلزم ان يكون السرج حال شراء
الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو
هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى
التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب
عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال الفعل الى معموله بواسطة
حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لاختصاصها بالحروف دون
دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد والزائدة في
الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم
والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فالباء تزاد في
الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده
اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الا
ستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال
لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو
ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول

نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي
ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله دره الاجل وانما يستعمل
في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي
لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر
الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء
صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على
المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك
والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم يستعمل في
معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها
اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا
يتصور ذلك الا في الماضي غالبا رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم
تفارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال
لوجود القراين نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم
لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او
مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية

وجمع

وجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم
وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب
ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين
كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف
صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو رب في
حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان
لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله
فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون لها معطوفا
عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي
فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم
وهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء بعد السؤال يعني لا يستعمل الواو
في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن
درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم
الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لا افعلن مثلا بل يقال والله و
رب الكعبة وذلك الاختصاص لانحطاط رتبتها عن رتبة الاصل وهو

يعني جمع يعفر اي ولد بقر الوحشي ولد ظبي

اي يدل

الباء بتخصيصه باحد القسمين وخفض الظاهر به لاصالتيه والباء منهما
اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مخصصة
باسم الله من الاسماء الظاهرة حط لها مرتبتها اصلها الذى هو الواو وتخصيصها
ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما
اى من الواو والتاء فى الجميع اى جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال
والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل
يكون عند ذكره نحو بالله اقسم ما به وكما يكون لغير السؤال تكون للسؤال
نحو بالله لا فعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بك لا
فعلن وبك لا فعلن وفى الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن
لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع
جميع ما ذكر من الامور المخصصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال
الباء لوجود الاختصاص فيه ونحوهما ان التاء فى وتتلقى اى يجاب
القسم الذى لغير السؤال باللام وان وحروف النفى ما ولا فاللام فى الجملة
الاسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اى فى
الاسمية نحو والله ان زيدا القائم وما ولا فى المنفية اسمية كانت او فعلية
نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد ويحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا تتلقى الا بجملة فيها

اى الواو والباء

دقد بجذذ

معنى الطلب نحو بالله اضربنى وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه
اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل
على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله
قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين
لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها
بحسب اللفظ لا تسمى الا الدالة على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها
علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء
آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثانى ووصوله الى ثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال وحده نحو ادبت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى
اسمين لبعض ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى
ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو
ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون الكاف
اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافته وتختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم
الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد يدخل

اى يفضحكن العورة

فيها

السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك
مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان
والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان
الماضي اريد بهما لا جمعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا
وما رأيته منذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية
لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان مبدأ سفري او عدم رؤيته
كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي
وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر
اي الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان
الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيته
بيننا هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لا انهما ظرفان ينقضيان بعدوم
ممتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ زمان
الفعل فالمعنى لان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول
مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي
ما رأيته منذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اي بما بعدها

عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا
الاعتبار ذكرت هاهنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد
واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها
اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي
ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال
مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة
لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة
جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من
صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروع
عدا الحاصلة بتخفيف نونها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة
وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرتهما لكونهما للا
نشاء بخلاف الاربعة الاول لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا
ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم
منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التنبيه والاستدراك والتمني والترجي
سوى ان المفتوحة فان لها عكسها اي العكس باعتبارها على حذف المضاف
بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا

من حيث كونها على ثلاثة احرف معا عدا دفع اخرها ووجود معنى الفعل في كل واحد منها حاشية

لكونها مع ما بعدها معمولا للعامل قبلها وحق المعمول ان يكون متأخرا عن عامله على اصلها حاشية

من التعليق لشي لغو حتى يتم كلاما وحينئذ لو وقعت في الصدر
اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على
اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستحسان
يكفي ذلك ويلحقها اي بهذه الحروف ما الكافة فتلغى اي هذه
الحروف عن العمل بمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات
مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ يلحقها ما الكافة على الافعال
لان ما الكافة لما اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت
ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد
وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها بسببها جملة باعتبار
ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمه اي ومن اجل
الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب
الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء لفظا
اي في ابتداء الكلام لكونها موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا
بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال
زيد ان عمروا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول

لايكون

لايكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان في
حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب
كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان
زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها
مبتدا نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا و
حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب
كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الا
متناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا
واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التخضيضية
لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا
التخضيضية نحو لولا ان معادك زعمت اي لولا زعمت ان معادك
ولولا انك ضربت عليه مشتد رشك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه
اي بعد لو فاعل لفعل المحذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو
لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقديران اي
تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على
تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة
مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد

فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجمل وانا اذا كان المراد من يكرمني صح

لك

من يكرمني جزاؤه اي اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها
وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر
اذا انه عبد القفا واللهازم حما وقعت بعد اذا المفاجاة يجوز فيها
الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة
والفتح على انها معها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا
واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا
انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا
مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه
عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي حمقه ان يأكل ليعظم
قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ثابتان في اللحيين تحت الاذنين
جمعها بارادة ما فوق الواحد وبارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه
بالجر عطف على انه عبد القفا الى اخره اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما
وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة الشبه قولهم اول ما اقول اني
احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى المقصود
اول مقولاتي فتعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري
فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات فان
جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي فتعين الفتح لان اول

الاقوال

الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها
لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة كان اسمها هو المنصوب في محل الرفع لانه في حكم المرفوع سواء كان
العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
حرفية انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما
بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم
مثل ان زيدا قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو فان في
هذه المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لكون ما عملها
عنه بتاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون المفتوحة
فانه لم يجز العطف على محل اسمها الرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يحتمل
فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي
الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو وتقديرا
مثل ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو لانه لو لم يمض قبله
لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا
وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف
والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن
حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتدا فيلزم

يكون ما قائمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله وقد لم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة
بهاء الدين

سيد ... ومحقق ... المولى ...
بعض ... كان ... فيه ... بطنه
الهندي

اجتماع عاملين اعني انّ والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا
للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فانّ
انّ عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول
انّ عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي
لكون اسم انّ مبنيا في جواز العطف على محل اسم انّ قبل مضي الخبر
عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما لا يجوز ان
زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل
اسم انّ بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل انّ في اسمه بواسطة بنائه فكأنه
لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكنّ في جواز العطف على محل اسمه
كذلك اي مثل انّ لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فانّ
معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد
فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل انّ المكسورة كما
تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة
بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى الاصل فيها فلا يعتبر
محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل انّ المكسورة لا تغير معنى الجملة
والمفتوحة تغير دخلت اللام التي هي لتأكيد معنى الجملة مع المكسورة التي

حتى

قوله للتنبيه اي المسند والمسند اليه على السوية وعمل في احدهما دون الاخر لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال

هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى
المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي
دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو انّ زيدا
لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي
بين الاسم وبينها اي بين انّ نحو انّ في الدار لزيدا او دخلت
على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو انّ زيدا لطعامك
آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصورة لانّ فيما عداها
يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني انّ المكسورة واللام
وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم انّ دون اللام ترجيحا للعامل
على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكنّ على اسمها او خبرها او على
ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا يوافق اللام مثل
انّ في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد وتخفف انّ المكسورة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي
ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه شبهها مع الفعل
كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل
ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء

متعلق به

واجيب عنه بان اصله ولكن انني الخ منه

فلا فرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم
واما في الافعال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه
اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف
مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها
اللام لحصول الفرق بالعمل وتجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل
هو من افعال المبتداء اي التي هي من دواخل المبتداء والخبر
مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتداء والخبر
رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة
وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم
الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر لا في اصل الدخول
على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في
تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر
بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل
المخففة على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في
تقديره ان شبهها بالفعل اكثر من شبه المكسورة به

[هامش: من الافعال — الدخول — ان المخففة — المفتوحة]

كما

كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع
كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد
تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الا
ضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان
حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير
الشان خبرا لها فتكون عاملا في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل
فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد
لا تكون والعامل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر لفظا وعدم العمل في الظاهر في وقت
دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي ان
المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا
سواء كانت اسمية او فعلية او داخلا فعلها على المبتداء والخبر
او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي في
غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر
في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه
رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المظهر فقد
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل

[هامش: قوله وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم لجواب القسم ولام لما للفارقة زيدت ما بينهما دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي عصام]

وانت صديق ويزه‍ا اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة
مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس
للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السابق
نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم علم
المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا
رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة و
بين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة
او حرف النفى نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف
النفى الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بحرف
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجىء مع كل منهما فالفارق
بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة
والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفى
منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة وكأن للتشبيه اى لانشائه
وهو حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
فى مذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن
زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه
من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف فى الاصل

جارة

٢٠٩

جارة وان خرجت عن الحكم لجارة انما تدخل على المفرد فراعوا
الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف
اى كأن فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح نظرا لوجها على المشابهة
بفوات فتح الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه
حقان وان اعملتها قلت كأن ثدييه حقان على الاستعمال الغير
الافصح كما عرفت واذا لم تعملها لفظا فعملها فى ضمير شان مقدر عندهم
كما فى ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر لعدم الضمير الراجع
اليه كما فى ان المخففة ولكن وهى عند البصريين مفردة وقال
الكوفيون هى مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزائدة واصله لا كأن فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت
الهمزة فكلمة لكن للتقييد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا
واثباتا وكلمة ان لتحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الا
ستدراك رفع توهم يتولد من كلام المتقدم فاذا قلت جاءنى
زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت
ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ تتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين
بين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والضرورى هو المعنوى
ولهذا اقتصر عليه فاللفظى قد يكون النفى صريحا نحو جاءنى زيد لكن عمرا

اى الواو بمعنى رب نحو ... صدر مشرق ...

وهو لزوم ... جميع العطف على الاقوى ... السبب

لم يجئ وقد لا يكون نحو حاضر لكن عمرا غائب ويخفف اي لكن
فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة وشبهت العاطفة لفظا ومعنى
فاجريت مجراها بخلاف إن وأن المخففتين فانه ليس لها ما تجري بها
عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما حكاه عن يونس
والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح
الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها اي لكن المخففة مشددة ومخففة الواو
وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي
الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم
وعلى المستحيل اي على المحال نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما
بنصب المعمولين بها على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا
على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي
نصب الجزء الثاني بتقدير كان متمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبا
رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا كائنة رواجعا
والكسائي يقول اي ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا
كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على
المستحيل ومعناه توقع امر مرجوا ومخوف كقوله لعلكم تفلحون ولعل الساعة

اي يجوز ذكر الواو فرقا بينها وبين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر الواو حينئذ لانها اذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر الواو حينئذ لامتناع دخول حرف العطف على مثله فافهم

٢١٠

قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء
في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب
الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان
لا يكون على سبيل الحكاية كذا وقال المص في شرحه يعني انه وقع لوا
في موضع لقى فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان يشتهر ذلك الرجل
بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكي في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد
المص بما ذكره التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه
اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود هذه اللغة
بشذوذ الجر الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة وهي كانت
هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو
والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن
وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها كما ذهب بعض النحاة الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد
بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط
بدونها غير فصيح واما معها فصحيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك
مثل هذه الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع

وحكمه

هو يشترك في الجمع بين الاول والثاني في الحكم الحاصل

اى اول الكلام ظرف تقدم بتضمين الدخول اى اذا
تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام والا
فلا يصح تركه فى لعدم كونه زمانا ولا مكانا ى
مبهما كذا فى شرح الهندى وفى شرح الجامى اى
فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه فى لكونه
ظرف زمان انتهى كلامه وقال العصام فى شرحه او
اول الكلام مرفوع صفة للقسم اى قسم لم يتقدمه
شيئ والشارحون ظنوه منصوبا فاشكل عليهم
نصبه على الظرفية وهو ليس مكانا مبهما فمنهم من
ضمن تصحيحه تضمين التقديم فى الدخول حتى كان لو اذا
تقدم القسم داخلا اول الكلام ومنهم من جعل
الكلام بمعنى التكلم وجعل التقدير اول زمان التكلم
ومثل هذا الكلام لا يليق الا باول زمان التكلم
هذا كلامه
الفصيح

ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او
الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جائني زيد وعمرو او فعمرو
وثم عمرو وحتى عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر
قالوا او للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها
اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا
الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب
بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة
وحتى مثلها اى مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها
في ثم فهى متوسط بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة
ومعطوفها اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او
ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها
ليفيد اى العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه ليدل عليهما حتى
بتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصح لان يجعل
غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل وقد انتهى الفعل اليه على حكم
جميع اجزاء الكل كموت الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة
والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين

احدهما

احدهما اشتراك كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط
ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج
نحو جائني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب
الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم يتعلق بعد التعلق
بهم بالانبياء عليهم السلام وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء
سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج
على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا
يصح ان يقال قدم الحاج على المشاة واعلم ان الانتهاء باعتبار الاقوى ى
والاضعف كما يفيد عموم الفعل لجميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء
بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى
الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت
حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي
الجزء الاخير فان الاصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون
العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها
في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا منها لان اتحاد الاجزاء في
تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد الملاقي وهكذا

هنا يجب تشريكه بين الامور والمعاني في الحكم الحاصل للواقع

فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاصها معطوفها بكونه جزءً
من مثبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال ظ، اعم من ان يكون حقيقة
او حكما ليشمل المجرور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى واو واما وام
كل من هذه لحروف الاشتراك لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين
او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم ولا
يتوهم ان او فى مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل من الامرين
لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من
وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا
فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر يلى الهمزة اى همزة الاستفهام
بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من
المخاطب ومن ثمة اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر
الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت
زيدا ام عمرا فان المستويين هما زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام
لكن الآخر لم يلى الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان
هذا جائز حسن صحيح وازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح عند
المتكلم بكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن

احسن

احتراز عن المنقطعة

٢١٢

احسن وافصح وفى الترجمة الشريفية انه وجد فى بعض
النسخ الكاتبة المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين
والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارأيت زيدا ام عمرا
ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى مرتبة الفصيحة
غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة الكلام
المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا
ومن ثمة اى ومن اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة
بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا
لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت
اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا
ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا
وقد يجاب بنفى كليهما لاحتمال الخطاء فى اعتقاد المتكلم لوجود احدهما
فالمسؤال اليه بنفيه فى الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على
الصحة وقوع ام المتصلة فيتفرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما
وجعلها اشارة فى كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو
اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز فى اول الكلام وعطف عليه قوله كان
جوابها بالتعيين عطفا قوله ولم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف

بين

اى ذكره

والحاصل

ضعف

ان حرف

والنشر لكان احسن واخصر كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب
عن الاول وتنقل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر
مثل قولك انها لابل ام شاة اى ان القطيعة التي ارى ها لابل
وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا
الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت
عنها بقولك ام شاة اى بل اهي شاة واما استفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو حاضر تقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازم مع اما
اى غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف بشيء على الآخر باما
يلزم ان يتصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف
باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني
على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على شيء آخر باو يجوز
ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيدا وعمرو ولكن لا يجب
نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست
من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا تدخل
عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين
معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما

اى العاطفة

السابقة

السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك
في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية
لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما
الاولى فلكل منهما فائدة لم تحصل فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف
الثلاثة لاحدهما معينا اى لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف
عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف
فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فالحكم المجيء
منه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه
الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اى بل جاءني عمرو فالحكم المجيء فيه للمعطوف
دون المعطوف عليه على عكس الاول والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه كأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه
لم يكن عليه بطريق القصد ولهذا اضرب عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد
النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان
كلمة بل لصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءني
عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت
حكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما

اعني المعطوف

اى لم يكن عليه بطريق القصد بل كأنه بطريق الذهول

في حكم المسكوت عنه او الجملى سنفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة
بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لا
يجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة للنفي الحاكم عن الاول نحو ما قام
زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل ج
الا في تجيئها بعد النفي والاثبات فبعد الاثبات ما بعدها وبعد الا
ثبات لنفي ما بعدها نحو جاني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاني زيد لكن عمرو
وقد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه
الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما
يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما
زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الا
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا ينفك معانيها الا بها نحو
هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها
استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي
بفتح الهمزة والسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب
ما عدا البعيد فتدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب
متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف
بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يكن له مرتبتان فالقريب

واعلم ان الا واما مختصان بالمركبات
وها قد يدخل على المركبات كقوله ها

بالمعنى

بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القريب
حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل
وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك
الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها
اي محققة لمضمون الاستفهام سواء كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد
بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب
الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت
ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست
ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بعدها تصديقا للاثبات المستفاد
من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد ما زيد اليس لي
عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى نعم
الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تحقيق النفي المتقدم
وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب
من قال ما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا به فهي ايضا لنقض
النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى
اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب
كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام

لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام. وذكر بعضهم
انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم
وهذا مخالف لما ذكره المص وبين بها القسم اي لا تستعمل الا مع
القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي فلا يكون المقسم به
الا الرب والله ولعمري تقول اي والله اي وربي واي لعمري واجل
وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ للخبر لقولك
اجل وجير وان للخبر. قد اتاك زيد اوهل ياتيك اي قد اتى اولم
يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن
الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها
وجاء ان بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر اليست مشوى صل للحب
شفا من هوى جهن ان الملتقا. اي نعم اللقا شفا. للحب فجاء في هذين
الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديق الخبر. حروف الزيادة
وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة
لها اصلا فان لها فوايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراق والباء في خبر ما وليس واما
الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح اوكون الكلمة

والكلام

او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع
او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدة بان تكون معا والا لعدت عبثا
ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى سبحانه ان
وان مخففتين ولا وما ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا
اي ما رايت زيدا وقلت زيادتها ايضا مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان
جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما
ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما
كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله
ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطوا
الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما
تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب
ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس
اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات
مع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله
لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان
عمرا اخي وقلت زيادة مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وانما

الاجليين قضيت وقيل ما بعدها كلها نكرة وبحر وبعدها بدل
منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفى لفظا نحو
ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ
اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها
التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغنى عن القسم فيتبين لذلك
فى صورة نفى القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله فى بير لا
حور سرى وما شعر فى بير حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك
من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على
ما ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرف التفسير اى
تفسير كل منهما من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه اى مات وان وهى ان مختصة بما فى معنى القول
اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف غير منفك
عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى القول فهى للتفسير
فى الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول هو فى معناه نحو
قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير
لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قوله يا ابراهيم

وكذلك

اى زيادة لا قبل اقسم

الاعراب بين مضاف ولا زائدة و حور مضاف اليه سرى فعل فاعله مستتر يعود الى شخص وما شعر ايضا جملة معطوفة على ما قبلها

اعلم ان اعراب ما بعد حرف التفسير تابع لاعراب ما قبله قال العديثى ويعرب المفسر باعراب المفسر لانه بيان له وقال الملكى اى عطفه وفيه نظر لان ما بعدها عين ما قبلها والعطف يقتضى المغايرة

٢١٦

وكذلك قولك كتب اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت
فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتب
وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان
اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وفى امرت معنى القول وليس تفسيرا
لما فى قوله ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول وقد تفسر المفعول
الظاهر كقوله واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله
ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا
حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى الجملة الفعلية
اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلان ما فى تأويل المصدر نحو قوله
تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها اى بسعتها الرحب
وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص
ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الا
سمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع
فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا بابقية وان المفتوحة المشددة
للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فتجوز
بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزء
وتجعلها فى تأويل المصدر الذى هو مصدر جزءها نحو اعجبنى انك

وان المفتوحة المخففة والمشددة ولا ولان اى ماوان المفتوحة

قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى زيد اخوك اى اخوة
زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه
زيدا حروف التحضيض هلّا والّا مشددة ولولا ولوما لها
صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول
الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ
وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا والا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته والا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى التو
بيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل
فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد
فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى
شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض
على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما
لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بد
فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى
الماضى التقريب من الحال معنى التوقع اى يكون مصدره متوقعا
للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب
اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت

الصلوة فهذا اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب
زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهى فى المضارع تجرد من ناصب وجازم
وحرف تنفيس للتقليل اى يضاف الى التحقيق فى الاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن
معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين
الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمرى بت ساهرا حرفا
الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما شىء مما فى حيزهما
لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الجملة الاسمية
والفعلية تقول فى الجملة الاسمية ازيد قائم وفى الفعلية اقام زيد
وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة
تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل
فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا شاذا وذلك
لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل
اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الفعل فاذا
رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنّت الى الالف المألوف
وعانقته بخلاف الهمزة فى حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا

اى هل
اى غافلة

اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع السبق لانها اكثر من التصرف
فى نحو تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل
بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك
باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل
تضرب زيدا لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان
اصله اتضحى تضرب زيدا وهو عز يستحق منك وهل ضعيف فى الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام
عمرو فتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لقصد الاستفهام عن
احد الامرين لعود المستفهم عنه فاستعمال الهمزة الى حتى الكل فى باب
الاستفهام والاقوى فيه انسب والبق وتقع هل مع ام المنقطعة
لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال
الاول واستئناف السؤال لكن بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل
زيد عندك ام عمرو فى تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع
وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو كما
حروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف
الشرط ان ولو واما انها صدر الكلام لما عر فان للاستقبال وان دخل
على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخل فى المستقبل وفى بعض النسخ

فان

حيث لا يليها الا الاسم من وجود الفعل فى التركيب
بخلاف هل زيدا قام عندى

ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو
لان ام لا يقابل الا الهمزة عندى

٣٢

فان للاستقبال ولو للمضى ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت
على المضارع او الماضى نحو ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك
فمعنى المثال الثانى بعينه معنى المثال الاول يعنى ان وقع منك اكرامى فى
الاستقبال وقع منى ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضى على انها دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اى لو وقع منك ضربى
فى الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان فى المستقبل نحو
قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور
ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة
لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
فى الماضى كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما تعلق به
فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام فى الماضى
بحصول المجيئ مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام بسبب
لانتفاء المجيئ فى زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
بعده وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى ولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه
لو قصد تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف
فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم البعض ان لو

لامتناع الاول لامتناع الثاني وخطاء وعكسه المشهور ولم يدر انه
بما ذكره يعني يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد
الانتفاءين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم بل قصدت تعليل
بان انتفاء الاكرام حيث تعلل الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو
ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه
كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وبرهان اي
ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد ولو
تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلين لفعلين محذوفين يفسرهما
الظاهر اما انتم فلانه كان ضمير متصل فلما حذف الفعل صار منفصلا
بارزا وليس بتاكيد الفاعل للفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
بعيد من حذف وحده ومن ثمه اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل لعدم
لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي مع معموليه فاعل للفعل

علته بالفتح

جزائه محذوف

ك بالفتح متعلق قيل

المقدر

المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة و
قيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في
موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد
ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال
كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى
التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر لفظا فهو عوض عنه من حيث
المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق ق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز
وقوع ذلك الاسم خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضعه
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام لا يمكن اشتقاق
فعل منه ليوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم
بالكلام فتح تركيب في كونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم
بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه للشرط
ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث لم يعمل في ادوات

الشرط فيه اى فى الجواب فكان الجواب للقسم لفظا لا للقسم والشرط
جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وهو محال واما معنى فهو جواب
للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط ثم والله
ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمنك
وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى
تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر
الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم
وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني اتك
فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى
المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون
النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه
وان اتيتني والله لآتينك وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي فى الشرط
فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى
المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما
جميعا نشر على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط

وجواز

وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف
وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث
المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل
عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب
اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال
المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما
من حيث مثالاهما وتقدير القسم كالملفوظ اى كما لتلفظ به او
مقدره كالملفوظ فى صدر الكلام فيلزم فى الشرط الذى بعده المضي
وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اى
والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان مجزوما بحذف النون اولية اى لا
يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله
ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب
القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة
الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى
لتفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فا
كرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى الذ

ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت كلا مبهمات
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب وفي
كانت للتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث
يكون المذكور ضدا عن المذكور للدلالة احد الضدين على الآخر كقوله
تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما مقابل بل
اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه مقدر نحو واما الذين ليس في
قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات وحاكم
بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول
للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي
بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي في
حيز فائها او جزء اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان
ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او مفعولا لما وقع بعد الفاء
نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد
بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب
سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه
مطلقا وقيل القائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها
معمول الشرط المحذوف علا مطلقا اي معموليته مطلقة غير مقيدة

بحال

بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان
تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما
مقامهما وتوسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي لى
في الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما
على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد
منطلق فيوم الجمعة معمول الشرط فلما حذف فعل الشرط صار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز
التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما
وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عنها كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء وقدم
على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن
الفاء بل القسم البلة مانع لذلك مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق
فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو
ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين
ان لا يكون وراء الفاء مانع لذلك وبين ان يكون غير الفاء فجعل لاما قوة رفع
حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما

بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكرنا فصار
اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولاً وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما
تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على
ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير
ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة
المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير
تذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما
نقل المص مما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة
كونها مرفوعة لكثرتها حروف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع في اللغة يقول
الشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردا عليك اي ليس الامر كما تقول
وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا

كلا

كلا اي لا اجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا ومقصود
منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان
بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظ كلا الذي
هو حرف ولمناسبة معناه لانك تردع المخاطب عما يقوله
تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما
فهموا ان من المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرج
عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم
تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء الساكنة
بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فتنبه من اول
الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما لحقته
لانهما كالحروف الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه اسما
ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التا
نيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف
والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من
انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في فعل ما

فمخير جعلت فحذف اي انت او هو

الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى
هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه
قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة
غاية الظهور واذا اطلقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على
احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع
من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها هذا الابدال ما مر في بدل
الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مبتدا بها
التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما يلحق النون الشيء لاجل
النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا اسمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بحسب
فلا يضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي شاملة لنون
من ولدن ولم يكن واشباهها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي
اخر حركة الاخر ولم يقل تتبع حركة الاخر لان المتبادر من ما بعدها الاخر
لحوقها به من غير تخلل شيء بينه وبينها وههنا الحركة متخللة بين الاخر
والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت
المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في

الفعل

الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف
بالنون في نحو يا رجل الطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها
لها في الوجود فتطفل العارض للعوض وليس نون الطلق تابعا لحركة
لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية
الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع
الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق
بين المعرفة والنكرة فهو الدال على الدال على ان مدخوله غير معين نحو
صه اي اسكت سكوتا ما في وقت واما صه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير
ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن
المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم
مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما
حذفت الجملة للتخفيف لحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة
وكذلك ح وسا عبيدا وعاميدا وجعلنا بعضهم فوق بعض اي
فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة

وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيها علامة
الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل
النون في ذلك فزيد التنوين في آخرها لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن
وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو
كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتأنيث وظاهر انه ليس تنوين
التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع
فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لجعل التنوين عليه والترنم
وهو ما يلحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف
يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء
وانما اعتبروا ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان الحروف
والكلمات الواقعة في اثنائها جائز بل واقعا كما ثبت هذا في كتب
الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا تختل سلك النظم بجعله بين كلمات
الابيات والمصاريع ولا تخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة
وهي ما كان لها نهج كالمستبق باشباع حركة واحدا من الالف والواو
والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حرف

الاطلاق

الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت اولا وحصل باشباع
فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين الترنم واما ما
يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير
صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس
هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت
كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع
الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن
مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر ولحق بها النون فقيل
المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد جاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا اسقط
عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان التنوين الترنم ليس
بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم
كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعلى هذا
التنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة بازاء الوضع
ففيه بحث وتسامح واما تنوينات الآخر ففي اعتبار الوضع في بعضها
ايضا تأمل ولحرف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن

حال كون الابن مضافا الى علم نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة
استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف
ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه
اذا كان ابن صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن
زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة
الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو
زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة في جميع ما ذكرنا
الا في حذف همزتها لانها لا تحذف حينما كانت لئلا يلتبس ببنت في
مثل هذه بنت فلان ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها
مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة
مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف ظاهر اي الالف
الفاصلة بين نون الجمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها
تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا
تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف

والتشديد

والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات
الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا
وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا
لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي
نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد
فكرهوا ان يؤكد والفعل باق منفصل عنه وليتميز القسم عن غيره اي يؤكده
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وقوله لزمت اشارة الى
ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت
اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد
حرف قصد واكد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره وما قبلها
اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين واو
الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين على حده ان يكون
الساكنين في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر
ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
او لثقل الياء بعد الكسر وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور
من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر الغائب والمخاطب والمؤنث

ح لابد من بيان جهة عدم حذف الالف في اضربان واضربنان وسيجيء والحق انه لا يرد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والشدة فالتثنية والجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة عصام

ثم طلب التخفيف
في العلم
بحكم الابن
وهو الفعل
اذ ليس كونهما في كلمة واحدة

الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية
وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث
اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه تقول في المثنى اضربانّ
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة
الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا تجتمع ثلث نونات متواليات
ولا يدخلهما اي النون بعد التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده
ويجعلها مفتوحة الا في الوقف وليس بصحيح عند الاكثرين وهما اي النون
الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير
البارز اي واو جمع المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة
يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الآخر عند لحاق بهما وبعنى كلاهما ان النونين حكمهما في
غير المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو
جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنث نحو اغزي وارمي
واخشي واما مع الضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش ففي
مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف

الواو

الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنّ
وارمنّ يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوحة ما قبلها في نحو اخشونّ كما تضمها مع المنفصلة نحو
اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوحة ما قبلها كما تكسرها مع المنفصلة فتقول
اخشينّ كما تخشي الرجل فان لم يكن اي مع الضمير البارز وهو في الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة
ويعني بها الف التثنية تقول اغزونّ وارمينّ واخشينّ برد
اللامات وفتحها كما اذا قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمّ
اي ومن اجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترينّ في هل ترى كما يقال هل تريان بهذا الحال لغير البارز
الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترونّ في هل ترون
باسقاط نون الجمع ولحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في ترو
القوم لان هذا مثال ما فيه ضمير بارز بضم لاجل النون وهل ترينّ
في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس
هذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل
ترينّ لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما
يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزونّ في اغز والحذف الواو

وصيغتا للمتكلم عصه

اي عنه الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوحة فيهما ايضا لان الالف حاجز حصين فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ تثنية الالف وتاكيدهما بالنون المشددة فيم لا يكون نقص الا استثناء عصام

المضموم ما قبلها كما في اغزُ القوم واغزُنّ بحذف الياء
المكسور ما قبلها كما في اغزِي القوم وهذه الامثلة وقعت على
ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الياء
كالمنفصل وبعضها لما هو مع الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا
اليه والنون المخففة يحذف للساكن اي لالتقاء الساكنين المذكور
بعدها وفي بعض النسخ لساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول
الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها باللام الساكنة
التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها ليدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما
وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون
الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف
على ما لحقت به لخفتها اذا انضم او انكسر ما قبلها كما تحذف التنوين لذلك
فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة باغزُ واغزِي
وقلت اغزُن واغزِن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليها
وجب ان ترد المحذوف فقلت اغزو واغزي بخلاف التنوين فانه
لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الاصل والمخففة ليست

بلازمة

227

بلازمة فجعل للازم مرتبة باقيا اثره على ما ليس بلازم و
المخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا
لتشبيهها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا
واذا انضم او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير ومررت
بخير. ثم اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا
خيرا واجعل نونات نفوسنا خفيفة كانت او ثقيلة في هوى
الندامة منقلبة بالف اداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصلى
على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وعن حمرة
اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة الحجاج
قد استراح من كثير الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض
العبد الفقير عبد الرحمن الحاجي وفقه الله سبحانه
وتعالى في وظائف عبوديته
للاعراض عن مطالبة
الاعواض والاغراض
ضحوة تمام بعون الملك العلام

تم الكتاب بعون رازق الارزاق بلطف الكريم الملك الخلاق
وحسن توفيقه رضوان الله لمن غفر له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات
ورحم الله سلفنا الماضي وقد فرغ من هذا الكتاب في يوم السبت
من شهر جمادى الاولى ... [illegible]

٤٣٣

ومن قرأ هذا الدعاء قبل الدرس يكون عالماً ومن شك وقد كفر ما بودر

اللهم [illegible]

ومن قرأ هذا الدعاء قبل الدرس يكون عا[لماً] ومن شك وقد كفر ما بودر اللهم اخرجنا من ظلمات الجهل والكرمنا بنو[ر] الفهم اللهم افتح علينا ابواب فضلك وسترعلينا خزائن رحمتك يا ا[رحم الراحمين]

حسم الوى حسيني

قال ع م من كتب هذه الحروف على كتابه فيكون قارئاً على جميع مسائله صدق

٢٩٢ ح لا ره ١١١ ب ح باكيكج

قال رسول الله عليه السلام

من الصرف فهو ما ه ٢ نبيا الله

ونحو له الجنة صدق رسول

سول ا ب ت

عع

صاحب وما لك ٥٤٩
شيخ احمد افندي

واختاره المصنف في الامتحان والمحال يكون في الجهة
والنجر الاهمر في بلام
أي الاهمر في صفة

صاحب وما لك شيخ احمد افندي

هذا كتاب شرح صاحب وما لك
شيخ احمد افندي
الحمد لله رب العالمين

صاحب وما لك منلا



صاحب
وما لك
عوض مصطفى افندي